الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة الحاج لخضر باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته

مذكرة مقدمة لنيل شهـادة الماجستـير
فرع التظيمات السياسية والإدارية

إعـداد الطـالبة :
حمـلة صبرينـة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
رابــح بلعيـد

لجنة المناقشة:

أ. الدكتور:	كيبش عبد الكريم	رئيسـا.
أ. الدكتور:	رابـح بلعيـد	مشرفاومقرر.
أ. الدكتور:	حسين بـوقـارة	عضوا مناقشا.

السنة الجـامعية
2002 ـ 2003 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،أخص بالذكر المؤرخ الدكتور الأستاذ الفاضل "رابح بلعيد" ،الذي تحمل معي مشقة إعداد هذا البحث،بالرغم من كثرة إهتماماته وانشغالاته العلمية ،راجية من المولى عز وجل أن يعطيه الصحة وطول العمر للمزيد من العطاء الإنساني والمعرفي.

ابنتك الطالبة صبرينة حملة.

إهــــداء

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أعز شخصين في حياتي

أمي وأبي رعاهما الله وحفظهما وأطال في عمريهما

إلى الحاضر الغائب طيلة فترة إعداد الرسالة عبد الرحمان

إلى الأسرة التي احتضنتني برحابة صدر ،أسرة الدكتور رابح بلعيد

إلى كل اخوتي و أخواتي

إلى أحباب قلبي وأمل الحياة عصافير الجنة

أسماء ، المنذر ،رواد عبد الإله ،إسلام ،أسامة ،علاء الدين.

إلى صديقاتي العزيزات

إلى زملائي وزميلاتي بجامعة باتنة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

صبرينة

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : مفهوم الإرهاب و علاقته ببعض المصطلحات.

المبحث الأول : تعريف الإرهاب.

المطلب الأول : تعريف الإرهاب لغويا و فقهيا.

المطلب الثاني : تعريف الإرهاب على المستوى الدولي و في القانون الوطني.

المبحث الثاني : الإرهاب و بعض المصطلحات القريبة منه.

المطلب الأول :الإرهابوالتطرف.

المطلب الثاني : الإرهاب و العنف السياسي.

المطلب الثالث : الإرهاب و الجريمة السياسية.

المطلب الرابع : الارهاب و حرب العصابات.

المبحث الثالث : أنماط الإرهاب

المطلب الأول : وفقا للمعيار التاريخي.

المطلب الثاني : وفقا لمعيار الفاعل.

المطلب الثالث : وفقا لمعيار غرض الفاعل.

المطلب الرابع : وفقا لمعيار النطاق.

المبحث الرابع : أسباب الإرهاب.

المطلب الأول : الإطار العام لأساب الإرهاب.

المطلب الثاني : الإرهاب و خصوصية التطرف الديني.

الفصل الثاني : مأزق إدارة التغيير.

المبحث الأول : رصيد العنف الثوري

المطلب الأول : النتيجة العكسية لمبدأ أولوية السياسي على العسكري.

المطلب الثاني : أزمة صائفة 1962 .

المبحث الثاني : الجيش الفاعل الحاسم في كل صراع سياسي.

المطلب الأول : حركة 19 جوان 1965.

المطلب الثاني : تعيين الرئيس الشاذلي بن جديد وحسم أحداث أكتوبر 1988 .

المطلب الثالث : توقيف المسار الإنتخابي 1992.

المبحث الثالث : إدارة التعددية والحدود المرسومة.

المطلب الأول : المعارضة السياسية من الإقصاء إلى الإحتواء.

مقدمــــــــــة :

في إطار الشرعية التاريخية و فكرة توازن السكون، عمل النظام السياسي الجزائري داخل علبة سوداء لم تفك رموزها، ازدادت تعقيدا بتدهور الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والأمنيـة وبتأثير من المتغيرات الدولية. أمام كل هذا الضغط تم القول بأن الجزائر تعيش أزمة حقيقية ،حتى أن البعض وصفها بالأزمة الحضارية ،غير أن أصعب جوانبها على مختلف المستويات البشرية والمادية والمؤسساتية كان ما أصطلح على تسميته بـــ " الإرهاب".

هذا المصطلح الذي يصلح عليه وصف (أبو حامد الغزالي) للحقيقة والإختلاف في تصويرها بفيل ضخم تحاول مجموعة عميان وصفه ،فهناك صورة الفيل كما يصفها الأعمى الممسك بذيله وهناك صورة زميله الذي يصفه من خلال تلمسه للناب ،وهي بدورها تختلف عن الصورة التي يقدمها من يلتمس الأذن وهكذا ،فكل وصف يقدمه كل منهم على أنه حقيقة الفيل ليس هو الحقيقة التي هي مجموع تلك الأوصاف.

كذلك الحال بالنسبة للإرهاب ،هذا الموضوع الذي تتجاذبه العديد من الأبعاد : السياسية الإقتصادية، الإجتماعية ،السيكولوجية ،و يخضع لطابع قيمي فما هو إرهاب في نظر البعض لا يعتبره البعض الآخر إرهابا، و هنا تكمن إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب. و ما زاد الأمر تعقيدا أن الإرهاب فى الجزائر يكتسي خصوصية معينة ارتبطت بالعديد من الأحداث و المتغيرات الداخلية والخارجية،وفي سياق ذلك ذهب الكثير إلى اقتراح حلول لهذه الظاهرة متناسين في ذلك مفهوم الأساس والمتمثل في " أسباب وجود الإرهاب".

فباعتبار أن لا شيء ينشأ من فراغ، و أن جوهر العلة يكمن في الأصل لا في الفرع كان موضوع الدراسة " أسباب الإرهاب و تداعياته في الجزائر". و الذي يهدف إلى محاولة ضبط أسباب الإرهاب خاصة أمام تداعياته المجتمعية داخليا و خارجيا ليس على المدى القصير فحسب بل و المدى الطويل، و ذلك في إطار توليفة (السبب و الأثر).

*** أهمية الدراسة و أهدافها :**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى لطرح موضوع يشوبه الكثير من الغموض، و يقع في دائرة النسبية الشخصية و الأحكام القيمية بمدى يتسع كثيرا مقارنة بأي موضوع آخر.

ضف إلى ذلك التكلفة الباهظة التي دفعها الشعب الجزائري كثمن للتعددية السياسية و التي من المفترض أن تقلل من درجة العنف السياسي و ليس أن تحوله إلى أعمال إرهابية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مفاهيم التحول الديمقراطي.

إن إتساع مدى الأعمال الإرهابية و طول المدة الزمنية لها و تكلفتها و تداعياتها، جعلت من "الإرهاب" ظاهرة تتطلب التأطير النظري و التوصيف و التحليل الأكاديمي و بشكل مركز توضيح مسار النظام السياسي الجزائري الذي تصدعت بيئته بوجود الإرهاب باعتباره ظاهرة من ظواهر الإضطراب السياسي، بل أداة من أدوات الصراع السياسي.

*** إشكالية الدراسة :**

الإرهاب ظاهرة مركبة و معقدة ،أسبابه تكمن في أساس نشوئه ،هذا الأساس يمتد عميقا في التاريخ الجزائري و يجد في الصيرورة الزمنية عوامل تغذيته و نموه، لذلك فإن أسباب الإرهاب عديدة ومتنوعة و تتجاذبها العديد من الأبعاد و يصعب حصرها في منظور واحد ،كما أنه لا يمكن في نفس الوقت الإحاطة بها جميعا.لكن كيف وصلت الجزائر إلى مثل هذه الوضعية؟ ولماذا هذه التكلفة الباهظة ثمن التحول الديمقراطي؟.

بناء على ذلك ،فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

أولا : كيف أصبح الإرهاب وسيلة الوصول إلى السلطة ؟ و ما مدى كون محطة توقيف المسار الإنتخابي السبب المباشر في وجود الإرهاب ؟.

ثانيا : كيف وجد الإرهاب الشكل التدريجي من خلال المساحة و الزمن ضمن جهاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؟.

ثالثا : لماذا لم تفلح الجهود المبذولة سياسيا و أمنيا في القضاء على الإرهاب ؟.

رابعا : ما هي التداعيات الخطيرة لظاهرة الإرهاب و التي من شأنها أن تدعم و تغذي استمرارية الأعمال الإرهابية ؟.

*** فرضية الدراسة :**

إن آلية التفكير القائمة على أساس منطق القوة و العنف ،في ظل ممارسات التهجين الجبرية للنماذج الغربية أدت إلى انغلاق النظام السياسي على نفسه بهدف حماية السلطة القائمة ،مما نتج عنه فراغ سياسي كان بمثابة بنية فرصة سياسية برزت من خلالها الجبهة الإسلامية للإنقاذ طبقا لنظرية تعبئة الموارد ،و مستندة إلى الشرعية الدينية التي غطت مظاهر التطرف الديني ،لتأتي محطة توقيف المسار الإنتخابي مشكلة مفعول الصدمة لمختلف الفرق السياسية فيتطور العنف من كونه آلية من آليات اللعبة السياسية إلىأعمال إرهابية وسط بيئة إقتصادية وإجتماعية متدهورة (فقر،بطالة،أمية،ركود إقتصادي ...) كانت بالضرورة بيئة نمو و إنتشار الإرهاب.

*** منهج الدراسة :**

تطبيقا لفرضية الدراسة تم الإعتماد على ثنائية منهجية لكل من : المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي.

أولا: إستخدام المنهج التاريخي ،باعتبار أنه يقوم على تتبع الظاهرة كما انعكست من خلال الأحداث والوقائع بهدف فهم ومعرفة الماضي من جهة ،ومحاولة صياغة الحاضر والمستقبل على ضوء التجارب التاريخية من جهة أخرى ،و هو ما يتطلبه موضوع الدراسة.

ثانيا: المنهج الوصفي التحليلي ،باعتبار انه يهدف إلى الإحاطة بالظاهرة من خلال البيانات ومحاولة الوصول إلى أسبابها و العوامل التي تتحكم فيها، و هو ما يمثل هدف البحث.

ثالثا: كما تم الإستعانة بأداتي المقارنة و تحليل المضمون ،كإحدى الأدوات الأساسية لتحليل البيانات والمعلومات في البحث العلمي.

*** هيكلة الدراسة :**

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول "أسباب الإرهاب وتداعياته"،أما الإطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية.

بناء على ذلك شملت الدراسة مقدمة فخمسة فصول وخاتمة،تم تخصيص ***الفصل الأول*** للتأصيل النظري لمفهوم الإرهاب ،باعتباره مفهوم الأساس في الدراسة وفقا لأربعة مباحث:أولا تعريف الإرهاب،ثانيا علاقته ببعض المصطلحات القريبة منه والمتداخلة معه ،ثالثا أنماط الإرهاب،و رابعا دوافع الإرهاب.

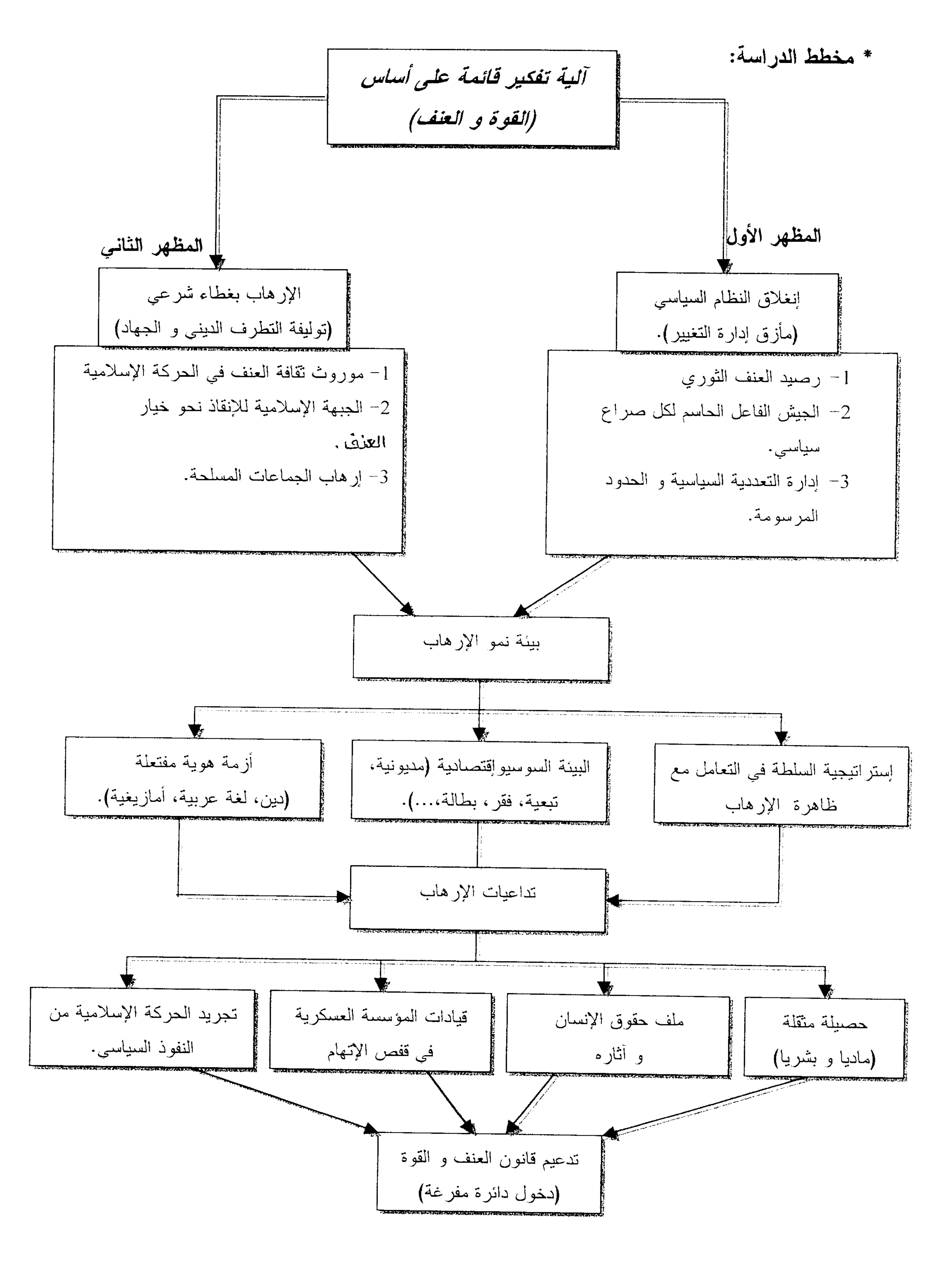
أما ***الفصل الثاني*** ،فيتعلق بالربط بخصوصية النظام السياسي الجزائري الذي يتميز بظاهرة الإنغلاق ،الأمر الذي أفضى إلى مأزق في إدارة التغيير التي غابت عنها إرادة التغيير،و يتجسد هذا المأزق من خلال ثلاثة مؤشرات: أولا رصيد العنف الثوري كمدخل تاريخي لتحليل نسق النظام السياسي الجزائري ،و ثانيا الجيش كفاعل حاسم لكل صراع سياسي ،الأمر الذي أفضى إلى أزمة شرعية من خلال ثلاث محطات تاريخية (إنقلاب1965 ،تعيين الشاذلي بن جديد و حسم أحداث أكتوبر 1988، و توقيف المسار الإنتخابي 1992)، وثالثا إدارة التعددية و الحدود المرسومة ،بداية بمحاولة إحتواء المعارضة السياسية و جعلها مجرد واجهة ديمقراطية،ثم ثانيا تأكيد ذلك بمحاصرة المجتمع المدني الذي يعتبر من إنتاج الدولة، و ثالثا بتراجع مفهوم المواطنة من سلم القيم.

و في ***الفصل الثالث*** تم الربط بفكرة " النص العقيدي" و مظاهر التطرف الديني، ليكون الإرهاب بغطاء شرعي، بداية بموروث ثقافة العنف في الحركة الإسلامية الجزائرية، و ثانيا الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإتجاه نحو خيار **العنف** ، و ثالثا بإنفلات الوضعية و دخول مرحلة الفوضى.

أما ***الفصل الرابع*** ،فخصص لبيئة نمو الإرهاب، هذه البيئة حصيلة تراكم تاريخي ولإستراتيجية السلطة في التعامل مع قضايا جد حساسة ،بداية مع بروز ظاهرة الإرهاب ،و ثانيا بالبيئة السوسيوإقتصادية حيث لم يتم تحييد العامل الإقتصادي و الإجتماعي كأحد أهم العوامل لوجود الإرهاب وثالثا بوجود ما يعرف بالأزمة المفتعلة أزمة الهوية.

و في ***الفصل الخامس***، تداعيات خطيرة لظاهرة الإرهاب بداية بالحصيلة المثقلة للظاهرة بشريا وماديا(ضحايا الإرهاب ،دالة النفقات ،الهجرة الأمنية) ،و ثانيا بملف حقوق الإنسان و الآثار المترتبة عنه، و ثالثا بالإتهامات التي تتعرض لها قيادات المؤسسة العسكرية ،وأخيرا بتجريد الحركة الإسلامية من النفوذ الإسلامي و دخول دائرة مفرغة من الإرهاب و الإرهاب المضاد.

*** مخطط الدراسة:**



*** شرح لأهم مصطلحات الدراسة :**

أولا: نظرية تعبئة الموارد (Resource Mobilisation theory)[1]

صاغها في شكلها التأليفي الكامل كل من (زالد –Zald و مكارثي Mc Carthy) و تقوم النظرية على أساس إنتقاد المقاربة السيكولوجية و الاهتمام أكثر بالمقاربة الإقتصادية ،و يشبه كل من (زالد و مكارثي) منظمات الحركات الإجتماعية بمديري المؤسسات ،حيث يتصرفون في عدد معين من الموارد مثل العمل و الموظفين و التمويل ،لذلك فهم يعتمدون في إختيار استراتيجيات حركتهم على مفهومي الربح و الخسارة، حتى الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي يمر بها المجتمع تعتبر موردا هاما لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي يعمل على استغلالها أكثر من كونها سببا مباشرا في عملية التعبئة الاجتماعية.

ثانيا : بنية فرصة سياسية (Political opportunity structure POS)[2]

استخدم المفهوم بداية (ايزنغر – Eisinger) ، و يقصد بالمصطلح أن جميع أنواع الموارد السياسية مرتبطة بعضها ببعض في شكل خاص. و قد استخدم (سيدني تارو– Sidney Tarrow) تأثير بنية الفرصة السياسية في التعبئة الاجتماعية في إطار من عدم الإستقرار السياسي، فبنية الفرصة السياسية لديها القدرة على توليد الفعل الجماعي في حين الاستقرار السياسي يولد العكس.

ثالثا : الشرعية و المشروعية (Legitimacy and legality)[3]

يعتبر العمل شرعيا إذا كان يتطابق مع الدستور و القانون المطبق في البلد الذي تم فيه ذلك العمل ،فالشرعية مرتبطة مع القانون الوضعي.

أما المشروعية فهي صفة تطلق على سلطة يعتقد الأفراد بأنها تتطابق و الصور التي كونوها داخل المجموعة الوطنية ،فهي تتميز بتطابق السلطة و مصدرها و تنظيمها مع ما يعتقد الأفراد أنه أصلح في هذا الميدان.

رابعا : الإيديولوجية الشعبوية (Populisme ideology)[4]

هي الأيديولوجية التي تقوم على الغش الأول الذي يصور تحرر الشعب كمعطى أول ،و بهذا تتم المطابقة الفورية بين هذا التحرر الوهمي و بين تسلط النخبة الأقلية. و قد تم أخذ الشعبوية بمعنى التعبوية وفقا لما ذهب إليه كل من (مصطفى الأشرف) و (فانون) مخالفين بذلك الرأي القائل بالفرق بين الشعبوية و التعبوية (مثل الدكتور عبد القادر الزغل).

1- *رياض الصيداوي، الإنتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر (من كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، أوت 1999، ص 538.*

2- *نفس المرجع السابق، ص 539.*

3- *سعيد بوالشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الثانية ، بدون سنة طبع، ص88.*

4- *برهان غليون،بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص 113.*

إنطلاقا من أن التعريف أمر ضروري، إذ أنه يساهم في إزالة الغموض و يقود إلى الفهـــــم و الإدارك و التدقيق، إلا أن موضوعا كالإرهاب يستلزم من البداية التسليم بما يلي :

أولا : إن التعريف الشامل و التام لظاهرة الإرهاب غير موجود، فلا يوجد إتفاق بين المتخصصين حول مفهوم واحد، و لاسيما أن المفهوم يثير لأول وهلة حكما قيميا، فما قد يعتبره البعض إرهابا ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع. وهو ما عبر عنه (نعوم تشومسكي) بقوله : " إن الكرة الأرضية تختلف من وجهة نظر من يمسك بالسوط عما هي عليه في رأي من يتلقى الضربات " [1].

ثانيا : إن مفهوم الإرهاب مفهوم ديناميكي متطور، وتختلف صوره و أساليبه ودوافعه زمكانيا، يضاف إلى ذلك تعدد جوانب الظاهرة (سياسيا، إقتصاديا، عسكريا ...)، ومن ثم تعدد الكتابات بإختلاف الإختصاصات.

ثالثا : إن ظاهرة الإرهاب من الصعب تعريفها، كما أنه ليس من السهل وصفها، لكن الأكيد – وعلى حد تعبير القاضي (ستيوارت) – " أن المرء يعرف الإرهاب حينما يراه "[2] فالمفهوم هيولي، و المعايير مزدوجة، لكن الدلالة الأخلاقية له واحدة وهي الإجماع على إدانته.

بناء على ذلك، نحاول الإحاطة بمفهوم للإرهاب من خلال المؤشرات التالية :

(1) تعريف الإرهاب .
(2) الإرهاب و بعض المصطلحات القريبة منه.
(3) أنماط الإرهاب.
(4) دوافع الإرهاب .

---

[1] - *نعوم تشومسكي، الإرهاب سلاح الأقوياء، موقع أنترنيت :*
http : //www.Rezgar.com/debat/show.art.asp ?date –id = 1 code=arabic cid=145 aid=502.

[2] - *محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1991، ص 14.*

المبحث الأول : تعريف الإرهاب

بما أنه لا يوجد تعريف واحد للإرهاب، تم التدرج من المستوى اللغوي و الفقهي، فالمستوى الدولي و الإقليمي، وصولا إلى المستوى الوطني، قصد ضبط العناصر الأساسية التي يقوم عليها تعريف الإرهاب.

المطلب الأول : تعريف الإرهاب لغويا و فقهيا

بداية لغويا :

- « قال (ابن المنظور) في كتابه (لسان العرب) في معنى كلمة الإرهاب و مشتقاتها : " رهب يرهب، رهبة، رهبا و رُهبا أي : خاف ... وترهب غيره إذا توعده. و أرهبه و إسترهبه بمعنى أخافه و فزعه ".
قال (ابن الجوزي) في كتابه (زاد المسير) : " واسترهبوهم أي خوفوهم " » [1].
وجاء في (دائرة المعارف) لـــ (فؤاد فرام البستاني) : " أن الإرهاب مصدر أرهب : أخاف راع خوف، روع، فهو الإخافة و الترويع " [2].
- أما (تركي ضاهر) في كتابه (الإرهاب العالمي) فيرى أن : " الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية و جذرها رهب بمعنى خاف ورعب، وقد خلت المعاجم العربية القديمة من كلمات الإرهاب و الإرهابي " [3]، ومن ثم " أقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، أساسها رهب بمعنى خاف، وأن كلمة الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم " [4].

وتجدر الإشارة أن كلمة الرهبة ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم في أكثر من موضع يحصيها (محمد عزيز شكري) في كتابه (الإرهاب الدولي) ثماني مرات [5]، استعملت مرة واحدة بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد (سورة الأنفال الآية 60) ،أما الآيات السبع الأخرى فكلمة الرهبة استعملت من أجل الدعوة إلى مخافة الله فحسب (سورة الأعراف الآية 154، سورة البقرة الآية 40 ،سورة النحل الآية 51 ،سورة القصص الآية 32 ،سورة الأنبياء الآية 90 ،سورة الأعراف الآية 116 ،سورة الحشر الآية 13).

---

1 ـ *الإرهاب و العنف في الإسلام، موقع أنترنيت : http : //Stmarychurch.org/feqh/.*
2 ـ *أوردها : أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1993، ص 39 .*
3 ـ *تركي ضاهر، الإرهاب العالمي، دار الحسام للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 1994، ص 11.*
4 ـ *أحمد أبو الروس، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 24.*
5 ـ *محمد عزيز شكري،الارهاب الدولي، المرجع السابق، ص 23.*

أما في الحديث النبوي الشريف " فلم ترد مشتقات مادة رهب كثيرا، و أشهر ما ورد لفظ رهبة في حديث الدعاء : رغبة و رهبة إليك " [1].

إن خلاصة ما تم ذكره يجملها الدكتور (هيثم مناع) بقوله : " كلمة الرهبة في التاريخ و اللغة العربية ترتبط بالخوف و الفزع، و منه قيل المثل : رهبوت خير من رحموت، أي أن ترهب خير من أن ترحم "[2].

وفي هذا تأكيد على عنصر جوهري في الإرهاب يتمثل في الأثر السيكولوجي الذي يخلفه وهو الخوف و الفزع.

- إذا انتقلنا إلى كلمة "Terror" فأصلها يرجع إلى الفعل اللاتيني (Ters) وتعني الترويع والرعب، أو الهول ومشتقاتها [3]، وكلمة (Ters) اللاتينية أصلها من (Terssre) ومن بعدهـا (Terrere) وهما فعلان يفيدان معنى إرتجف وإرتعش ،ومن ثم استحدثت كلمـة (Terrorisme) أثناء الثورة الفرنسية والتي تعني نظاما من الرعب (Système de Terreur) [4].

إذن : الإرهاب وفقا لمعيار الأثر هو الإرعاب، باعتبار أن الرعب هو " الخوف و الرهبـة و الإضطراب النفسي الناتج عن صورة شريرة أو خطر قادم " [5].

لكن هل كل ما يثير الرعب و الخوف و الفزع و مشتقاتها هو إرهاب ؟.

نلتجئ إلى التعريف النظري للإرهاب :

إن التعريف النظري للإرهاب يقصد به التعريف القاموسي والموسوعي ،وأول معنى للإرهاب كما جاء في قاموس (أكسفورد) هو : " حكم بطريق التهديد حسب توجيه الحزب الموجود في السلطة في فرنسا خلال ثورة (1789-1794) ،كما أن هذه الكلمة تشير إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه و التهديد و الترويع "[6].

---

[1] - يحي عبد المبدى، مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق، موقع أنترنيت :
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2001/11/article1.shtml

[2] - هيثم مناع، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع أنترنيت :
http://hem.bredband.net/dccls/stuach-ar-manna%20about%20terorism .htm

[3] - عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائلي، مكتبة مدبولي، بدون دار نشر، ، الطبعة الاولى، 1997، ص 17.

[4] - ادونيس العكرة،الارهاب السياسي، المرجع السابق، ص 27.

[5] - محمد تاج الدين الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة الوحدة، عدد 67، أفريل 1990، ص 23.

[6] - محمد عزيز شكري،الارهاب الدولي، المرجع السابق، ص 104.

أما قاموس اللغة (روبير) فيعرف الإرهاب بأنه الإستعمال المنظم –للإجراءات الإستثنائية– للعنف بغية تحقيق هدف سياسي [1].

و في قاموس (الإرث الأمريكي) الإرهاب هو الإستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي هو الشخص الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات [2].

- و في (الرائد) الإرهاب هو الرعب الذي يلجأ إليه مجموعة أو فرد كالقتل و التخريب، و في (المنجد) الإرهابي هو كل من يتخذ العنف و الإرهاب لإقامة سلطة، و في (المعجم الوسيط) الإرهابيون هم المجموعة التي تتخذ سبيل العنف وسيلة لتحقيق غايتهم السياسية [3].
- أما (الموسوعة البريطانية) فتعرف الإرهاب بأنه الإستخدام المنظم للرعب أو العنف الذي لا يمكن التكهن به –أي أنه عمل مفاجئ– ضد الحكومات و الجمهور و الأشخاص لتحقيق هدف سياسي [4]، وفي (الموسوعة العالمية) الإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده، و لكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لإستراتيجية معينة [5].

إن ما يجمع هذه التعريفات، بالإضافة إلى جو الرعب و الخوف، تأكيدها على أن للإرهاب خاصية جوهرية تتمثل في العنف المنظم لكنه المفاجئ، كما تم لفت الإنتباه إلى معيار الفاعل في العمل الإرهابي وهنا تم الخلط بين الإرهاب كظاهرة و العمل الإرهابي، يضاف إلى ذلك الإشارة إلى الصبغة السياسية للإرهاب و اعتباره وسيلة للسياسة، وهذا ليس بالضروري و إن كان ذا أهمية.

ثانيا فقهيا :

بادئ ذي بدء، إن هذه التعريفات هي على سبيل المثال و ليست على سبيل الحصر والهدف منها تكوين تصور للإرهاب من خلال ضبط بعض العناصر الأساسية له. (فألاكس شميد) مثلا في كتابه (الإرهاب السياسي)، على الرغم من أنه جمع ما يزيد عن مائة تعريف حول الإرهاب من وضع علماء متنوعين في جميع فروع العلوم الإجتماعية مستنبطا تعريفا، إلا أنه لم يسلم من إنتقاد ما يقارب مائتي أخصائي سئلوا عن مدى دقته. غير أن "تعريفه" [6] أشار إلى أربع نقاط أساسية :

(1) الإرهاب كأسلوب من أساليب الصراع، مما يعني أن وجود الإرهاب دليل على وجود صراع بغض النظر عن طبيعته.

(2) العنف عنصر جوهري للإرهاب سواء التهديد به أو إستخدامه.

(3) حالة الرعب وعدم الطمأنينة كأثر للإرهاب.

---

[1] - محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، دار الوزان للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1987، ص 71.

[2] - عبد الله خليفة الشايجي، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997، (ص ص 13-14).

[3] - تركي ضاهر، الإرهاب العالمي، المرجع السابق، ص 11.

[4] - ابراهيم نافع، كابوس الإرهاب و سقوط الاقنعة، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 16.

[5] - عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 20.

[6] - عن التعريف باللغتين الإنجليزية و العربية يمكن الرجوع إلى: محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، (ص.ص 45-46).

(4) عنصر الدعاية من خلال لفت إنتباه الرأي العام للعمل الإرهابي.

ويرى الأستاذ (سوتيل) أن الإرهاب هو : " العمل الإجرامي المقترن بالرعب والعنف والتخويف الشديد بقصد الوصول إلى هدف محدد " أما الأستاذ (سالدانا) فيعرف الإرهاب بأنه " كل جنحة سياسية أو اجتماعية يترتب على تنفيذها الفزع العام كونها تحمل بطبيعتها معنى الضرر العام [1]. والملاحظ في التعريفين تأكيد على الأثر السيكولوجي في العمل الإرهابي، وهو ما يذهب إليه (ريمون أرون) بقوله : " إن ما نسميه فعلا إرهابيا هو فعل العنف الذي تتجاوز أهمية تأثيراته السيكولوجية أهمية نتائجه المادية " [2].

ومن التعريفات الفقهية للإرهاب من يشير إلى عنصر **الهدف**، فالفقيه (جيرزي و سيورسكي) في كتابه (الإرهاب السياسي) يعتبر : " الإرهاب أسلوبا للعمل الإجرامي يتجه به الفاعل لغرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة بهدف المحافظة أو التغيير أو تدمير الروابط الإجتماعية للنظام العام " [3]. وعن أهمية الهدف يقول الدكتور (أدونيس العكرة) : " يظهر أن الإرهاب لا يهدف فقط إلى ضرب الأشخاص البعيدين و زرع الرهبة في نفوسهم من حيث صفتهم الفردية الذاتية، كما لا يهدف أيضا إلى ضرب المؤسسات من حيث صفتها الإدارية و المؤسسية المحددة، بقدر ما يهدف إلى ضرب ما يمثله الأشخاص والمؤسسات في المنتظم الإجتماعي السياسي العام " [4]. مما يعني أن الإرهاب بمثابة إستراتيجية عنف عمدي دعائي ،وهو الأمر الذي أشار إليه الدكتور(شريف بسيوني) بقوله "الإرهاب هو استراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية (إديولوجية) و تتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، ولتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمنظمة بغض النظر إذا ما كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم و نيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول " [5].

إن ما يلفت أيضا الإنتباه في هذا التعريف وكذا تعريف (واسيورسكي) الإشارة إلى عنصر **الفاعل** سواء كان فرد أو جماعة أو دولة.

أما في تعريف الدكتور(صلاح الدين عامر) فيشير إلى عنصر **الأسلوب** أو الوسائل المستخدمة في العمل الإرهابي،إذ يقول : " الإرهاب هو جميع أعمال العنف و حوادث الإعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب، التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن وهو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أظهرها : أخذ الرهائن و اختطاف الأشخاص، وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب

[1] ـ عبد الله سليمان، *المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1962، ص 219.*
[2] ـ *أودونيس العكرة، الإرهاب السياسي، المرجع السابق، ص 88.*
[3] ـ *محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، المرجع السابق، ص 74.*
[4] ـ *أودونيس العكرة، نفس المرجع السابق، ص 91.*
[5] ـ *محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، ص 48.*

وتغيير مسار الطائرات بالقـــوة "[1]،وفي هذا التعريف إشارة إلى **الباعث** السياسي -حصرا- وهو ما أكده الدكتور(عصام صادق رمضان) بقوله : " الإرهاب هو الإستخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد ويعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يؤدي بها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد **لأغراض** سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة "[2]. وعن الباعث السياسي لا يعتبره الفقيه (دوند يود وفاير) عنصرا أساسيا، ويتبنى أسلوب وصفي لتعريف الإرهاب و يصفه بالخصائص التالية : [3]

1- لا يشترط أن يتغيب الهدف السياسي المحض .
2- أن الفعل الإجرامي يكون من فعل جماعات أو عصابات غالبا ما تكون دولية.
3- أن الوسائل المستخدمة من طبيعتها أن تثير الرعب.
4- يخلف خطرا عاما و شاملا.

ومثل هذا الأسلوب الوصفي تم الإعتماد عليه قصد الإحاطة بعناصر الإرهاب، وهو ما يؤكده الدكتور(محمد مؤنس محب الدين) الذي يرى أن للإرهاب ثلاثة عناصر أساسية هي : الرعب والسيطـــــرة وقصد الفاعل، إذ يقول : " عندما يتأكد أن الفاعل قد إتجه إلى إحداث حالة من الرعب لغرض سيطرته نكون أمام إرهاب " [4] .

بصفة عامة، إن التعريف الفقهي ساعد في توضيح الرؤى حول ظاهرة الإرهاب بأبعادها المختلفة التي تتلخص بين هدف و ضحية، إلا أنه بقي عاجزا عن الإحاطة بتعريف شامل دقيق يتجاوز مختلف الإتجاهات المرتبطة بالإنتماء العقائدي والمصالح السياسية والإقتصادية للأطراف المعنية، وهو ما انعكس بشكل واضح على المستوى الدولي و حتى الوطني، حيث أن جل الإتفاقيات المبرمة إما أنها تتضمن تعريف حصري للإرهاب يقتصره في حدود بعض الأعمال الإجرامية، و إما أنه تعريف شمولي عام يضم أعمالا ومظاهر عنيفة لا تندرج ضمن المعنى النوعي لظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني : الإرهاب على المستوى الدولي و في القانون الوطني

*** بداية على المستوى الدولي :**

بالرغم من تعدد و تنوع الإتفاقيات الدولية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف شامل ومحدد يصلح مرتكزا لمعاهدة شاملة ليست مقتصرة على أسلوب من أساليب الإرهاب (كأخذ الرهائن وإختطاف الطائرات ...) أو مجرد التأكيد على ضرورة محاربة ومكافحة وتوقيع العقوبات، و في (الملحق 01) توضيح لذلك.

---

[1] ـ عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 21.
[2] ـ عصام صادق رمضان، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، جوان 1986، ص 24.
[3] ـ محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، المرجع السابق، ص 75.
[4] ـ نفس المرجع السابق، ص 285.

لهذا السبب، إتجهت المؤتمرات الدولية إلى عدم الوقوف عند حد التعريف باعتبار أن ذلك مضيعة للوقت، وهذا ما فعلته الأمم المتحدة في 29 ديسمبر 1995 حيث أدانت الجمعية العامة جميـــــع أشكال الإرهاب و أغفلت مسألة التعريف، و في هذا الإطار للجمعية العامة للأمم المتحدة سجل حافل بالقرارات المتعلقة بالتدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب.

نفس الشيء نجده في البرتوكولان المضافان لمعاهدة جنيف سنة 1949-1977، و الذي أطلق عليهما ميثاق الإرهابيين، كما فعل ذلك المؤتمر الثاني لمنع الجريمة ومحاربة المسجونين المنعقد في هافانا 1990، و كذلك مؤتمر الأمم المتحدة التاسع في القاهرة1995 [1]. غير أن أهمية التعريف بقيت دائما واردة، في نفس الوقت الخلفية الإيديولوجية و السياسية ظلت حجر عثرة للوصول إلى تعريف شامل، وهذا على الرغم من أن الأمم المتحدة وضعت لجنة (أدوك) من أجل تعريف الإرهاب منذ 1969،إلا أنها لم تستطع أن تقدم تعريفا يكون موضع الإجماع ،ولعل هذا ما يفسر رفض الأمم المتحدة إستخدام كلمة الإرهاب في تسمية المعهد الدولي لضحايا الإرهاب حيث أصبحت تسميته المعهد الدولي لضحايا الصدمات [2].

باختصار، إن أقرب ما تم التوصل إليه التحديد الذي ورد في تقرير اللجنة السادسة للأمم المتحدة سنة 2000 وجاء في التقرير أن : " الإرهاب يشكل عملا من الأعمال الجنائية الهادفة إلى إحلال حالة ذعر في العموم أو مجموعة أشخاص أو أشخاص محددين لأسباب سياسية ... و بغض النظر في أي حال من الأحوال عن ظروف سياسية، فلسفية، فكرية، عصرية، طائفية، أو أي ظرف أخر يستعمل لتبريرها " [3]. إن مثل هذا التعريف يجعل من الإرهاب أولا مجرد عمل جنائي وثانيا الإقتصار على الباعث السياسي الذي يجعل من الإرهاب وسيلة للسياسة، و بتعبيرالدكتور (هيثم منــــــاع) "الجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت تعريف الإرهاب بطريقة واسعة، إعتبرت أنه يشمل فيما يشمل الأعمال و الوسائل و الممارسات غير المبررة التي تستثير رعب الجمهور أو مجموعة من الأشخاص لأسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه المختلفة " [4] .

ثم إن قرار مجلس الأمن 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر2001 إثر أحداث 11 سبتمبر 2001(التي مست رموز القوة الأمريكية) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لم يتضمن أي تعريف محدد للإرهاب [5] .

---

[1] - ميشال ليليان، الإرهاب عنف مفاجئ يخالف الإجرام العادي، موقع انترنيت
http://www.moquawama.net/arabic/terror/doc2002/onof.htm

[2] - محمد مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة، دار المعرفة، بدون بلد النشر، 1998، ص 274.

[3] - شبلي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي -تناقضات الحرب بعد هجمات 11 أيلول-، موقع انترنيت :
.http://www.balagh.com/news/230.html

[4] - هيثم مناع، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع انترنت السابق .

النتيجة إذن، كانت أن أصبح عامل القوة والمصلحة هو الذي يحدد ما هو المشروع وما هو غير المشروع، فأتخذ الإرهاب بذريعة محاربة الإرهاب لأن الأمم المتحدة إختارت نمط التعريف البسيط للإرهاب والذي يعني " عنفا أو تهديدا يهدف إلى خلق خوف أو تغيير سلوكي " –بتعبير (جوناثان وايت) في مدخله عن الإرهاب – [1]، فكان بذلك الإرهاب أنسب مصطلح يستغل في الدعاية السياسية على المستوى الدولي، ولعل الحرب ضد الإرهاب خير دليل على ذلك (آخرها برنامج الفانوس السحري lantérne magique الهادف إلى مراقبة مختلف الأنظمة المعلوماتية بطريقة البريد الإلكتروني) [2]، وحتى على المستوى الإقليمي لم يتم تبني نمط التعريف التحليلي للإرهاب و في النماذج التالية توضيح لذلك :

- الإتفاقية الأمريكية (02 فيفري 1971) : وعرفت بإتفاقية منع وقمع أعمال الإرهاب، وهذه الأعمال طبقا للمادة الأولى هي تلك التي تتخذ شكل الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص و ما يتصل بها من إبتزاز...من قتل وإختطاف وغيرها ... التي تعرض حياة وسلامة أولئك الأشخاص الذين يتعين على الدولة وفقا للقانون الدولي أن توفر لهم حماية خاصة [3].
- الإتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب (29 جانفي 1977) : المادة الأولى منها تضمنت تعريف حصري للإرهاب، حيث عددت بعض الجرائم التي لا تعتبر من الجرائم السياسية أو من الجرائم التي ترتبط بها أو من الجرائم الناتجة عن دوافع سياسية [4] .

ثم إن المجموعة الأوروبية في اجتماعها الإستثنائي في 20 سبتمبر 2001 أكدت عدم وجود تعريف للإرهاب بإشارتها إلى الضرورة الملحة لتفاهم مشترك ليس فقط سياسي بل قانوني أيضا لما يعنيه الإرهاب [5].

- الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (أفريل 1998) : عرفت الإرهاب بأنه : " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فـردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ،أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصـة، وإحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر " [6].

---

[1] ـ أوردها : يحي عبد المبدى، مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق، موقع أنترنت السابق .

[2] ـ للاطلاع على هذا البرنامج يمكن الرجوع إلى موقع أنترنيت : http:// www.cyberscopie.com

[3] ـ يمكن الرجوع إلى : * تركي ضاهر، الإرهاب العالمي، المرجع السابق، ص 13.
*أحمد النيل النويري، مشكلة تعريف الإرهاب، مجلة العلوم القانونية، العدد 6، مطبعة قالمة، الجزائر، 1991، ص 121

[4] ـ يمكن الرجوع إلى : *عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، (ص ص 23-24).
* هيثم كيلاني، إرهاب الدولة بدليل الحرب في العلاقات الدولية، مجلة الوحدة، المرجع السابق، ص 34.

[5] ـ شبلي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي ـتناقضات الحرب بعد هجمات 11 أيلول-، موقع أنترنيت السابق.

[6] ـ للتفصيل يمكن الرجوع إلى : عمر المستيري، ملاحظات حول الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، موقع أنترنيت : http://hem.breadband.net .

بنظرة بسيطة لهذه الإتفاقيات نجد أن تعريف الإرهاب يندرج من التركيز على أسلوب من أساليبه ،كخطف الطائرات أو إحتجاز الرهائن إلى التأكيد على تجريم العمل الإرهابي و بالضبط ذلك المتعلق بإرهاب الأفراد مع الإستثناء الواضح لإرهاب الدولة طبقا لمعيار الفاعل.

و إن كان تعريف الإرهاب على المستوى الدولي و الإقليمي، خضع لفلسفة المصالح و إختلاف الإيديولوجيات، فإن المأزق النظري للتعريف إنتقل أيضا إلى مستوى القانون الوطني، و يتضح ذلك فيما يلي :

*** الإرهاب على مستوى القانون الوطني:**

إختلفت القوانين الوطنية في تعريف الإرهاب ،وإن كانت قد أجمعت على تجريم العمل الإرهابي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، الإرهاب ليس محددا بشكل واضح في القوانين الفيدرالية الأمريكية و هي في غالبها منحدرة من إعتناق واشنطن لمعاهدات دولية ،ثم إن تقرير أنماط الإرهاب الدولي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية (أكتوبر 2001) يسلم أنه ليس ثمة تعريف واضح للإرهاب حظي بموافقة عالمية ،لكنه يعرف الإرهاب بأنه: " العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية و الذي يرتكب ضد غير المقاتلين وعادة بنيه التأثير على الجمهور"[1]. أما الدراسات العسكرية الأمريكية فتعرف الإرهاب على انه : " استخدام مدروس للعنف و التهديد بالعنف والتخويف والإكراه لأغراض سياسية أو دينية "[2]، مما يعني التركيز على ثلاثة عناصر : العنف المنظم، الأثر السيكولوجي (التخويف و الاكراه)، و تحديد الغــرض في شكلين : سياسي أو ديني.

أما في فرنسا، و بمقتضى نصوص القانون الفرنسي " الإرهاب هو خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي، بهدف إثارة إضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب"[3]،ومثل هذا التعريف يركز على عنصر الفاعل سواء فرد أو تنظيم جماعي ،و كذا الأثر الذي يخلفه بوصفه الخطير باستخدامه عنصر الترهيب.

و في سويسرا نجد (المادة 304) من قانون العقوبات تضيف عنصر الوسيلة حيث ورد تعريف للأعمال الإرهابية على أنها : " جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، و ترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما"[4].

1- عن مختلف تقارير وزارة الخارجية الأمريكية يمكن الرجوع إلى موقع انترنيت : WWW.Foreignaffairs.Org
2- نعوم تشومسكي، الإرهاب سلاح الأقوياء، موقع انترنيت السابق.
3- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، ص 51.
4- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

و إذا إنتقلنا إلى الجزائر، نجد أن أول تعريف للإرهاب ورد في المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، و يعرف العمل الإرهابي : " بأية مخالفة تستهدف أمن الدولة و وحدة الإقليم و استقرار المؤسسات و سيرها العادي، بواسطة عمل يكون هدفه زرع الخوف في وسط السكان أو إنشاء جو من اللاأمن يلحق مساسا بالأشخاص و الممتلكـــــات". ويعتبر هذا التعريف عاما، لهذا جاءت (المادة87) من قانون العقوبات الجزائرية لتذكر مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالا إرهابية ،وذلك بالتركيز على عنصر الغرض" والتي تنص:[1] " يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي :

- بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو انعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص ،أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ،أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور ،أوحرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية و نبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات و النقل و الممتلكات.
- الاعتداء على المحيط أوإدخال مادة من شأنها جعل صحة الانسان أوالحيوان أوالبيئة في خطر.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية ،أو الاعتداء على حياة أعوانها ،أوممتلكاتها ،أوعرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات".

إن هذه التعريفات تلتقي في تبنيها إما تعريفا مجردا للإرهاب ،وإما حصره في مجموعة من الأفعال يتم تجريمها، مع التركيز دائما على الأثر النفسي للعمل الإرهابي أي الخوف والرعب. كما كان من الطبيعي أن تهمل وجهة النظر الرسمية ما يعرف بإرهاب الدولة، و هو ثاني مأزق يلازم موضوع الإرهاب، " و يربطه (ماكس فيبر) باحتكار الدولة للعنف، وحدها صاحبة الحق في استعمال العنف أسلوبا للتعاطي مع الناس، تمارسه كل يوم عن طريق جهاز الشرطة و القضاء..."[2]. لكن هل للدولة الحق في احتكار العنف إلى درجة تجعلها تمارس أعمالا إرهابية ؟، خصوصا أن ظاهرة الإرهاب تاريخيا تعود إلى الثورة الفرنسية 1789 حيث مرت فرنسا بمرحلة الإرهاب أو الجمهورية اليعقوبية (1792- 1794) ،إذ مورس الارهاب بهدف حماية الثورة، و في خطب (روبسبير و سان جوست) و محاضر لجنة السلامة العامة دلالة واضحة فقد تضمنت دعوة صريحة لممارسة الارهاب.[3]

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، عدد11، سنة 32، ص 8. (المادة نفسها في قانون العقوبات).
2_ شبلي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، موقع انترنيت السابق.
3_ للتفصيل يمكن الرجوع إلى:* أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، المرجع السابق، (ص ص 30 – 38).
* محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، المرجع السابق، (ص ص 19- 29).

فهل هذا يعني أن إرهاب الدولة إرهاب مشروع ؟ و تدقيقا هل إرهاب "الحكومة الثورية"[1] إرهاب مشروع ؟ .

إن المأزق النظري لتعريف الإرهاب تخلل مختلف المستويات اللغوية، الفقهية،المستوى الدولي و الإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني، و خلاصة يمكن القول :

أولا: إذا كان الإرهاب ظاهرة متعددة الجوانب، و كمصطلح أختلف في تحديد ماهيته، فإنه بوصفه مجموعة من الأعمال الإرهابية يتضمن ستة عناصر أساسية :

(1) الفاعل : و قد يكون فرد، جماعة، أو دولة.

(2) الوسيلة : شهدت تطورا كبيرا خاصة أمام التطورات التكنولوجية (الأسلحة البيولوجية و الكيميائية)، لكن الأكيد أنها تتميز بطابع العنف العمدي سواء التهديد بة أو إستخدامه.

(3) الباعث : لا يشترط أن يكون سياسي، لكن الدافع السياسي أهم ميزة للإرهاب.

(4) الهدف : الإرهاب استراتيجية عنف منظم يهدف إلى تحقيق غاية معينة تتعدى السيطرة اللحظية.

(5) الأثر : العنصر السيكولوجي عنصر مهم في العمل الارهابي ،فالرعب والخوف الذي يخلفه أكبر بكثير من العمل الذي يرتكب.

(6) المفاجأة و التنظيم : إنه الاستخدام المنظم للعنف الذي لا يمكن التكهن به.

ثانيا : الإرهاب دائما ينسب للآخرين، ليكون بذلك عبارة نموذجية في الدعاية السياسية، بل هو مفهوم مهم في التحليل الإستراتيجي لتغطية جميع أعمال القوة و العنف، إنه " مفهوم الحقيبة" بتعبير (ألان جوكس – Alain Joxe)[2] – Un concept fourre tout –، و من هنا كان الخلط بين الإرهاب و بعض المصطلحات المشابهة أو القريبة منه و التي تقع ضمن قائمة أنماط العنف. و فيما يلي توضيح للبعض منها.

1- نظرية الحكومة الثورية تستند إلى أربعة معايير : الحرب، الحرية، حماية الجمهورية، و أخيرا الرهبة (Terreur)، و السؤال يبقى مفتوحا حول مدى أحقية استخدامها للرهبة ضد معارضيها.

2- Alain Joxe, Un concept fourre tout : le terrorisme, le monde diplomatique, Avril 1996, P6.

المبحث الثاني : الإرهاب و بعض المصطلحات القريبة منه

المطلب الأول : الإرهاب و التطرف

عادة ما يتم استعمال مصطلحي التطرف و الإرهاب بطريقة مترادفة و متتابعة بشكل جعل الارهاب يتطابق مع التطرف، و بالأخص التطرف الديني، و لا سيما في المجتمعات العربية –لكن هذا لا ينف غياب الظاهرة في المجتمعات الأخرى- ،فالمتطرف ليس دائما إرهابي حتى و إن نُظر إليه بأنه يحمل بذرة الإرهاب.

فالتطرف لغة معناه " الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط وأصله في الحسيات ثم إنتقل إلى المعنويات ،كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك"[1]،ومن ثم أصبح التطرف وصف معياري لأراء تنتسب للأفراد، و التطرف في أبسط معانيه هو " الخروج عن القواعد الشفهية أو المكتوبة و القيم و الأطر الفكرية و الدستورية... و موضوع التطرف قد يكون فكريا أو سلوكيا ،ومن ناحية أخرى التطرف هو كلا نهايتي مقياس الاعتدال و ليس بأحدهما فقط"[2].

إن كان هذا عن التطرف ،فما هي علاقة الارهاب بالتطرف، و كيف ينشأ الاختلاط بينهما؟.

يجيب الدكتور(محمد أحمد بيومي) بقوله : " قد يصل التطرف إلى نهاية مقياس الاعتدال ويتحول المتطرف من فكر أو سلوك مظهري إلى عمل سياسي، و هنا يلجأ المتطرف إلى استخدام وسيلة العنف لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها ... و عند ما تستطيع الجماعة المتطرفة أن تحقق بعض الانتصارات... فإنها تلجأ إلى استخدام وسيلة الإرهاب"[3] .

و يري الدكتور(محمد موسى عثمان) أن اللفظ الأصح في وصف هذه الحالة – أي مجاوزة حد الاعتدال – هو لفظ الغلو[4] ، و نفس الأمر أشار إليه الدكتور(منذر الفضل) بقوله :" التطرف هو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية".[5]

و الغلو يجد مظهره في التعصب ،باعتبار أن التعصب هو : " ذلك السلوك الذي يثبت على الإتجاه نحو هدف معين لا يتزحزح عنه، أو مجموعة العادات التي يستمسك بها الشخص بشدة"[6]. ثم إن التعصب في اللغة يعني " عدم قبول الحق عند ظهور الدليل، بناء على ميل إلى جهة أو طرف أو

1_ يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية بين الجحود و التطرف، كتاب الأمة، قطر، 1992، ص 23.
2_ محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) . دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر. 1992، ص5.
3_ نفس المرجع، نفس الصفحة .
4_ محمد موسى عثمان، الإرهاب : أبعاده و علاجه، مكتبة مدبولي، بدون بلد النشر، 1996، ص17.
5_ منذر الفضل، الأساس الشرعي و القانوني في مقاومة الإرهاب، موقع انترنيت :
http: kabel.netvisit.nl/ Minza01/dr-MnzR-24-4-02.htm
6_ محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) . المرجع السابق، ص14.

جماعة أو مذهب أو فكر سياسي"، و قد يكون تعصب ديني أو مذهبي ،أو سياسي أو طائفي أو عنصري".[1]

فيكون بذلك التعصب مرحلة وسطية بين التطرف و استخدام العنف، باعتبار أن التعصب اتجاها عقليا و حالة نفسية تتبع التطرف"[2] . و بتعبير بسيط : فإنك إذا كنت متطرفا و تعصبت لأفكارك و آرائك، و التجأت إلى العنف العمدي و المنظم لتحقيقها حتى وإن وقع ضحايا مدنيين،فإنك إذن إرهابي.

المطلب الثاني : الإرهاب و العنف السياسي

في تعريف الإرهاب تم التأكيد على مؤشر العنف كعنصر أساسي للفعل الإرهابي ،غير أن مثل هذا القول يجعل كل عمل عنيف هو عمل إرهابي، فنكون بذلك و بحسب الدكتور (أدونيس العكرة) " إما أننا كلنا إرهابيون و إما أن الإرهاب ليس سوى عبارة دعائية دون أي موضوع فعلي و أساس واقعي."[3]

إن كل من الإرهاب و العنف يلتقيان في فكرتي (القوة و الاكراه)،" ففكرة السيطرة الموجودة في الارهاب تثير تلك القوة حيث تكون في القوة طاقته و في الاكراه أثره"[4] ، لكن الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص فيها الفاعل على تجاوز الهدف المباشر و هو ما يعرف بالطابع الرمزي الدعائي و الأثر النفسي للفعل الإرهابي، يضاف إلى ذلك درجة التنظيم التي يتميز بها، و التي تتجسد في أساليبه المختلفة كالاغتيال و خطف الطائرات في حين نجد مظاهر العنف تتعدد و تتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب. و هو ما عبر عنه الدكتور(حسنين توفيق ابراهيم) بقوله: " استخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو احد العناصر و المكونات الأساسية للفعل الإرهابي أي لابد منه لاحداث الأثر النفسي المطلوب، لكن أشكالا معينة من العنف هي التي تمارس بقصد الارهاب. و هي تتسم بدرجة عالية من التنظيم"[5]. لكن ما أهمية التمييز بين المصطلحيين ؟ .

المشكلة تكمن أساسا في طريقة التعامل مع كل من الارهاب و العنف السياسي فيما يتعلق بتوقيع الجزاء ،"فالقائم بالعمل الإرهابي عادة ما ينظر إليه على انه مرتكب لجرم عادي دون أن يراعى في ذلك الهدف الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه، و ذلك على النقيض من موقف مرتكب صور العنف السياسي الأخرى حيث عادة ما يؤخذ الباعث السياسي في الإعتبار عند محاكمته و توقيع العقاب عليه".[6]

1- *منذر الفضل، الأساس الشرعي و القانوني في مقاومة الإرهاب، موقع أنترنيت السابق.*
2- *محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) ، المرجع السابق، ص14.*
3- *أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، المرجع السابق ، ص 62.*
4- *محمد مؤنس محب الدين،الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، المرجع السابق، ص 109.*
5- *حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1992،ص 54.*
6- *عبد الناصر حرير، النظام السياسي الارهابي الاسرائيلي، المرجع السابق، ص 28.*

و أولى صور العنف السياسي التي يقع الخلط بينها و بين العمل الارهابي هي " الجريمة السياسية"، "ذلك أن الركن المادي في الجريمة الإرهابية يعد جريمة من جرائم القانون العادي و بالنظر إلى غايته و هدفه فقد يكون جريمة سياسية" [1] ،إذن كيف يتم التمييز بين الإرهاب والجريمة السياسية ؟.

المطلب الثالث : الإرهاب و الجريمة السياسية

جاء في القاموس السياسي لمؤلفه (أحمد عطية الله) أن : " الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدافع سياسي، و لو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب..."[2] ،لكن ماذا لو قلنا أن الإرهاب يرتكب لأسباب سياسية؟.

هنا ينشأ تقارب شديد بين الجريمة السياسية و أعمال الإرهاب، و هذا ما أكده الدكتور (محمد مؤنس محمد الدين) بقوله : " فمن المؤكد أن هناك رابطة عضوية بين الارهاب (كأسلوب) و بين الجريمة السياسية من حيث الهدف و الغاية النظرية"[3] ،و من ثم فجرائم الارهاب ذات طبيعة مختلفة فهي جريمة سياسية من حيث الحق المعتدي عليه و الغرض منها و في الوقت نفسه هي جريمة عادية لأنها تؤثر على النظام الاجتماعي"[4] ،إذن كيف يتم التمييز بينهما ؟.

إن المعيار الأساسي للتمييز بينهما هو " الهدف "[5].

" فالفعل في الجريمة السياسية يجب أن يرتبط مباشرة مع الهدف (تعديل النظام السياسي أو الاجتماعي القائم في الدولة) و يجب أن تكون هذه العلاقة المباشرة واضحة جلية" ،أما أعمال الارهاب عادة ما تحمل في طياتها أهدافا تتجاوز نطاق الفعل العنيف بما يعرف الدعاية بالفعل"[6] ،وتنطوي على رسالة ما يتم توجيهها من خلال العمل الارهابي ،بقصد التأثير على قرار أو موقع معين للسلطة السياسية القائمة.فيكون بذلك أسلوب التنفيذ هو الحد الفاصل بين الجريمة الارهابية والجريمة السياسية.

وبإسقاط هذه المعايير النظرية تكون مثلا: عملية اختطاف طائرة الايرباص الفرنسية من مطار هواري بومدين بتاريخ 24 ديسمبر 1994 من قبل الجماعة الاسلامية المسلحة لمطالبتها بإطلاق سراح قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ جريمة سياسية ،أما "مجزرة بن طلحة" مثلا[7] أو "مجزرة الرايس" وغيرها

1- محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، المرجع السابق، ص 128.

2- عبد الناصرحريز، الارهاب السياسي الارهابي الاسرائيلي،المرجع السابق، ص 29.

3- محمد مؤنس محب الدين، نفس المرجع السابق ، ص 128

4- عكري عطا الله عبد المهدي، المتفجرات و الارهاب الدولي، دار المعارف القاهرة، مصر، 1992،ص61.

5- مثل هذا المعيار ، اتضح استخدامه بصورة جلية في مختلف الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية منذ اتفاقية جنيف 10 ماي 1937.

6- محمد مؤنس محب الدين، نفس المرجع السابق، ص 129.

7- عباس عروة، و آخرون، موسوعة : تحقيق في مذابح الجزائر، حصة (بلا حدود) ،الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي؟، موقع انترنيت: http : //www.aljazeera.net/programs/no-limites/articles/2001/2/2-19-1.htm

من أصل 622 مجزرة (الفترة الممتدة من 1992 إلى1998) فهي إرهاب، لكنها في نفس الوقت قد تكون حسب رأي البعض جزءا من حرب غير معلنة أو حرب عصابات، فما الفرق بين الإرهاب والحرب بما فيها حرب العصابات ؟.

المطلب الرابع : الإرهاب و حرب العصابات

من مظاهر العنف السياسي حرب العصابات، هذه الأخيرة يقوم قدر من التشابه بينها و بين الإرهاب نظرا لما يلي :

1- الأساليب المستخدمة قد تكون نفسها.

2- كليهما ينطوي على عنف منظم.

3- لكل منهما أهداف سياسية.

و يلخص (أدونيس العكرة) هذا التداخل بين الظاهرتين في "أنهما يشكلان الطريقة المميزة التي يتبعها العصاة في مواجهة النظام القائم بوسائل محدودة"[1] ،ببساطة إنه " إرهاب الضعفاء"،غير أن حرب العصابات ليست هي الإرهاب.

إن حرب العصابات هي مرحلة من الحرب التقليدية،باعتبارها "أسلوب حرب المجموعات الصغيرة"[2]، والحرب حسب تعريف(غاستون بوتول) هي "نزاع مسلح و دموي بين جماعات بشرية منظمة"[3] ، انطلاقا من ذلك : يضع الدكتور (أدونيس العكرة) ثلاث خطوات أساسية للتمييز بين الإرهاب والحرب بما فيها حرب العصابات و هي[4]:

	خط الفاعل	خط الوسيلة	خط القواعد و القوانين
الإرهاب	الإرهاب يضرب ضربته بطريقة أوحدية الجانب (المفاجأة).	هو الطرف الوحيد المسلح بين الأطراف المتنازعة خلال العملية الإرهابية.	كل ما من شأنه أن يخدم القضية التي يناضل من أجلها الإرهابي و يؤدي إلى نجاح عملياته يدخل ضمن قواعده و قوانينه.
الحرب	الحرب ظاهرة جماعية تتواجه فيها جماعتان أو أكثر.	الحرب نزاع مسلح.	هي شكل منظم و مقونن للعنف.

1- *أدونيس العكرة . الارهاب السياسي ، المرجع السابق، ص 79.*

2- *مصطفى مصباح دبارة، الإهاب (مفهومه و أهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي)، منشورات جامعة قاريونس. بنغازي. الطبعة الأولى 1990، ص301.*

3- *أدونيس العكرة،نفس المرجع السابق، ص 75.*

4- *نفس المرجع السابق، (ص ص 75 - 77).*

هذه الخطـوات الثلاث تساعد على التمييز بين الظاهرتين، لكن في نفس الوقت لابـد من إدراك أن وجود الواحدة لا ينف وجود الأخرى، فالحرب قد تستخدم الإرهاب كإجراء تاكتيكي في عملياتها مما يزيد من مسـاحة التداخل بينهما. و لعل هذا ما جعل البعض يصف ما يحدث في الجزائر تارة بالحرب و تارة بالإرهاب، رئيس الجمهورية (عبد العزيز.بوتفليقة) يستخدم مصطلح الحرب بقولـه "كيف لكم أن تتجاوزوا هذه الحرب إذا لم تنسوا"[1] ؟ ،و في العديد من تصريحاته يستخدم مصطلح الإرهاب، و نجد الباحث (هواري عدي) يستخدم مصطلح الحرب في دراسته "الجزائر : الحرب المستمرة"[2]،(عبد الحميد مهري) أيضا يستخدم مصطلح الحرب[3] ،ومن الدراسات من يضيف للمصطلح صفة معينة مثل : (بن جامين سطورا) في دراسته:"الحرب الخفية La guerre invisible "[4]، وكذا (لويس مارتيناز) في دراسته:"الحرب المدنية La guerre civile "[5].

و بعيدا عن هذه الأوصاف، و إن كانت الخطوط الثلاثة التي وضعها (أدونيس العكرة) تساعد على التمييز بين الإرهاب والحرب بما فيها حرب العصابات، إلا أنها قد تقف عاجزة اذا كانت هذه الحرب تأخذ صفة *"مقاومة"* في نظر أحد طرفي الصراع فينشأ بذلك تداخل بين مفهومي الإرهاب و المقاومة .

إن حروب المقاومة وفقا "للنظرية الحديثة"[6] تدخل ضمن دائرة التطبيق الشامل لقواعد قانون الحرب، إلا أن الوسائل التي قد تلجأ إليها المقاومة قد تمس بنتائجها الوخيمة من هم خارج دائرة الصراع من المدنيين الأبرياء[7]، فهل هذا يعني أن المقاومة بالإرهاب، ليست إرهابا باعتبار أن النضال لا ينبغي أن يوصف بأنه إرهاب ؟.

الإجابة عن هذا السؤال، إرتبطت "بالطابع القيمي" لمفهوم الإرهاب، فما قد يعتبره البعض إرهابا باعتباره عملا تدميريا و تخريبيا ينظر إليه البعض الآخر على أنه مقاومة، ذلك أن وسائل وأساليب الإرهاب التي تستعملها المقاومة هي سلاح الضعفاء (la larme des faibles)، و هي الرد الوحيد في مواجهة القوة العمياء،ومثال ذلك ما تفعله مختلف حركات التحرير في نضالها الثوري لجذب إنتباه الرأي العام إلى حقيقة القضية التي يناضل أفرادها من أجلها،فالثوريون الجزائريون

1_ ورد ذلك في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، موقع انترنيت :
http:// www.HRW.ORG/ARABIC/1999/REPPORTS/ WR2K/ Algeria1.html

2_ الهواري عدي، الجزائر : الحرب المستمرة، موقع إنترنيت :
http:// www.mondiploor.com/Apr01/articles/addi.htm.

3- عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية : الواقع و الآفاق، مجلة المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997، ص 8.

4 – *BENJAMIN Stora, la guerre invisible (Algérie, années 90), Editions Chihab, France, 2001.*

5 – *LUIS Martinez, La guerre civile en Algérie, voir le site :*
http:// MSN.com/la guerre civile en Algérie -Luismartinz- Karthala, 1998.htm.

6 - تقوم هذه النظرية على محوريين أساسيين هما : 1- المقاومة كأداة ذاتية تلجأ إليها الشعوب بهدف صيانة الحقوق المشروعة التي يقرها النظام القانوني الدولي، أو العمل على إستردادها.
2- الإتجاه الإنساني الذي يستهدف العمل على كفالة حقوق الإنسان و إحترامها في كافة النزاعات المسلحة.

7_ مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب (مفهومه و أهم جرائمه في القانون الدولي)، المرجع السابق، ص302.

وصفوا بالإرهابيين أثناء الإستعمار الفرنسي،على الرغم من أن أطراف الصراع واضحة فهو إعتداء بلد على بلد.

إن مبدأ " الغاية تبرر الوسيلة" لا يعني إضفاء الشرعية على الأعمال الإرهابية التي قد تلجأ إليها حركات المقاومة، الأمر الذي يجعلها في تعارض مع "المبدأ الإنساني و الأخلاقي"، إذا ما استهدفت المدنيين العزل و الذين لا تكون لهم أية صلة بالصراع القائم، و من الناحية الواقعية مثل هذه الأعمال تؤدي إلى التشكيك في عدالة القضايا التي تناضل من أجلها،خاصة إذا كانوا أبناء وطن واحد فتتداخل المقاومة بذلك مع الإرهاب.

أخيرا، سواء تعلق الأمر بتطرف ديني (إذا نظرنا إلى الشعارات التي ترفعها الجماعات المسلحة – فتاوي التكفير والقتل والجهاد-)،أو جريمة سياسية (إذا اعتبرنا أن إنطلاق العمليات الارهابية ارتبط أساسا بوقف المسار الانتخابي و إعتقال قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ)،أو حرب أو مقاومة (إذا تم ربط العمليات الإرهابية بواقع الظلم والدفاع عن النفس) ،أو أي صورة من صور العنف السياسي فإنه :

أولا: إن الخصيصتان المميزتان للإرهاب هما : إختفاء الهوية و إنتهاك القواعد الراسخة.

ثانيا: إن الإرهاب بالمعنى الدقيق هو القتل العشوائي للأشخاص الأبرياء.

ثالثا: إن الإرهاب هو كل ما استهدف أبرياء حتى و لو كانت كل دوافعه شريفة.

رابعا: إن الجزائر عرفت حصيلة مثقلة بإستخدام مختلف الأساليب الإرهابية: مقتل ما يزيد عن 130 ألف ضحية، ما يقارب 708 مجزرة مدنية ،إنفجار ما يزيد عن 5575 قنبلة و 95 سيارة مفخخة، والعديد والكثير من الأعمال الإجرامية والتخريبية التي مست كل المستويات ومختلف الفئات (أنظرملحق02).

بمثل هذه المعطيات تكون الوضعية التي عاشتها و تعيشها الجزائر إرهابا. لكن ما نمط هذا الإرهاب؟.

المبحث الثالث : أنماط الإرهاب

تم التوصل إلى أنه من الصعب وضع تعريف شامل و محدد و يحظى بإجماع بين من تناولوا موضوع الإرهاب، لإختلاف الأراء و الاتجاهات من جهة، و من أخرى لتباين مواقف الدول. ثم إن السياق التاريخي نفسه للإرهاب يبرز اختلافا بين كل مرحلة و أخرى من حيث الأسلوب و الهدف و الطبيعة، و هو الأمر الذي دفع الدكتور(سلطان أحمد الثقفي) إلى القول :" إن وجود أكثر من مائتي تعريف من كل أسقاع الكون تجعل من الإرهاب مصطلحا معقدا أو مركبا و مختلفا عليه"[1].

كذلك الأمر بالنسبة لأنماط الإرهاب تتعدد و تتباين باختلاف المعايير المتبعة، من مدى و نطاق و طبيعة الفاعل و غيرها. بل إن الإرهاب و بتعبير الدكتور(علي الشرفي) :" يتخذ أشكالا متعددة تختلف من بلد لآخر، و من حين لآخر في ذات البلد"[2]. الأمر الذي جعل الدكتور (عبد العاطي صياد) يحصي ثمانية عشر (18) نوعا للإرهاب.[3]

ولصعوبة الإلمام بمختلف أنماط الإرهاب تم الإعتماد على أربعة معايير للتمييز بينها: المعيار التاريخي، معيار الفاعل، معيار غرض الفاعل، و معيار النطاق.

المطلب الأول : المعيار التاريخي

طبقا لهذا المعيار للإرهاب نمطين أساسين هما : إرهاب الماضي و الإرهاب المعاصر.

أولا : إرهاب الماضي

إن الإرهاب في جذوره العميقة عبارة عن أعمال فردية منعزلة و خارجة عن إطار أي تنظيم أو سياسة ما، و لكن باندلاع الثورة الفرنسية 1789 ظهر كنظام للرعب استخدمته الحكومة الشرعية.

أما إرهاب الماضي المقصود هنا فهو :" ذلك الارهاب الذي تنامت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن 20، و قد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية و العدمية".[4]

و الفوضوية كايديولوجيا تعود في مصدرها إلى الأفكار الاشتراكية، و على الرغم من تبعثر و تعدد المبادئ و النظريات الفوضوية، يمكننا أن نحصر مرتكزاتها الأساسية الجامعة و المتفق عليها في رفض السلطان (أشخاص ، مؤسسات، أي قوة مسيطرة) بمختلف تعبيراته و أشكاله"[5]، أما الحركة

1- سلطان أحمد الثقفي، عن ندوة (الإرهاب و العولمة)، مجلة الأمن و الحياة، العدد 235، (فيفري – مارس 2002)، ص 37.
2- أوردها : عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204 ، (مارس – ماي 1999) ، ص 31.
3- عبد العاطي الصياد، الإرهاب بين الأسباب و النتائج في عصر العولمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 235، المرجع السابق،ص31.
4- أحمد فلاح العموش، عن ندوة (مكافحة الإرهاب) ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203، (جوان- أوت 1999)، ص 25.
5- أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي ، المرجع السابق، ص 41.

العدمية فهي الأخرى تعود في أصولها إلى الفوضوية، و هي لا تعني نظاما فلسفيا للعدم بل تحريرا ذاتيا يقوم به الفرد اتجاه الأعراف و التقاليد الموروثة و التي تحد من حريته و من أمثلتها المنظمة الإرهابية إرادة الشعب NARODNAIA VOLIA.

بالنظر إلى هاتين الحركتين، نجد أن ما يميز الإرهاب في هذه المرحلة " الطابع الفردي" من خلال دعوة الفرد للتمرد ضد أي سلطان بشري أو إلاهي، و كذا إنتقاله من أيدي الحكام إلى أيدي المحكومين، فبعد أن كان الإرهاب نظام في الحكم و وسيلة بيد من هم في السلطة (الجمهورية اليعقوبية) أصبح وسيلة تستخدم ضد الحكومات والسلطات (جماعات خارجة عن القانون)، ليدخل بذلك الإرهاب مرحلة جديدة، ينقلب فيها المفهوم التقليدي بكامل أسسه ومبادئه أطلق عليه " إرهاب الماضي".

و مثل هذا النمط قد لا يمد بأية صلة للنمط السائد في الجزائر.

ثانيا : الإرهاب المعاصر

" ويشمل معظم الحركات الإرهابية المعاصرة، و هذا النمط يعود إلى حوالي 20 أو 30 سنة و هو خليط من حركات التمرد و اليسار الجديد و الاتجاهات الفاشية و العنصرية"[1].

" و يتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، المتطورة التنظيم و التسليح و المتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، و هذا النمط يضم في جناحيه كافة أنماط الارهاب المعاصرة، و يحددها الدكتور (أحمد فلاح العموش) في ثلاثة هي : " الإرهاب الفردي، و إرهاب الدولة، و الإرهاب الدولي"[2] – و سيتم التطرق لها ضمن معياري الفاعل و المدى –.

و بتعبير آخر،فإن الإرهاب المعاصر هو " الإرهاب الذي يمارس في الوقت الحاضر ويهدف إلى نشر الفزع و الخوف بين المواطنين و ذلك لتحقيق أهداف معلنة و غير معلنة"[3].

غير أن مثل هذا التعريف، قد لا يتناسب مع رأي الأستاذ (فرنسوا هايزبور) و مؤسسة البحث الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية، و بالضبط بعد أحداث 11 سبتمبر2001، لإعتماده على معيار الوسيلة– وبالضبط التكنولوجيات الحديثة–، فهو يعتبر كل أنماط الإرهاب السابقة لتاريخ 11 سبتمبر2001 تندرج ضمن الإرهاب التقليدي " ،فيوم 11 سبتمبر2001 أحدث القطيعة مع الإرهاب التقليدي،حيث تم الانتقال إلى مرحلة سميت بمرحلة فرط الإرهاب..." ،مما يعني دخول مرحلة جديدة للإرهاب ذات خصائص وأساليب وتقنيات متطورة تعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيات الحديثة

1_ أحمد فلاح العموش،ندوة مكافحة الارهاب،المرجع السابق،ص25.
2_ أوردها : عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة، المرجع السابق، ص 30 .
3_ نفس المرجع السابق ، ص 30.

بعدما كان التركيز على خطورة استخدام الأسلحة النووية و البيولوجية فيما عرف " بالإرهاب الكارثي"[1].

إن المعيار التاريخي يجعل من نمط الإرهاب في الجزائر إرهابا معاصرا.

المطلب الثاني : معيار الفاعل (من أين صدر الفعل الإرهابي؟)

يركز هذا المعيار على القائم بالعمل الإرهابي، و يضم نمطين هما : الإرهاب الفردي و إرهاب الدولة.

و يعرف الإرهاب الفردي بأنه : " الإرهاب الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، و يوجه هذا الارهاب ضد نظام قائم، أو ضد دولة معينة"[2]. و يطلق على هذا النوع من الإرهاب أيضا تسمية إرهاب الضعفاء طبقا لما جاء في كتاب (الارهاب السياسي) لـ (أدونيس العكرة) و يعرفه " بإرهاب الأفراد و المجوعات و المنظمات".[3] و يعطي أمثلة لمثل هذا النمط كمنظمة الأرغون الاسرائيلية، و منظمة إرادة الشعب في روسيا القيصرية.

أما عن النمط الثاني طبقا لمعيار الفاعل فهو إرهاب الدولة، و أشار (محمد عزيز شكري) في كتابه (الارهاب الدولي) إلى هذا النمط دون أن يهمل النمط الأول بقوله : " يمكن أن ترتكب أفعال عنف الترهيب من قبل فرد، كما يمكن أن ترتكب من قبل مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة. كذلك يمكن أن تقترف من قبل دولة من الدول أيضا"[4].

و إذا كان الدكتور (أدونيس العكرة) أطلق تسمية إرهاب الضعفاء على الارهاب الفردي ،فإنه يرى بأن إرهاب الدولة هو إرهاب الأقوياء، و في مقارنة بين النمطين يقول : " بالنظر إلى المجتمع من زاوية شكل بنيته التراتبية الهرمية و هيئة تنظيم عناصره المكونة، يبدوا لنا إرهاب الأقوياء أو إرهاب الدولة ينزل من فوق إلى تحت، من رأس الهرم نحو القاعدة – و لهذا يطلق عليه البعض الإرهاب من أعلى Terrorism from above – بينما إرهاب الضعفاء أو إرهاب الأفراد والمجموعات يصعد من تحت إلى فوق، من القاعدة نحو رأس الهرم – الارهاب من أسفل Terrorism from below –"[5].

بناء علىذلك يستخرج العديد من المرتكزات لكل نمط يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1 – الفاعل في إرهاب الأقوياء هو جهاز الدولة أما في إرهاب الضعفاء فهو الأفراد.

---

1 ـ فرنسوا هايزبور. فرط الإرهاب : الحرب الجديدة، موقع إنترنيت : http://www.aljazeera.net/Books/2002/5/5-19-1.Htm.

2 ـ عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 51.

3 ـ أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، المرجع السابق، ص 72.

4 ـ محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، ص 92.

5 ـ أدونيس العكرة، نفس المرجع السابق، (ص ص 72- 73).

2- الفاعل في إرهاب الأقوياء يملك القوة الدستورية المؤسسية، فهو في مركز قوة، عكس إرهاب الضعفاء ،إذ عادة ما يضطر الفاعل للتضحية بنفسه.

3- الاعلام الدعائي عنصر دخيل في إرهاب الأقوياء، و هو عنصر أساسي و مهم في إرهاب الضعفاء.

غير أن هذه المرتكزات، قد تقف عاجزة أمام تحديد نمط الإرهاب السائد في الجزائر، فإذا كان الشائع و الواضح أن الجماعات الإسلامية المسلحة بمختلف تياراتها، و كتائبها، و سراياها هي التي تمارس الإرهاب، فيكون الإرهاب إرهاب فردي (وفقا للتعريف النظري)، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يلي :

1- الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)[1] يعترف بضلوع قوات الأمن في ظاهرة الاختفاء القسري.

2- الجنرال (خالد نزار)[2] يعترف بحالات التعذيب بقوله : " أعترف بأنني لم أصدق للوهلة الأولى الأفعال التي سمعتها ،ولكن كان علي بعد ذلك أن أعترف مع الأسف بالواقع المؤلم"- يتعلق الأمر بحوادث أكتوبر 1988 -.

3- المرصد الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي (1994 - 1995) يقر بحالات الاعتقال السري داخل منشآت لم يقرها القانون، و ما يعادل 33 حالة وفاة مشبوهة أثناء الاعتقال أو الاستجواب.[3]

4- سوء معاملة و تعسف في استعمال السلطة، تعذيب، حالات اعتقال سري...ظواهر لا تزال تشغل مساحات شاسعة من كتابات المهتمين بحقوق الإنسان، و مثال ذلك منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان و غيرها.

5- المؤتمر القومي العربي العاشر يورد آلاف من حالات الاعتقال وانتهاك المحاكمات للمعايير الدولية للمحاكمة العادية (سواء مواطنين أو سجناء سياسيين أو سجناء رأي) وعشرات الحالات لاحتجاز معتقلين دون توجيه تهمة أو محاكمة، و مئات حالات اختفاء أشخاص بعد إعتقالهم من قوات الأمن.[4]

بمثل هذه المعطيات ،ألا يصبح نمط الإرهاب هنا : " إرهاب دولة"؟.

أما إذا كان صحيحا ما ورد في كتابات مثلا (هشام عبود)، (لحبيب سوايدية)، (عباس عروة) (يوس نصر الله) و في مواقع مثلا : www.ANP.Org و www.eldjeich.org ،فإن ما يحدث

---

[1]- *الإعتراف ورد في التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان عام 2000، موقع إنترنيت :*
http://www.HRW.Org/Arabic/1999/Reports/WR2K/Algeria1.html.

[2]- *علي هارون ، مذكرة اللواء خالد نزار ، دار النشر شهاب، باتنة، الجزائر، 1999،ص 170.*

[3]- *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان (تقرير 1994- 1995) ، ENEP ، الرويبة، الجزائر، 1996 (ص ص 62 – 63).*

[4]- *المؤتمر القومي العربي العاشر، عن حال الأمة العربية، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، افريل 2000، ص 494.*

في الجزائر ليس إرهاب دولة و لا إرهاب أفراد بل هو جرائم ضد الإنسانية بناء على المادة 07 من نظام المحكمة الجنائية الدولية (روما 1998).

المطلب الثالث : معيار غرض الفاعل

يتم تحديد نمط الإرهاب طبقا لهذا المعيار، من خلال النظر إلى الهدف من العمل الإرهابي و بغض النظر عن الفاعل سواء كان فرد أو مجموعة أو دولة. و بتطبيق هذا المعيار يضع الدكتور (علي شرفي) ثلاثة أنماط للإرهاب هي :"الإرهاب السياسي، الإرهاب الديني، الإرهاب العرقي."[1]

أولا :الإرهاب السياسي

يكون غرض الفاعل فيه تحقيق مطامع سياسية، على الرغم من أن الهدف السياسي ليس ضروري لكافة أنماط الإرهاب ،إلا أن الصبغة السياسية هي أهم ميزة له. و لأدل على ذلك أن إيجاد عبارة " الإرهــاب Terrorism " ارتبط بالدور السياسي الذي أسند إليه ،إذ يقول الدكتور (أدونيس العكرة) "إن ثوار عــام 1789، بناة الجمهورية قد استفادوا من خصائص الرهبة، من حيث مفعولها في الناس و رفعوا شأنها إلى مستوى الوسيلة في الحكم، و بالتالي فإنهم أبرزوا البعد الاجتماعي الذي تستطيع أن تحمله هذه العبارة و اسندوا إليه دورا سياسيا أدى بالنتيجة إلى إيجاد عبارة إرهاب".[2]
و السؤال الذي يطرح هنا هو : كيف يتم تحديد طبيعة الغرض إذا كانت سياسة أم لا ؟.

الإجابة تقتضي وضع تعريف الإرهاب السياسي، على الرغم من أن إشكالية التعريف تنطبق هي الأخرى على هذا النمط من الإرهاب- إن لم نقل أنها تشكل أهم جانب فيها -.

يعرف الدكتور(أدونيس العكرة) الإرهاب السياسي بقوله : "هو منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه ،و بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات إجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها أو تدميرها".[3]

يتضح من هذا التعريف، أن أسلوب تنفيذ العمل الإرهابي وعلاقته المباشرة مع الهدف السياسي هي التي تجعل من الإرهاب سياسي،فالصبغة السياسية أساس نمط الإرهاب السياسي الذي يهدف الفاعل من خلاله إلى فرض رأي سياسي بهدف الحفاظ أو لتدمير النظام السياسي القائم.

ثانيا : الإرهاب الديني

إن نمط الإرهاب الديني وفقا لمعيار غرض الفاعل يركز على العلاقة القائمة بين الفعل الإرهابي و المعتقد الديني ،الأمر الذي عبر عنه الدكتور(علي شرفي) بقوله "أنه في مثل هذا النمط

1- *أوردها : عرسان عبد اللطيف. الإرهاب و سبل المواجهة، المرجع السابق، (ص ص 30 – 31).*
2- *أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي ، نفس المرجع السابق، ص 31.*
3- *نفس المرجع السابق، ص 93.*

يكون هدف القائمين به تحقيق مطامع لها علاقة بمعتقداتهم الدينية ،كالإرهاب الموجه ضد المسلمين من أعدائهم أو الموجه من بعض الجماعات الإسلامية ضد غيرهم بما يتعارض مع مقتضيات هذا الدين الحنيف"[1] ،و لا سيما في الفترة التي عرفت بالصحوة الإسلامية يقول الدكتور (يحي عبد المبدي):" لقد أستخدم في تعريف ظاهرة الإحياء أو الصحوة الإسلامية مصطلحات و مفاهيم تربط بين الإسلام وأنماط من العنف و الإرهاب، مثل : الإسلام الثوري، الإسلام الراديكالي، الإسلام من أعلى، الإسلام المتشدد، الإسلام المسلح، العنف الإسلامـــــي و أخيرا الإرهاب الإسلامي".[2]

إن هذه النقطة الأخيرة هي المستغلة في الفكر الغربي لتبرير التساوي بين الإرهاب و الإسلام[3] و لأدل على ذلك الرجوع مثلا إلى (المجلات و الصحف الغربية خاصة الأمريكية منها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، أو حادثة أوكلاهوما سيتي1995 قبل إكتشاف الجاني الحقيقي)، و وفقا للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عام 2000، فإن 32 نزاع مسلح شمل أكثر من ثلثي هذه النزاعات مسلميــن و هم لا يشكلون سوى خمس سكان الأرض.[4] و في إستطلاع أجرته مجلة (ذي ايكونوميست) تبين أن المسلمين كانوا مسؤولين عن 11 و ربما 12 من أصل 16 عملا إرهابيا في فترة (1983 – 2000) ،و خمس من الدول السبع التي أدرجت على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها دولا تدعم الإرهاب هي إسلامية، مما يفسر وجهة النظر الغربية لجنوح المسلم إلى العنف والإرهاب بحكم المعتقد الديني. و إن كان الإعلام قد لعب دوره البارز في ذلك، فقد وجد مادته في تلك العمليات التي إتخذت من الإسلام شعارا لها لا سيما في العمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة (إنها محاولة ضرب الإسلام بالإسلام).

و في الواقع نمط الإرهاب الديني المعني هنا لا يقتصر على الإسلام فحسب ،بل يمتد إلى مختلف الأهداف ذات العلاقة بالمعتقدات الدينية و يمكن أن نذكر مثلا : منظمة أوم الحقيقة الأعظم (أوم شنريكيو) اليابانية.

<u>ثالثا</u> : الإرهاب العرقي

في مثل هذا النمط يكون غرض الفاعل ذا طبيعة عرقية، هذه الطبيعة تتخذ شكلين :

أولا : إما أن يكون الهدف انفصالي، فنكون بذلك أمام إرهاب عرقي انفصالي، و على حد تعبيرالدكتور (عبد الناصر حريز)[5] " هو ذلك الإرهاب الذي يستهدف إحلال ممارسة السيادة جانب دولة على إقليم معين بآخرين"، و من أمثلة هذا النوع : منظمة إيتا الإنفصالية الاسبانية.

---

[1]- أوردها : عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة، المرجع السابق، ص 31.

[2]- يحي عبد المبدي، مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق، موقع أنترنيت :
http://www.islamoline.net/arabic/Mafaheem/2001/11article1.Shtml.

[3]- لا يعني هذا أن الفكر الغربي جملة في قفص الإتهام، بل من الباحثين الغربيين من يندد بهذه الفكرة، مثل : الباحثة الأمريكية جوشي ديفس J.DAVIS ، الباحث البريطاني فريد هالدي FRED Haldie.

[4]- صامويل هانتنجتون، زمن حروب المسلمين، رسالة الأطلس، العدد 379 ، من 6 إلى 12 جانفي 2002 ، ص 14.

[5]- عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 57.

ثانيا: و إما أن يكون الهدف قهري يقول الدكتور (علي شرفي) :" إرهاب عرقي يسعى إلى القهر أو الإبادة أو العدوان على فئات أخرى منتمية إلى أعراف أخرى".[1] و من أمثلة هذا النوع : نظام الفصل العنصري (الابارتيد).

المطلب الرابع : معيار النطاق

و يركز هذا المعيار على النطاق الجغرافي للعمل الإرهابي من تخطيط و تنفيذ و دعم لوجيستي، و يضم شكلين : الإرهاب المحلي، و الإرهاب الدولي.

أولا : الإرهاب الدولي

يعرفه الدكتور(محمد عزيز شكري) بأنه : " عمل عنيف وراءه دافع سياسي أيا كانت وسيلته ...شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة إلى دولة أو دول أخرى، و سواء أرتكب العمل الموصوف في زمن السلم أم في زمن النزاع المسلح"[2]، غير أن هذا التعريف لا يتضمن فكرة الدعم اللوجستي خصوصا أن ميزة العمليات الإرهابية الحديثة أنها تستعين بأحدث التقنيات العلمية الأمر الذي جعل الدكتور (عبد الناصر حريز) يضع ثمانية مؤشرات لتحديد البعد الدولي للعمل الإرهابي أهمهـــــا:[3]

- اختلاف جنسيات المشاركين في الفعل الإرهابي.
- تباين جنسية الضحية عن مرتكب الفعل الإرهابي.
- تباين مكان الإعداد و التجهيز و التخطيط للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ.
- تلقي المجموعة الإرهابية مساعدة أو دعما ماديا أو معنويا خارجيا ،مما يعني أن إرهاب الدولة ليس مستثنى ضمن مجال الإرهاب الدولي حتى و إن لم يعترف به على مستوى الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.

ثانيا : الإرهاب المحلي

" هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحدودة في نطاق الدولة و الذي لا يتجاوز حدودها، و لا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال"[4] ،سواء تعلق الأمر بالتخطيط أو الدعم المادي و المعنوي، و في الواقع تطور التكنولوجيات الحديثة جعل القول بأن الإرهاب محلي يشوبه نوع من الغموض خصوصا من ناحية التخطيط و الإعداد و الدعم المالي، فالعديد من الجماعات

---

[1] - أوردها : عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة، المرجع السابق، ص 31.
[2] - محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، ص 204.
[3] - عبد الناصر حريز،النظام السياسي الارهابي الاسرائيلي ،المرجع السابق. ص 53.
[4] - عرسان عبد اللطيف ، نفس المرجع السابق، ص 28.

الإرهابية لها صفحات خاصة على شبكة الانترنيت، الأمر الذي يجعل من عملية ضبط مراحل العملية الارهابية لتحديد نطاقها جد مستعصية، و إذا رجعنا مثلا إلى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن أنماط الإرهاب العالمي (تقرير عام 1999) نجدها تصنف الإرهاب في الجزائر على أنه إرهاب محلي باعتماد معيار النطاق إلا أننا نجد في نفس الورقة أن الجماعات الإسلامية المسلحة تتلقى دعما خارجيا و لوجستيا، و يعد ذلك أحد المؤشرات الهامة لتحديد البعد الدولي للعمل الإرهابي.

و إذا أضفنا لذلك أن الجماعة الإسلامية المسلحة (بوصفها المنظمة الإرهابية الأولى في الجزائر) لها العديد من الشبكات السرية في العالم (المغرب، ليبيا، السودان، اليمن، فرنسا، بريطانيا...) بناء على تقرير وزارة الدفاع الفرنسية (1995 – 1996) و وثائق أخرى[1]، مع تأكيد (رضا مالك) على وجود دلائل الربط بينها و بين تنظيم القاعدة (لبن لادن)[2]، و في إطار الحملة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، و بإسقاط مؤشرات التعريف النظري للإرهاب الدولي يصبح الإرهاب المحلي إرهابا دوليا.

إن تداخل و تعدد أنماط الإرهاب يعود بالدرجة الأولى إلى أن المصطلح في حد ذاته لم يضبط مفهومه بشكل واضح، ثم إن تطور الحياة بمختلف جوانبها، و تعقد و تشابك المشاكل اليومية أدى إلى ظهور العديد من أنماط الإرهاب مثل : الإرهاب الفكري، الإرهاب النفسي و إرهاب الانتحار.

و الواقع أن المشكلة لا تكمن فقط في تحديد طبيعة الإرهاب وفقا لأي معيار من المعايير السابقة لتكييفه قانونيا أو لتحديد أسلوب المواجهة، بل الأكثر أهمية هو أن الإرهاب ظاهرة تستلزم البحث في الأسباب الكامنة وراءها.

---

[1] ـ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2002.. (ص ص 116 - 133).

[2] – *Mohamed Mehdi, pour en finir avec le terrorisme, le Quotidien d'Oran, 29 octobre 2002.*

المبحث الرابع : أسباب الإرهاب

لماذا يندفع الإنسان إلى الإرهاب ؟.

لما كان القمع و العقاب أقل أهمية من الوقاية، و كما يقول (لمبروزو) فعقوبة الموت تصبح غير ملائمة بالمرة ،فالإرهاب شكل غير مباشر للانتحار و عقوبة الموت تؤدي إلى هذا الرجاء[1]، فإنه من الضروري التعرض لأسباب الإرهاب قبل أن يرد إلى الذهن أي سياسة ردعية (كفرض العقوبات) لمواجهة الإرهاب أو القضاء عليه.

و لما كان الإرهاب ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والإقتصاديـــة والقانونية، فإنه يصعب تقديم تصنيف دقيق لأسباب الإرهاب و هذا ما يفسر وجهات النظر – في مناقشات اللجان المعنية بقضايا الإرهاب بالأمم المتحدة – القائلة:" بأن أسباب الارهاب تتميز بالتعقيـد و إتساع النطاق و تعالج على المدى البعيد، و من ثم أعمال الإرهاب التي تؤدي بحياة الأبرياء، لا يمكن أن تنتظر مكافحتها لحين القضاء على أسبابها"[2] ، لكن من يسعى للقضاء على الإرهاب عليه أن يسعى إلى معالجة أسبابه أيضا، فوصف الدواء لا يكون إلا بـتشخيص الداء، إذ يستحيل العلاج قبل تفهم أسباب العلة.

بناء على ذلك، نحاول الإحاطة بأسباب الارهاب من خلال مستويين أساسيين :

***المستوى الأول** : و يتعلق بالإطار العام لأسباب الإرهاب، بغض النظر عن أي معيار يمكن أن يتخذ أساسا لتنميط الارهاب.

***المستوى الثاني** : و يتم فيه التطرق لأسباب الإرهاب من خلال الربط بين فكرتين أساسيتين هما الارهاب و التطرف و خصوصا التطرف الديني، لما يكتسبه من أهمية ضمن الخصوصية العربية و في الجزائر بدرجة أكبر.

المطلب الأول : الإطار العام لأسباب الإرهاب

في الإطار الدولي بينت دراسة أعدتها اللجنة الخاصة بالإرهاب التابعة للأمم المتحدة أن أسباب الإرهاب قد تكون سياسية و ذلك بأن تقوم الدولة بنفسها بممارسة أعمال العنف... و قد تكون اقتصادية في حال الإستغلال الصارخ للموارد الطبيعية للدولة الفقيرة و تعاظم القوة الشيطانية للشركات المتعددة الجنسية، و قد تتحول إلى نفسية عندما تدفع كل هذه الأسباب القاسية إلى اليأس الذي تتولد منه أعمال عنف هدفها إحداث تغيير في الأوضاع و لو أدت هذه الأعمال إلى التضحية بأرواح بريئة.[3]

---

[1]_ محمد مؤنس محب الدين.الارهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، المرجع السابق، ص 62.

[2]_ طه عبد العليم طه. خطيئة التعريف الأمريكي للإرهاب. موقع انترنيت :
http://www.moquawama.Org/arabic/terrorism/doc2002/Khatia.Htm

[3]_ عبد الله خليفة الشايجي. إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، المرجع السابق، ص11.

كما طالب إعلان الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة و معاملة المجرمين الدول الأعضاء بالعمل على تحسين الظروف الإجتماعية، و رفع مستوى الحياة و إقامة العدل و المساواة و احترام حقوق الانسان لمواجهة الارهاب[1].

و ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار، أن المأزق النظري لتعريف الإرهاب انعكس على تحديد الأسباب الكامنة وراءه، إلا أن الأكيد أن هذه الأسباب تتقاطعها محاور أساسية: سياسية وإقتصادية وإجتماعية،و نفسية.

فالدكتور (فكري عطى الله عبد المهدي) يقول : " بصفة عامة، يمكننا أن نوجز دوافع العمليات الإرهابية في الآتي : الدافع العقائدي، الدافع الوطني، الدافع السياسي، الدافع المادي، الدافع العاطفي،دافع الأخذ بالثأر"[2].

أما الدكتور (محمد عزيز شكري) فيلخص أسباب الارهاب في تلك التي تستفز استعمال العنف بغض النظر عن طبيعتها[3]، و يرى الدكتور (عبد المعطي شعراوي) أن هذه الأسباب ما هي إلا رد فعل للظلـم والاستبداد،" إنها نتيجة للظلم الاجتماعي بشتى صوره، و أسهل طريق للقضاء على العنـف و الإرهاب هو تحقيق العدالة الاجتماعية"[4].

و يؤكد الدكتور (عبد الرحمن بن عبد العزيز) في مقال له بعنوان " التقنية الحديثة للارهاب" أنه :" إذا أردنا التحصين ضد الارهاب فعلينا التخلص من عوامل الظلم ومختلف ألوان الفساد في ممارساتنا و تحديد المشاكل و معالجتها"[5]، و الملفت لإنتباه أن مضمون هذه الفكرة ورد في مسودة إقتراح قدمته مجموعة عدم الانحياز إلى اللجنة الخاصة بتعريف الارهاب و بالضبط في الطرح الجزائري (1973) حيث جاء فيه : " إن مجموعة من الناس يلجأون إلى العنف و الارهاب ضد الدولة :

1- عندما تصبح حقوقهم عرضة للاهانة و السخرية.

2- عندما يكونون ضحايا للظلم السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

3- عندما تصبح جميع العلاقات القانونية للحصول على العدالة غير ذات فائدة مجدية"[6].

و من ثم فإن الشعور بالظلم، و عدم وجود القنوات الشرعية للتعبير عن هذا الظلم، و المطالبة برفعه، يفتح باب اليأس و الإحباط، فيكون رد الفعل الطبيعي في هذه الحالة الإرهاب، و لذلك قيل بأن الارهاب عمل يائس من شخص يائس، و هو ما عبر عنه الدكتور(علي عقلة عرسان) بقوله :" إذا أغلقت الأبواب...و أعطى المسيطر ظهره لنداءات صاحب المطالب العادلة، و تصاعدت درجة الظلم

1- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، مجلة الأمن و الحياة، العدد 234، فيفري 2002، ص 58.
2- فكري عطا الله عبد المهدي، المتفجرات و الإرهاب الدولي ، المرجع السابق، ص 18.
3- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المرجع السابق، ص 171.
4- أوردها : محمد موسى عثمان، الإرهاب (أبعاده و علاجه) ، المرجع السابق، ص 26.
5- عبد الرحمان بن عبد العزيز،التقنية الحديثة للارهاب،مجلة الأمن و الحياة،العدد 234،فيفري2002،ص30.
6- محمد عزيز شكري، نفس المرجع السابق، ص 172.

و وتيرة المطالبة بالحق ،فإن النتيجة هي تكون مناخ ملائم لولادة العنف الذي يتنامى بصورة عشوائية و يعبر عن نفسه بطريقة همجية..."[1]، فلا يكون ذلك إلا إرهابا.

المطلب الثاني : الإرهاب وعلاقته بالتطرف الديني

عادة ما يتم الربط بين الارهاب و التطرف، بإعتبار أن المتطرف يحمل بذرة الارهابي فالدكتور (منذر الفضل) يرى أن أسباب التطرف و الارهاب واحدة وتعود إلى العوامل التالية[2]:

1- الجهل سواء جهل أفراد أو جماعات أو جهل قيادة الدولة التي تمارس إرهاب الدولة.

2- الفقر و البطالة، فهناك رأي سائد بين المهتمين بالارهاب مفاده أن مجتمعات الفقر و البطالـة و العوز تمثل بيئة خاصة للارهاب ، و يذكرالدكتور(عبد الناصر حريز)" أن الفقر و الحاجة المادية و الملحة و عدم المساواة في توزيع الموارد و الثروة و إنتشار الوعي بهذه المسالب والفوارق الكبيرة القائمة في المجتمع تؤدي إلى الإرهاب"[3].

3- الظلم و العدوان و ما ينتج من تغييب المؤسسات الدستورية و القانون، و بالتالي إنعدام الثقة بالنظام.

4- غياب الحكم المدني، وغياب المؤسسة في نظام الحكم.

5- و أسباب أخرى إجتماعية و سياسية و ثقافية و تربوية، منها فقدان ثقافة حقوق الانسان و ثقافة التسامح في الدولة و المجتمع.

و مثل هذه الثقافة لا تتحقق إلا بتوفر العدالة فهي الضمان الوحيد للحق، و أن حفظ الحق يوفر الأمن، لقول خامس الخلفاء الراشدين : " حصن مدينتك بالعدل، فإن الظلم مؤذن بخراب العمران".

فيكون بذلك الظلم سبب كافي لوجود الارهاب أما عن خصوصية العالم العربي يرى الدكتور (محمد عثمان) أن : " الارهاب نتاج التطرف في الفكر الديني" ،والتطرف مرده إلى سببين رئيسين :[4]

السبب الاول نفساني ثم عقلي و عصبي، و مثل هذا السبب قد يرتبط بصورة واضحة مع الإرهاب الفردي، و إن كان الدكتور(محمد عزيز شكري) يرى أن أسباب مثل هذا النمط من الارهاب هي موضع دراسة في علم النفس و الانتروبولوجيا، إلا أن أهمية هذا المستوى من التحليل جد مهمة في إدارة الأزمات الإرهابية و في تبيان الأسباب الكامنة وراء الإرهاب.

و يرى الدكتور(عبد الناصر حريز) أنه أمام تعدد النظريات التي تفسر لجوء الفرد إلى الارهاب، يمكن أن نربط الإرهاب بثلاثة جوانب أساسية: سيكولوجية، مادية، و وجدانية.[5]

---

[1]ـ علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب و مفهوم المقاومة، موقع أنترنيت السابق.
[2]ـ منذر الفضل، الأساس الشرعي و القانوني في مقاومة الإرهاب، موقع أنترنيت السابق.
[3]ـعبد الناصر حريز،النظام السياسي الارهابي السرائيلي، المرجع السابق،ص 63.
[4]ـ محمد موسى عثمان، الإرهاب (أبعاده و علاجه)، المرجع السابق، ص 14.
[5]ـ عبد الناصر حريز ، نفس المرجع السابق، (ص ص 61- 62).

و نفس الأمر أشار إليه (الدكتور أحمد فلاح العموش) بقوله :" ...أظهرت الدراسات أن النمو الجسمي و العقلي و الانفعالي المضطرب و البيئة الاجتماعية غير السليمة لها علاقة مباشرة بالعمل الارهابي"[1]. و إن تجاوزنا العوامل الوراثية، فإن الأسرة و المدرسة و بصفة عامة المجتمع يلعب دورا أساسيا، خاصة لدى فئة الشباب و هو ما عبر عنه الدكتور (عبد الله اليوسف) بقوله :" إن عدم قدرة المجتمع على إدماج الشباب في المجتمع يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من الاضطرابات الإجتماعية غير المحمودة العواقب حيث قد يتجه هؤلاء الشباب إلى الجريمة و العنف و الانتحار أو الارهاب للتعبير عن سخطهم على المتجتمع بكل مؤسساته "[2].

أما ***السبب الثاني*** فهو الجهل برسالة الدين الحقيقية، و هو جوهر التطرف الديني المقترن بالعنف، و نجد نموذجه الواضح في أفغانستان خلال حكم طالبان و في الجزائر حيث عدد الضحايا من السكان المدنين نتيجة أعمال الذبح و التفجيرات، أكثر من 100 ألف.[3]

غير أن التطرف الديني ما كان ليتطور إلى إرهاب لو لم يجد البيئة المناسبة له، فما هي الأسباب التي جعلت جماعات العنف في المنطقة العربية – بما فيها الجزائر – تأخذ الصورة الدينية ؟.

يجيب الدكتور(عمرو الشوبكي) بقوله : " ...إن تبني هذا النوع من العنف الإنتحاري يرجع إلى أسباب محض إجتماعية و سياسية ... فالواقع الإجتماعي و السياسي قادر على تغذية العنف الديني و نشره، و قادر أيضا على تهميشه... "[4] ، و مثل هذا القول يعني أن التدهور الإقتصادي، و إنتشار الفقر، و البطالة و كذا تصدع الأسرة، و سوء التنشئة و الجهل و عدم إشباع احتياجات الأفراد هي أسباب للإرهاب، غير أنه كيف نفسر مثلا أن عددا من الأعضاء في المنظمات الموصوفة إرهابية أتوا من بيئات و أوضاع إقتصادية جيدة، بل و جيدة جدا في بعض الأحيان – على حد تعبير الدكتور (سعد الشهراني)[5]– .

إذا استثنينا الجانب السيكولوجي المرتبط بالاضطرابات النفسية و العوامل الوراثية، فإن ذلك يعني أن " النص العقيدي" هو محور العمل الإرهابي و لعل هذا ما يفسر عبارات الجهاد والمجاهد في سبيل الله، الشهيد... ،فيظن المتطرف أنه يقوم بفعل جهادي و ليس بعمل إرهابي و كل هذا بسبب جهل رسالة الدين الحقيقية من جهة و من جهة أخرى لوجود من استغلوا هذه الوضعية لأغراض سياسوية.و يعبر عن ذلك الدكتور(محمد موسى عثمان) بقوله : "خلال فترة السبعينات والثمانينات الفكر الاسلامي تجسد في شكل حركات إجتماعية مسيسة معارضة،تقدم التراث الإسلامي

---

[1]_ أحمد فلاح العموش . أسباب إنتشار ظاهرة الإرهاب، المرجع السابق،ص 25.

[2]_ عبد الله اليوسف، العوامل الإجتماعية و علاقتها بالظاهرة الارهابية، مجلة الأمن و الحياة، العدد 236،افريل2002، ص 20.

[3]_ منذر الفضل. الأساس الشرعي و القانوني في مقاومة الإرهاب، موقع انترنيت السابق.

[4]_ عمر الشوبكي، ما بعد 11 سبتمبر: مستقبل حركات الإسلام السياسي، موقع أنترنيت:
http://www.syassa.org.eg/asiyassa/ahram/2002/4/1/Rep01.htm

[5]_ سعد الشهراني، المنظور الإقتصادي للظاهرة الارهابية، مجلة الأمن و الحياة، العدد 236، المرجع السابق، ص 21.

كبديل ايديولوجـــي و كتعبير عن الإغتراب عن السلطة و المجتمع ... و لجأت إلى إستعمال العنف والإرهاب"[1].

إن للإرهاب أسباب تكمن في أساس نشوئه، و هذه الأسباب متعددة و متنوعة منها ما هو ذا طبيعة إقتصادية ،إجتماعية، ثقافية، سياسية ،غير أن هناك ما هو أساسي و ما هو تابع أو يشكل بيئة ملائمة لنمو الإرهاب.

و طبقا لهذا المنظور، و بأخذ الخصوصية الجزائرية بعين الإعتبار في مختلف المستويات: التاريخية، السياسية، الإقتصادية...، تشابكت أسباب الإرهاب في الجزائر، و ازدادت تعقيدا بامتداد الفترة الزمنية للأعمال الإرهابية، الأمر الذي أظهر تداعيات أقل ما يقال عنها أنها خطيرة، و قد تتحول هي الأخرى إلى أسباب للإرهاب لتكون الدائرة المفرغة من الإرهاب والإرهاب المضاد.

فكيف وجدت الجزائر نفسها أمام هذه الوضعية المأساوية ؟.

إن الهدف السياسي لأعمال العنف هو الذي يعطيها صفة الإرهاب السياسي، سواء تعلق الأمر هنا بالمستوى الداخلي أو المستوى الدولي، إلا أن التركيز على الإرهاب السياسي الداخلي يستلزم مباشرة معاينة النظام السياسي الداخلي للدولة، يقول الدكتور(مصطفى مصباح دبارة):"إن طبيعة النظم السياسية الداخلية على إختلاف أنواعها بما تمارسه من كبت و مصادرة لحريات الأفراد ،و تتكرها لأبسط حقوقهم الطبيعية... جعلت كثيرا من الشرائح الإجتماعية... تنهج طريق العنف... لتدمير الزعامات المتربعة على السلطة و إرهابها و النيل من سمعتها..."[2]،مما يعني أن الطبيعة المنغلقة للنظم السياسيةأساس ظهور الإرهاب.

لكن و طبقا لما يعرف في العلوم السياسية بقانون إنغلاق النظام السياسي فإن : " إنغلاق النظام السياسي يؤدي إلى تطرف المعارضة و إستخدامها للسلاح"[3] ، لكنه لم يقل أنه يؤدي إلى إرهاب.

- فكيف تطرفت المعارضة في شكلها الديني في الجزائر ؟ .
- و هل تم إستخدام السلاح قبل ذلك ؟ .
- و ما علاقة النص العقيدي بالعمليات الإرهابية؟ .
- و لماذا كان الدين التعبير الأساسي للجماعات المسلحة ؟ .
- و قبل هذا ما هي مؤشرات القول بإنغلاق النظام السياسي الجزائري؟.

---

[1]_ محمد موسى عثمان ، الإرهاب : أبعاده و علاجه، المرجع السابق، ص 11.
[2]_ مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب (مفهومه و أهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي)، المرجع السابق. (ص ص 59 –60) .
[3]_ رياض الصيداوي ، الإنتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر ،المرجع السابق، ص 528.

" جزائرنا ستقع في أيدي العقداء ، كذلك هم أميون، لقد رأيت لدى غالبيتهم إتجاه لإستخدام الأساليب الفاشية ، إنهم يحلمون بأن يكونوا " سلاطين " ، أرى وراء صراعهم على السلطة خطر كبير على الجزائر المستقلة ، إنهم لا يحملون أيا من مفاهيم الديمقراطية والحرية ، والمساواة بين المواطنين ،...، فكيف ستكون الجزائر بين أيديهم ؟ "[1].

" العقيد لطفي ".

[1] -ABDELKADER . YEFSAH , LA question du pouvoir en Algérie , ENAL, ALGER. 1990 , p 63.

إن الإنتقال المباشر من الإختيارالإشتراكي إلى الإختيار الليبيرالي، و من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية ، و دخول عهد التحول الديمقراطي يعني وجود تغيير جذري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبإعتبار الدولة منظمة المنظمات،فإن أي تغيير يستلزم وجود ما يعرف " بإدارة التغيير"[1] ،والتي من أولى خطواتها تهيئة أرضية التغيير.

إن التغيير السياسي الذي حصل في مسار النظام السياسي الجزائري تطلب وجود مثل هذا النمط للإدارة ،غير أن هذا النمط إن لم يكن قد تم تبنيه بصورة مباشرة، إلا أن الأكيد وقوعه في مأزق تسيير بدليل المؤشرات التي عكست انغلاق النظام السياسي و صعوبة تكيفه مع أسلوب التغيير السياسي الجديد ، وأبرز هذه المؤشرات :

أولا : رصيد العنف الثوري.

ثانيا : الجيش الفاعل الحاسم لكل صراع سياسي .

ثالثا : إدارة التعددية السياسية و الحدود المرسومة .

إن إختيار هذه المؤشرات تم بناءا على ركيزتين أساسيتن :

أولا : بالإستناد الى التحليل النسقي للحياة السياسة القائم على مفهومي النسق والإتزان، و يعتبر نموذج (دافيد إيستون) الأساس النظري لذلك .(فدافيد إيستون) يعرف النظام السياسي بأنه " نظام السلوك الاكثر إحتواء للمجتمع ، لتوزيع القيم سلطويا "[2]. و مثل هذا التعريف يبرز ثلاثة عناصر أساسية[3] :

1- النظام السياسي نظام السلوك او التصرف (تفاعل أفكار) فهو فعل عقل في عقل أو إرادة في إرادة .

2- بيئة عمل النظام السياسي هي المجتمع ، فالنسق السياسي (بإعتباره وحدة التحليل في مجال الحياة السياسية لا يعمل في فراغ و إنما في إطار نشاطات اجتماعية تأتيه من بيئته و تتفاعل معه (داخليا و دوليا).

3- توزيع القيم سلطويا يعني أن الوظيفة السياسية تتمثل في توزيع القيم على أساس القوة الإلزامية ،باعتبار أن الجهاز السياسي هو أداة الضبط السياسي لإحتكاره وسائل العنف المادي.

إن التحليل النسقي ينظر إلى الدولة كأحد عناصر أو مكونات النظام السياسي وهي غير قادرة على الإستقلال الذاتي عن الفضاء الاجتماعي بمختلف أبعاده ،فيكون بذلك "النظام السياسي مجموع

[1]_ للاطلاع حول مفهوم إدارة التغيير تنظيميا إرجع إلى :
أحمد سيد مصطفى، إدارة السلوك التنظيمي (رؤية معاصرة)، بدون دار نشر،2000،(ص ص457-507).

[2] –Lahouari Addi, l'état et pouvoir (approche méthodologique et sociologique),office des publication universitaires ,benaknoun,alger,1990, p 104.

[3]_ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 1997، (ص ص 176-177).

المظاهر السياسية للمجتمع"[1]، و من ثم فإن القول بإنغلاق النظام السياسي يعني وجود خلل في مجموع المظاهر السياسية للمجتمع ، و التي من المفترض أن تجسد مجموعة من العلاقات المتفاعلة و المتزنة.

ثانيا : الركيزة الثانية تستند إلى مفهومي العنف و القوة وهما ينحدران من أصل واحد .
فالعنف هو " سوء استغلال القوة " أو بالأحرى " سوء إستخدام القوة "[2] لأن العنف قدرة محرقة مفسدة أو ضارة .كما ان العنف أحد العناصر الأساسية للعمل الارهابي ،ودليل على تصدع بيئة عمل النسق السياسي و بالتالي إستلزم التعرض الى المحطات التاريخية المميزة لمرحلة العنف السياسي في تاريخ الجزائر المعاصر.

بناء على ذلك ، فإن إدارة التغيير التي غابت عنها إرادة التغيير على مستوى كل القوى الفاعلة داخل المجتمع أفضت إلى مأزق في إدارة التغيير نتيجة تجاوز أولى المراحل أو الخطوات والمتمثلة في تهيئة أرضية التغيير ، فأختتم الأمر بتوقيف المسار الانتخابي ليتأكد بذلك مفهوم ثقافة العنف .

[1] - Lahouari Addi, l'état et pouvoir en Algérie, op.cit, P106.
[2] ـمحمد مونس محب الدين،الارهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي،المرجع السابق،ص104.

المبحث الأول : رصيد العنف الثوري

إن للثورة رصيدها من العنف ، ليس ضد الإستدمار الفرنسي و الذي يعتبر العدو المشتـــــرك و إنما بين الإخوة الأعداء ، و قد وصل هذا العنف في الكثير من الحالات إلى عنف مسلح . فلماذا كان هذا العنف المسلح ؟ و إلى أي مدى كان اللجوء إليه وسيلة لتحقيق الأهداف ؟ .

المطلب الأول : النتيجة العكسية لمبدأ أولوية السياسي على العسكري.

إن طلائع أول نوفمبر لم تعرف فرقا بين السياسي و العسكري ، لأن العناصر التي تشكل منها جيش التحرير الوطني كانت عناصر مدنية سياسية بداية ، إلا أن صعود بعض العينات شبه الأمية في ظل بنيات عقلية متخلفة إلى الصفوف الأمامية ، بسبب إستشهاد بعض القادة أساسا ، أدى الى ظهور التمييز بين جيش التحري و جبهة التحرير[1]. وقد كان أول ما ظهر الفصل بين السياسي و العسكري في مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956 ، و الذي جسد النقلة النوعية للثورة من خلال تنظيم جيش التحرير و تطويره إلى نظام عسكري مع إنشاء هياكل سياسة لقيادة جبهة التحرير الوطني و هي :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، و لجنة التنسيق و التنفيذ (C.C.E) كما تم تبني ثلاثة مبادئ أساسية : أولوية الداخل على الخارج ، أولوية السياسي على العسكري، وإتخاذ القرارات جماعيا .

هذه المبادرة ، قوبلت بالرفض و المقاطعة ، بل و أكثر من ذلك أبرزت نتيجة عكسية لمبدأ أولوية السياسي على العسكري ، حيث برز أسلوب التصفية الجسدية الذي ذهب ضحيته صاحب المبدأ (عبان رمضان) يوم 27 ديسمبر 1957 من قبل الباءات الثلاث : (كريم بلقاسم) ،(عبد الحفيظ بوصوف) ،(لخضر بن طوبال) ،ثم إن (عبان رمضان) نفسه إتهم (أحمد بن بلة) بالخيانة للثورة إثر دعوته الى عقد مؤتمر طارئ موازي لمؤتمر الصومام ، و هدد أنصاره بالتصفية و إرسال 4000 جندي إلى تونس للقضاء عليهم ، و بالفعل تمت تصفية البعض منهم مثل(عباس لغرور) ، فصح القول بأنهم الإخوة الأعداء"[2].

---

[1] – محمد الميلي ، الجزائر.. الى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 271 ، سبتمبر 2001 ، ص 14 .

[2] – عن مؤامرة اغتيال عبان رمضان من قبل الباءات الثلاث ، ارجع الى :

*رابح بلعيد، تاريخ الجزائر الحديث، رسالة الأطلس، العدد 157، من 29 سبتمبر الى 05 أكتوبر 1997 ،الحلقة 64.

* رابح بلعيد، هكذا اختطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي، جريدة الشروق اليومي، عدد 151، 6 ماي 2001 ، الحلقة 7.

إن مثل هذه الأعمال تدل على أن الصراع على السلطة داخل القيادة يحسم بالقوة و العنـــف و نفس منطق التفكير شهده الصراع بين المصاليين و المركزيين داخل حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية (M.T.L.D) ، حيث تم إستعمال القوة للم الشتات و تحقيق الإقناع بميلاد جبهة التحرير الوطني . يقول (محمد حربي) : " ....أنصار مصالي رفضوا الإعتراف بجبهة التحرير الوطنـــي و قاموا بتأسيس تنظيمهم الحركة الوطنية الجزائرية و دخلوا بذلك في سلسلة من حرب المقاهي مع جبهة التحرير الوطني ،ففي فرنسا وحدها كان هناك 12 ألف هجـــــوم و4000 قتيل و 9000 جريح "[1].

نفس الألية طبقها جيش التحرير الوطني حيث قام " بقيادة (محمد السعيد) و(عبد القادر غزيل البريكي) بإرتكاب مجزرة ملوزة ليلة 28 ماي 1957 ، و التي ذهب ضحيتها أكثر من 300 شخص من بينهم شيوخ و نساء ، و أطفال ، بحجة فقط أنهم موالين لمصالي الحاج ".[2]

إن مثل هذه البنية العقلية التي تسببت في مجزرة ملوزة ، يمكن أن تفسر لنا و بتعبيـــــر (هواري عدي)[3] مختلف المجازر المرتكبة حاليا ضد القرويين ، خصوصا في الرايس و بن طلحـــة و غليزان و المدية ، إنه التهوين من إستخدام أسلوب القتل و دليل على تكون ثقافة العنف بعد مضي ما يزيد عن ثلاثة عقود .

إذن بمثل هذا الرصيد العنفي تشكلت خاصيتين أساسيتين في النظام السياسي الجزائري هما:[4]

أولا : الجيش هو الذي يحسم دائما الصراعات التي تهدد امن و سلامة البلاد.

ثانيا : تشكل و بروز ظاهرة احتقار كل ما هو سياسي ، باعتبار أن السياسي فشل أنذاك في تحرير البلاد ، و شغل نفسه بالخطب و الإنتخابات و الصراع من أجل المناصب داخل حركة الإنتصار للحريات الدمقراطية (M.T.L.D) .

و بالرغم من أن الصراع حسم بين المركزيين و المصاليين،إلا أن آلية التفكير بقيت نفسها فالصراع على زعامة الثورة وأحقية تولي السلطة:

1- كاد أن يحول مؤتمر الصومام إلى كارثة وطنية لولا إعتقال الأعضاء الخمســـــة فـــي 23 أكتوبر 1956 (إثر حادثة إختطاف الطائرة) .

---

[1]- صـــالح فيلالـــي ، ايديولوجيـــات الحركة الوطنية الجزائرية (من كتاب الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الإجتماعية والاقتصادية والثقافية) ،المرجع السابق ، ص 34 .

[2]- رابح بلعيد،هكذا إختطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي،المرجع السابق،ص 5.

[3]- الهواري عدى، الجزائر: الحرب المستمرة ، موقع انترنيت السابق .

[4]- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دارالمعرفة، الجزائر ،2000 ، ص 14 .

2- وهو السبب الذي دفع (كريم بلقاسم)إلى الإستعانة بمخطط الرائد (إيدير)1959،لإنشاء قوة ضاربة من شأنها أن تكون سندا في الوقت المناسب على حساب زميليه العسكريين(لخضربن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف)[1].

3- وهو أيضا سبب نشوء أزمة صائفة 1962.

المطلب الثاني : أزمة صائفة 1962 و آثارها .

بمجرد ما تم توقيع وقف اطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962 ، سقط قالب الوحدة و التضامن الذي جمع مختلف التيارات السياسية و العسكرية للثورة الجزائرية ، إنها ساعة الإستلاء على السلطة بتعبـــير (عبد القادر يفصح)[2] ، فمن سيحكم ؟ .

لقد كان عقب مقتل (عبان رمضان) أن تركزت السلطة الفعلية للقيادة في أيدي الباءات الثلاث (عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال) ، و ثلاثتهم من قيادات جيش التحريـــر و من ثم فإنه يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني كحزب لم يعد له وجود منذ 1958 ، خاصة بعد أن استبدلت لجنة التنسيق و التنفيذ (C.C.E) بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (G.P.R.A) و في عام 1959 تم توحيد النشاط العسكري في الهيئة العامة للأركان (E.M.G) بقيادة العقيـــــــد (محمد بوخروبة) المدعو (هواري بومدين) فإنتقل بذلك مركز الثقل تدريجيا إلى هذه القيادة ، و ما لبث الخلاف بين قيادة الأركان و الثالوث أن ظهر للقيادات العسكرية في مرحلة أولى ، ثم إنفجر الخلاف بعد ذلك للعلن مع إعلان وقف إطلاق النار ممثلا في الصراع بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة ، لا سيما بعد أن أصدرت هذه الاخيرة بتاريخ 28 جوان 1962 قرارا بحل أركان الجيــــــش و عزل العقيد(هواري بومدين) والرائدين(علي منجلي وأحمد سليمان).

الأزمة تتضاعف بإنشاء المكتب السياسي في تلمسان بتاريخ 22 جويلية 1962 و إعلان رفضه لقرارات الحكومة المؤقتة بإعتباره الجهاز المخول لضمان قيادة البلاد .في نفس الوقت و بحجة معارضة بعض بنود إتفاقيات ايفيان سعى (هواري بومدين) الى تكوين قوة سياسية باحثا في ذلك عن ممثل سياسي للظهور(*une tête d'affiche*)[3] فوجد في (احمد بن بلة) الحليف المناسب ، و الواقع أن (أحمد بن بلة) نفسه أدرك بأن إعتلاء السلطة لن يكون إلا لمن كان مؤيدا من قبل الجيش.[4]

[1] للتفصيل حول مخطط الرائد ايدير ارجع الى: عبد الحميد الإبراهيمي،في أصل الازمة الجزائرية(1958-1999)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،2001،(ص ص 35-42).

[2] - Abdel Kader yefsah , la question du pouvoir en algérie , ENAL , Alger , 1992 , p 68 .

[3] -- Ibid, p74.

[4] - سعيد بوالشعير،النظام السياسي الجزائري،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر ،الطبعة الثانية ،1993، ص 37.

هكذا افرزت الأزمة ثلاث كتل سياسية متصارعة على السلطة:

1- مجموعة بن بلة وإنضم إليها التنظيم العسكري الخارجي و جيش الولاية الأولى و السادسة مع وجود حليف قوي و منظم هو هيئة الأركان بزعامة(هواري بومدين) .

2- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

3- مجموعة القادة العسكريين للولايات الثانية و الثالثة و الرابعة (الجزائر ، شمال قسنطينة والقبائل) والتي لم تكن تحت سيطرة رئاسة الأركان ،بحجة فشلها في تزويد هذه الولايات بالأسلحة.

هذه الكتل إضطرت للتحالف في مجموعتين :

1- مجموعة تيزي وزو أهم قادتها (كريم بلقاسم ، محمد بوضياف) متحالفة مع الحكومة المؤقتة و إنضمت اليها الولايات الثانية والثالثة والرابعة ،وبتشجيع ضمني من قبل فرنسا .

2- مجموعة تلمسان على رأسها (أحمد بن بلة) ، هيئة الأركان ، و الولايات الاولى و الخامسة والسادسة ، وحضيت بدعم خارجي من مصر .

كتلتان تتصارعان من أجل الإجابة عن سؤال من سيحكم ؟.

إن هذا الصراع تم حسمه بمواجهات من أخطر الإصطدامات و التصفيات بين إخوة الأمس في الكفاح لتكون النتيجة ثقيلة و أليمة بـــ 1000 قتيل[1] .

بهذه الحصيلة تم تعيين أول حكومة جزائرية برئاسة (أحمد بن بلة) بتاريخ 29 سبتمبر 1962 مؤكدة أن القوة المادية بإستخدام العنف المسلح هو سبيل الوصول إلى السلطة ليتم تبلور مفهوم تسلم الجيش لمقاليد الحكم في الجزائر .

إن مثل هذه المعطيات تؤكد أن الدولة الجزائرية نشأت في ظل كتل مصالح و صراع بينهـــــا فلا " يصعب القول بأن تولي السلطة لم يتم نتيجة اجراءات ديموقراطية ، و إنما بفعل علاقات قوة مهدت لبروز نظام ذو طابع تسلطي ممارسة و يرفض الاعتداء بفكرة الدسترة و الدستور "[2]، و يذهب كل من (جون ليكا) و (جون كلود فاتان)[3] إلى القول بأن أزمة صيف 1962 تحدد لنا مخطط الأزمات في الجزائر .

ويرى (عبد القادر يفصح)[4] بأنه منذ الإستقلال تأكد منطق التفكيرالضيق القائم على تصفية الحسابات ، ليأخذ بذلك أبعادا كارثية .

---

[1]- لحسن امين ، ازمة 62 : صائفة 100 قتيل ، جريدة الخبر الاسبوعي، العدد 123 ،من 9 إلى 15 ابريل 2001 ص 11 .

[2]- سعيد بوالشعير ،النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق ، ص 40 .

[3] - Jean leca et jean Claude Vatin , l'Algérie politique (institution et régime) , Imprimerie Chirat , 1975 , p 333.

[4] - Abdel kader yefsah , op.cit, p 72.

على ضوء ذلك ، فإن رصيد العنف المسلح في الثورة الجزائرية أسفر مجموعة من النتائج أو الأثار نذكر منها :

أولا : أكدت أزمة صائفة 1962 أن جبهة التحرير الوطني لم تكن كتلة سياسية متجانسة بل مجموعة من التيارات السياسية المتنافسة وحدتها الثورة بداية و جزئيا السعي إلى السلطة ، و يتضح ذلك من خلال :

1- وجود ما يقارب عشر (10) مراكز للقرار مستقلة و متنافسة خاضعة لترابط مؤقت داخل جبهة التحرير الوطني منها : الولايات الداخلية الست ، الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (G.P.R.A) ، فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (F.F.F.L.N) ،القادة الخمسة التاريخيون(أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، محمد بوضياف ، رابح بيطاط ،حسين ايت احمد)، هيئة الاركان العامة (E.M.G) [1].

2- المناقشات التي دارت في إجتماع المجلس الوطني في طرابلس 21 ماي 1962 ، أين تباينت الآراء بشأن النظام الذي سيعتمد ، حيث إنعدم ذلك الإتحاد ووحدة الرأي وكثرت وجهات النظر وتباينت ،بسبب إختلاف ثقافات أعضاء المجلس و مصادرها[2].

3- فلسفة التكتلات والتحالفات المؤقتة حسب الظروف والمصالح وأهداف الساعة ،والتي لم تكن تخضع لأية إعتبارات ايديولوجية ، فبإجماع أغلبية الكتاب أزمة 1962 هي "أزمة أشخاص"[3]أكثر منها أزمة ايديولوجية.

ثانيا : الصراع على السلطة كان صراعا دمويا ، تم حسمه باستخدام العنف و القوة، ومن ثم تشكلت الدولة الجزائرية في ظل بيئة سياسية غير مستقرة ،جسدتها أفكار " الحق المغتصب" و "الإنتقام" الأمر الذي جعل البعض يفسر ظاهرة العنف التي عاشتها الجزائر عقب وقف المسار الانتخابي 1992 إلـــى " الحسابات غير المصفاة "[4] منذ حرب التحرير ،والتي بقيت حية في الذاكرة و وجدت حججا للعودة من جديد ،وقد يكون من مظاهر منطق التفكير هذا ما يلي :[5]

1- حذف إسم (الهواري بومدين)من ملعب رياضي بالغرب الجزائري من طرف (محمد بوضياف) عند توليه رئاسة المجلس الاعلى للدولة 1992 .

2- العداوة المعلنة في رئاسيات 1999 بين (عبد العزيز بوتفليقة) احد مقربي بومديـــن و بيـــن (يوسف الخطيب) أحد قادة الولاية الرابعة .

---

[1] - **Lahouari Addi , l'impasse du populisme (l'Algérie ; collectivité politique et état en construction) , entreprise natioanale du livre , alger , 1990 , p 70.**

[2] - **سعيد بوالشعير ،النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق ، ص 37 .**

[3] - **Jean Leca et jean claude vatin , op .cit, p335.**

[4] -**جيل كبيل،الجيش الجزائري ربح سياسيا وعسكريا فقط.رسالة الأطلس،العدد303، من24 إلى 30 جويلية 2000،ص11.**

[5] - **الـــنقطة الاولى و الثانية وردت في مرجع : اسماعيل قيرة و اخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص 93 .**

3- إتهام (أحمد بن بلة) لـــ (عبان رمضان) بالخيانة بعد مرور 45 سنة من وفاته،ووجه(عبان رمضان) قبل مقتله نفس التهمة لـــ(أحمد بن بلة).

ثالثا: إن إعتلاء (أحمد بن بلة) لسدة الحكم كان أول تجسيد لتدخل الجيش في تعيين قيادات السلطة السياسية في الجزائر المستقلة، وتأكيدا لمنطق القوة المادية وسياسة الإقصاء والنفي للآخر.

فما مدى تدخل الجيش وتحكمه في الحياة السياسية في جزائر الاستقلال؟.

المبحث الثاني: الجيش الفاعل الحسم في كل صراع سياسي

كيف وصل الرؤساء الجزائريون إلى سدة الحكم؟ و ما هو أسلوب إنتقال السلطة في الدولة الجزائرية؟. إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات ستكون من خلال التعرض إلى ثلاث محطات تاريخية للنظام السياسي الجزائري: بداية بحركة 19 جوان 1965، وثانيا بتعيين الرئيس الشاذلي بن جديد وحسم أحداث أكتوبر 1988، وثالثا بمحطة توقيف المسار الإنتخابي 1992.

المطلب الأول: حركة 19 جوان 1965

بنفس آلية التفكير القائمة على أساس القوة والتي تم بها تنصيب الرئيس (أحمد بن بلة) على سدة الحكم تم خلعه، ليتولى من كان حليفا له إثر أزمة 1962 العقيد (هواري بومدين).

إنقلاب أو تصحيح ثوري[1]، تسميتان لوصف حركة 19 جوان 1965، إن ما حدث بهذا التاريخ يعكس نفس الاتجاه نحو تركيز السلطة بدليل مؤشري الوسيلة والهدف.

أولا: الوسيلة

إذا كان الجيش بوصفة القوة الوحيدة المنظمة الفاعلة في القرار السياسي هو من تولى تنصيب (أحمد بن بلة)، فهو أيضا من قرر الإنحراف عن الثورة ،وبالتالي ضرورة العودة إلى المشروعية الثورية. هذه العودة لم تكن بالطريقة الدستورية الشرعية وإنما بنفس الآلية التي تم بها الإستيلاء على السلطة: " القوة والعنف بواسطة الجيش".

[1]- الانقلاب هو حركة ذات طابع عنيف تقوم بها جهة من السلطات ذات نفوذ مستعملة في ذلك القوة بهدف الاستيلاء على السلطة و استبدال النظام القائم رغم وحدته الايديولوجية بنظام اخر دون مشاركة الشعب . و هو ما لا يتوفر في الثورة ، التي تعتبر بمثابة تغيير جذري. للتفصيل ارجع إلى : سعيد بوالشعير . القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، المؤسسة الوطنية للكتاب . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. الجزء الأول ، 1989 ، (ص ص 155-156).

إن دستور 1963 في المادة 55 والمادة 56 سمح بإمكانية إقالة رئيس الجمهورية ،باعتبار أن هذا الأخير مسؤول أمام المجلس الوطني الذي يحق له إقتراح ملتمس رقابة من قبل ثلث النواب والتصويت عليه بالأغلبية المطلقة، لكن في المقابل ينحل المجلس تلقائيا.

صحيح أن الأمين العام للحزب هو رئيس الجمهورية وأن نواب المجلس الوطني يتم ترشيحهم من قبل الجبهة ،لكن هم منتخبون باقتراع عام مباشر وسري (المادة 27 من دستور1963).

إن صعوبة الوصول إلى النصاب القانوني لإقتراح ملتمس الرقابة أوإعتماده في ظل وجود مادة مثـــــل المادة 59 من الدستور التي تخول لرئيس الجمهورية السلطات الإستثنائية متى أقرّ وجود خطر وشيك، بالإضافة إلى عدم استقلالية المجلس الوطني عن رئيس الجمهورية ووزرائه، مما يلخص أن الأمور تدور في حلقة مفرغة بتعبير (سعيد بوالشعير)[1]،لايعني شرعية اللجوء إلى الجيش في شكل حركة تصحيح ثوري لعزل الرئيس، ضف إلى ذلك أن الحركة تزامنت مع جملة من القرارات الرئاسية التي مست جماعة وجدة ونذكر منها[2]:

1- إنشاء المليشيات الشعبية المستقلة *(les milices populaires)* الخارجة عن رقابة وزير الدفاع الوطني قصد المحافظة على المكتسبات الثورية من أعداء الثورة.

2- قرار تنحية وزير الشؤون الخارجية (عبد العزيز بوتفليقة) أحد الأصدقاء المقاربين لـــ (هواري بومدين)، وتعيين (الطاهر الزبيري) قائد لأركان الجيش بهدف تقليص مهام وسلطة (هواري بومدين) - خليفة احمد بن بلة لاحقا -.

3- مرسوم رقم (64-192) بتاريخ 2 جويلية 1964 والمتعلق بتقليص صلاحيات وزير الداخلية أحد مقربي (هواري بومدين)، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته وفي أقل من أسبوع، ليتولى الرئيس (احمد بن بلة) مهام الوزارة ،أي الاستحواذ على وزارة الداخلية.

إن مثل هذه القرارات غير كافية للقول بأن حركة 19 جوان 1965 بمثابة إنقلاب عسكري، إلا أن الرجوع إلى المؤشر الثاني يوضح الأمر أكثر.

ثانيا: الهـــــــدف.

بعد أن تمكن (احمد بن بلة) من شرعنة عملية وصوله إلى السلطة بدستور 1963، وحكومة ومجلس وطني، جاءت حركة 19 جوان 1965 لتفرض وضعا جديدا له نفس الهدف " الإستلاء على السلطة" ،ويتضح ذلك من خلال:

1- إلغاء دستور 1963 ومؤسسات الدولة، على الرغم من أن الدستور خضع لإستفتاء شعبي بتاريخ 8سبتمبر 1963 وحظى بقبول 5.166.185 صوت من مجموع 5.270.597 من الأصوات المعبر

---

[1]- سعيد بوالشعير ،النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق ، ص54.

[2]- للتفصيل ارجع إلى : Jean lica et Jean claude vatin , op.cit, (pp71-72).

عنها"[1]، فلماذا إلغاؤه وليس تعديله؟ طالما أن الخيارات الأساسية بقيت نفسها: الاختيار الاشتراكي،ونظام الحزب الواحد.

2)- إن مؤسسات الدولة التي تم إنشاؤها (مجلس الثورة، والحكومة) لا تمثل الشعب أو على الأقل غير منتخبة من قبله، ثم إن المادة الخامسة من أمر 10 جويلية 1965، تضع الحكومة تحت رقابة مجلس الثورة، وتكون مسؤولة جماعيا أمامه، وفرديا أمام رئيس الحكومة، لكن من هو رئيس مجلس الثورة؟ من هو رئيس مجلس الوزراء؟ من هو قائد الجيش والقائد العام للقوات المسلحة وقائد الأركان؟.

كل هذه المهام هي لرئيس الجمهورية، مما يعني وحسب تعبير (سعيد بوالشعير) خاصة بعد 1967 "أي محاولة الإطاحة بالنظام من قبل (الطاهر الزبيري) "سلطاته تعدت بكثير سلطات الرئيس السابق احمد بن بلة".[1]

إذن، ماكان سببا في التصحيـــح الثوري إزداد تجذرا وإتساعا مع الرئـــيس الجديد (هواري بومدين) ،إنه مالك مفتاح قبة النظام نتيجة تركيز أهم وظائف الحزب والدولة في يده وبتعبـــير (هواري عدى):

"H. Boumédienne était la clé de voûte du système institutionnel qu'il amis en place et au sein des quel il avait la haute main sur le processus décisionnel".[3]

ويقول (قائد أحمد)-عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية-:"إن مجلس الثورة الذي كان في البداية سلطة حاكمة جماعية ،لم يعد سوى واجهة ،مجرد حجة ،والوزراء الساكتون أو المُروضون لا يشكلون أيضا حكومة مسؤولة"،ويضيف في وصفه للرئيس(هواري بومدين):"إنه لا يتردد في أن يحتمي خلف أي ستار واق ،وأن يستخدم كل الذين هم على إستعداد لأن يكونوا أتباعه في أي تلاعب خطير ،لسذاجتهم وجهلهم ،أو لمصلحة مادية".[4]

إن فترة السكون النسبي(لأن الفترة عرفت العديد من الإضطرابات أبرزها الإنقلاب الفاشل الذي قاده (الطاهر الزبيري1967)) التي شهدتها فترة حكم الرئيس (هواري بو مدين) من 1965 إلى 1978 عام وفاته،يمكن إرجاعها إلى إعتماده على ورقتين أساسيتين هما : الرأسمال الرمزي للثـــورة و الريع النفطي .

فرمزية الثورة لعبت دورها قي تحقيق ما اسماه (هواري عدي) بالاديولوجية التعبوية (الشعبوية) أما الريع النفطي فقد ساهم في تغطية مختلف التناقضات التي تجسدت في مشاريع التصنيع و التحديث السريع،والتي أنتجت فئة تقنوقراطية عملت على تغيير ميزان القوى داخل علبة النظام.

1- سعيد بو الشعير ،النظام السياسي الجزائري ،المرجع السابق ، ص 48 .

1- سعيد بو الشعير، نفس المرجع السابق ، ص 73 .

3 - **Lahouari Addi , l'impasse du populisme (l'Algérie ; collectivité politique et état en construction), op. cit , (pp 120 -121).**

4- اوردها:رابح بلعيد،الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد،رسالة الأطلس:*العدد176،من 16 الى 22 فيفري 1998،الحلقة 3.
*العدد177،من 23 فيفري الى1 مارس1998،الحلقة4 .

ثم إن الثورة الزراعية المرتبطة بإسم الرئيس(هواري بومدين) وعلى حد تعبيـــر الدكتـــور(رابح بلعيد) ليست في الحقيقة سوى مخطط جهنمي ،سياسي وإقتصادي،أعده المتغربون ضد سكان الريف لتجريده من القيم الروحية والثقافية والمعنوية للشعب الجزائري ،وكل ما نجحت فيه الإشتراكية العلمية هو خلق طبقة برجوازية فريدة من نوعها من الوجهة الإقتصادية تمثل حوالي 5 أو 6 بالمئة من مجموع سكان الجزائر ،استولت على حوالى 90 بالمئة من ثروة الجزائر.إنها الطبقة التي تولت نفس الدور السياسي والاقتصادي الذي كان يتولاه عام 1962 المستوطنون الفرنسيون ،لتعقد تحالف مع جهاز إداري ترجع جذوره إلى 1956 والخاضع لسيطرة الجزائريون المتغربون ،إذ أن كل ما كانوا في حاجة إليه للحصول على العضوية الدائمة في جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطنية هو ثلاثة توقيعات من الأعضاء الدائمين بجيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطنية. وإن كان الرئيس(هواري بومدين) قد حول جيش التحرير الوطني إلى جيش عصري نظامي ،باستبدال المئات من ضباط وكبار قادة الجيش بالشبان اللامعين بالجيش الفرنسي ،والذين أصبحوا وزراء ،وكبار موظفين ،ومديرين للشركات العامة،ورجال أعمال وسفراء ، ولا يهم إن كانوا أميين .ومعنى ذلك أن مهمة الجزائريين المتغربين الملحقين بكل سفارة جزائرية ،لا تختلف كثيرا عن مهمة الجزائريين المتغربين الذين تولوا تمدين وبرجوزة مختلف ضباط وقادة جيش التحرير الوطني إبان حرب التحرير،إنه نمط الإستعمار غير الصريح.[1]

لكن في ظل مثل هذه المعطيات ، هل تغيرت آلية التفكير في تعيين خليفة هواري بومدين؟.

المطلب الثاني: تعيين الرئيس الشاذلي بن جديد وحسم أحداث أكتوبر 1988

في وقت كان فيه الصراع على أشده بين (محمد يحياوي)- المسؤول الأول عن جبهة التحرير الوطني – (و عبد العزيز بو تفليقة)-وزير خارجية هواري بومدين –، حيث قدم كل منهما تصوره حول بناء الدولة الجزائرية، تم تعيين (الشاذلي بن جديد) لكن هذه المرة ليس باستخدام العنف، لأن طبيعة السلطة العسكرية كرست بصفة مطلقة، وإنما طبقا لقاعدة " الأقدم في الرتبة العليا".

يفسر (هواري عدى) هذا الاختيار بثلاثة معاني:[2]

<u>أولا</u>: الجيش يؤكد حضوره كأساس لبناء الدولة .

<u>ثانيا</u>: الجيش يرفض تبني المشروع السابق الذي همشه، والذي يمثله (محمد يحياوي).

<u>ثالثا</u>: الجيش يرفض التقدم الليبرالي الذي مثله (عبد العزيز بوتفليقة).

1- للتفصيل ارجع الى: رابح بلعيد، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الاغنياء الجدد،رسالة الاطلس:
*العدد 174، من 2 الى 8 فيفري 1998،الحلقة1.
*العدد175، من 9 الى15 فيفري 1998 ،الحلقة2.
*العدد 176،من 16 الى 22 فيفري 1998،الحلقة3.

2 -- Lahouari Addi ,Ibid ,p 121.

أما كل من (علي بوعناقة) و(دبلة عبد العـــالي) في دراستهما"للدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"[1]،فيفسران تعيين (الشاذلي بن جديد) ورفض كل من (محمد يحياوي) و(عبد العزيز بوتفليقة) بأن أيا من المرشحين لم يكن يمثل جماعة المصالح العسكرية. وسواء تعلق الأمر بتمثيل المصالح العسكرية أم لا ،فإن ما تم تأكيده ضعف دور الحزب وإبعاده عن كل القرارات السياسية المهمة. وتأكد ذلك من خلال المادة 120 من قانون الحزب أين تم الربط بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة ،فأي منصب في الدولة مشروط بضرورة الانخراط في الحزب، مما يفسر زيادة تركيز السلطة ومحاصرة مؤسسات المجتمع المدني باعتبار أن الحزب هو حلقة الوصل بين القمة والقاعدة في النظام السياسي الجزائري (المنظمات الجماهيرية خاضعة للحزب والحزب تابع للدولة).

إن مثل هذه المؤشرات هي التي جعلت العديد من الكتاب يصفوف نظام الحكم الجزائري بالنمط العسكري (وليام زارتمان، نايز، عبد القادر يفصح...)، غير أن مثل هذا القول لا يعني أن الجماعة العسكرية كتلة متجانسة وساكنة بدليل أن الرئيس (الشاذلي بن جديد) قام بتجديد مجموعة الحراس الذين أوصلوه إلى الحكم،"وأبعد خصومه إما بلطف بإحالتهم على التقاعد المريح،أو بعنف بإحالتهم أمام مجلس المحاسبة الذي أنشئ من خلال المراجعة الدستورية في جانفي 1980 وسمي أيضا بمجلس تصفية الحسابات ،لتتكون بذلك جماعة جديدة ذات توجه ليبرالي بالدرجة الأولى ولكنها في نهاية المطاف هي جماعة تنتمي إلى طبقة الجيش"[2]. هذه الجماعة كانت مسؤولة عن الصراع بين رجال الحزب ورجال الدولة والذي لم يتم حسمه إلا بانفجار الشارع إثر أحداث أكتوبر 1988.

إن استقراء الظروف التي ظهرت من خلالها أحداث أكتوبر 1988 يبين أنها كانت جزءا من تراكمية النسق السياسي ويتضح ذلك من خلال:

أولا: فشل " نموذج الدولة الوطنية"[3] في تحقيق أهداف المشروع التحديثي المرجوة ولاسيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فإقتصاديا، فشل نمط التنمية المعتمد والذي خصص 40% من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد مع أول أزمة يعاني منها سعر النفط[4] ،خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية لم تكن قائمة من اجل الإنتاج وإنما من اجل شراء السلم المدني بدليل ضعف أدائها

---

[1]- علي بوعناقة و دبلة عبد العالي . الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر. (من كتاب الازمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة و الثقافية) ، المرجع السابق ، ص 211.

[2] - نفس المرجع السابق،(ص ص217-222).

[3]- مفهوم الدولة الوطنية هنا يستند الى مستويين أساسيين هما :

1- إنبثاق الدولة الجديدة من حركة تحررية ثورية.

2- تبني اقتصاد اشتراكي مقام على بيروقراطية سياسية واقتصادية قوية ، و قطاع عام يشبع حاجيات المجتمع.

[4]- منعم العمار. الجزائر و التعددية المكلفة .(من كتاب الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية) . المرجع السابق . ص47.

ومردوديتها التي لم تبلغ في أحسن الحالات 20% و 50% من طاقتها الفعلية[1]،فبانهيار أسعار النفط وتدهور قيمة الدولار، تقلصت الموارد المالية مقابل تزايد مستوى الإنفاق العام (مثال ذلك برامج مكافحة الندرة)، وتعمقت عملية التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية القائمة أساسا على الريع النفطي وسياسة القروض، لتأتي ضغوط المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتزعزع استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها ببرامج إعادة الهيكلة.

أما إجتماعيا، فقد ازدادت حدة المشاكل اليومية من ندرة المواد الاستهلاكية وبروز ظاهرة الاحتكار والمضاربة، وتدهور القدرة الشرائية وتفاقم ظاهرة الفقر،الأمر الذي عبرت عنه الحركات الاجتماعية بجملة من الاحتجاجات والإضرابات، حيث كان" معدل الإضرابات شهريا سنة 1988 حوالي 250 اضراب"[2]، وشهدت المنطقة الصناعية بالرويبة وحدها إضراب مالا يقل عن 41 ألف عامل ،مطالبهم كانت تتلخص أساسا في زيادة الأجور نظرا لتدهور مستوى القدرة الشرائية[3]، إنها أزمة التوزيع التي أظهرت ضعف قدرة النظام السياسي على التوفيق بين الإعتبارات الاقتصادية في التوزيع وبين الإعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة.

ثانيا: إن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد وسياسة الإقصاء تؤدي آجلا أم عاجلا ومن الوجهة النظرية إلى وضع متفجر، خاصة في وضعية بعيدة كل البعد عن مبدأ العدالة الاجتماعية كالقانون الخاص بتحديد إجراءات التنازل لصالح المواطنين عن أملاك الدولة العقارية في جانفي1981 والذي هلل له غالبية نواب المجلس الوطني الجزائري ،لأنهم أول المستفدين من هذه الصفقة السياسية والاقتصادية المريبة ،فالجدير بالذكر أن هذه العقارات المذكورة والتي تشتمل على أكثر من 300 ألف قصر وفيلات فاخرة ومباني سكنية بيعت لبعض الأفراد المتميزين أي للجزائريين المتغربين وحلفاؤهم الأغنياء الجدد.[4]وكذلك قانون المستثمرات الفلاحية رقم (87-19) الصادر في 8 نوفمبر 1987، إنه القانون المغضوب عليه بتعبيرالدكتور (عمر صدوق) أين ساد شعار " الثورة أو الثروة"[5]،الأمر الذي عكسه حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها، إنه العداء المختزن لكل مايرمز إلى الدولة لتقدر الخسائر بـــ 1.4 مليار دينار جزائري.

[1]- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهمة في الجزائر(من كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)،المرجع السابق، ص226.

[2]- عمر صدوق ، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،ص 106.

[3]- محمد تامالت: الجزائر من فوق البركان، بدون دار النشر، بدون سنة الطبع، ص 10 .

[4]_ للتفصيل ارجع الى: رابح بلعيد ،الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد،رسالة الأطلس:
* العدد 178،من 2 الى 8 مارس 1998،الحلقة5.
* العدد 179،من9 الى 15 مارس 1998،الحلقة6.
* العدد 180 ،من 16 الى 22 مارس 1998،الحلقة7.
* العدد181 ،من 23 الى29 مارس 1998،الحلقة8.

[5]- عمر صدوق ، نفس المرجع السابق ، (ص ص 9- 14).

صحيح أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية تفسر الشق التلقائي لأحداث أكتوبر ،غير أن قراءة خطاب الرئيس (الشاذلي بن جديد) بتاريخ 19 سبتمبر 1988 تبرز دعوته للثورة على النظام إذ قـــال:" إن الشعب ثار في بعض الأقطار المجاورة من أجل زيادة في سعر الخبز وآخرون ثاروا لزيادة في سعر اللحم، ونحن لا نريد أن نصلح من أحوالنا..."[1] ويضيف عن ظاهرة الاختلاسات " في الواقع كنت شاعرا بهذه الظاهرة وكنت قد نبهت الجميع، هناك منهم من أهمل ذلك"[2]. إن مثل هذه التصريحات تبين الصراع الداخلي القائم داخل علبة النظام و الذي مثله الصراع بين المحافظين والإصلاحيين ،وذلك منذ المؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني مع استخدام الرشوة والاختلاسات كورقة ضغط، ليتم الحسم عن طريق الشارع لصالح مؤسسة الرئاسة بقيادة الرئيس (الشاذلي بن جديد)، مما يفسر الشق المفتعل للأحداث وتصريحات العديد من المسؤولين تؤكد ذلك (ملحق03)، لكن يبقى السؤال من حسم الأحداث؟ وكيف تم حسمها؟.

مرة أخرى يتدخل الجيش بكل قوة ليحسم مختلف التجاوزات المسجلة (التخريب، السرقات النهب،...) ومن الطبيعي أن يكون أسلوبه عنفي ،بدليل مئات القتلى (وزير الداخلية قدم رقم 159 قتيل، وزير الإعلام قدم رقم 176 قتيل، وكالات الأنباء قدمت رقم 500 قتيل)، وآلاف المعتقليـــــــن (3357 شخص) مع فرض حالة الحصار (رفعت بتاريخ 12 أكتوبر 1988)، وتسجيل حالات تعذيب واستنطاق يقول (ميلود ابراهيمي) ــ الرئيس الأول للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ــ " إن عدد حالات الاستنطاق تجاوزت 7000 حالة"، وفي تقرير نشرته الرابطة (نوفمبر 1988)" إن من بين 300 شهادة ورد 100 حالة إعتقال بطرق غير قانونية و 13 حالة إصابة بالرصاص و 51 حالة تعذيب و 51 حالة وفاة و 13 حالة اختفاء، والعديد من الإعتقالات حدثت بعد نهاية الاضطرابات، واختلفت عمليات التعذيب من الضرب المبرح إلى أحقر أنواع المعاملة غير الانسانية[3]،الأمر الذي دفع 18 شخصية من قدامى مناضلي حرب التحرير(لخضر بن طوبال ،عبد العزيز بوتفليقة ،...) إلى تسليم الرئيس (الشادلي بن جديد) وثيقة تتضمن التنديد بممارسات التعذيب التي جرت في غضون الأيام الدموية وضرورة عقاب القائمين بهذه الإجراءات.[4]

من هنا تحول العنف إلى قانـــون فاعل في الحياة السياسية ليس داخل علبة النظام فحسب وإنما أسلوب عمل الدولة والمجتمع ،خاصة وان الأحداث أبرزت قدرة الإسلاميين على السيطرة واستقطاب الشارع (في إشارة إلى المسيرة التي دعا إليها على بلحاج يوم 7 أكتوبر 1988)، فحدثت بذلك النقلة النوعية لدور الجيش حيث كان قبلا مقتصرا على إدارة الشؤون الإستراتيجية والملفات السياسية الكبرى، دون أن يتعداه إلى شؤون التسيير اليومي، ليصبح معنيا بالحياة السياسية كلها

[1]- د عبد الدايم. أحداث أكتوبرتحت المجهر. مجلة التضامن. العدد16،اكتوبر 1993،ص 44.
[2]- نفس المرجع السابق،ص44.
[3]- محمد تامالت،الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق،(ص ص 17-18).
[4]ــ اوردها : رابح بلعيد ، الجزائريون المتغربون وحلفاوهم الأغنياء الجدد، رسالة الاطلس، العدد 189 ،من 18 الى 24 ماي 1998، الحلقة 16.

وتعاظم دوره أكثر بعد توقيف المسار الانتخابي. فكيف تم ذلك طالما أن الجيش لم يتخلى أبدا عن مراقبة وإدارة الحياة السياسية؟.

المطلب الثالث: توقيف المسار الانتخابي 1992

طبقا لقانون الفعل ورد الفعل في التحليل النسقي ، فإن النظام السياسي الجزائري كيف اضطرابات أكتوبر 1988 بإقرار التعددية السياسية. هذه التعددية أفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بـــ 188 مقعد من أصل 0 مقعد في البرلمان اثر الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991.

يقول (اللواء خالد نزار)- وزير الدفاع في حينه -:" إن نتائج الانتخابات أثارت موجة من الخوف والقلق . والسؤال الكبير كان: ماذا سيفعل الجيش الوطني الشعبي أمام هذا المأزق ؟".[1]

الحل كان عن طريق المجلس الأعلى للأمن وفقا لثلاث خطوات:

1-إلغاء نتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991.

2-إلغاء موعد انتخابات الجولة الثانية المحددة بتاريخ 16 جانفي 1992 وتأجيله.

3-تأسيس مجلس أعلى للدولة يقود البلاد لمدة عامين.

فما مدى شرعية هذه الإجراءات؟ وقبل ذلك ما المقصود بموجة الخوف والقلق بتعبير وزير الدفاع خالد نزار؟.

إن رد الجيش وبالنظر إلى المخطط الذي قدمه وزير الدفاع (خالد نزار)[2] ،يعكس موقفه السلبي تجاه فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ إثر إنتخابات 12 جوان 1990 ،و ليس الإنتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 ،أما التحرك السياسي السريع الذي شهدته الجزائر عقب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية ،فقد ساهم في تحقيق مفهوم التغطية ،لكنه في نفس الوقت عكس ذلك الخوف والقلق على المستوى الداخلي وكذا الخارجي ،نظرا للموقع الجيوبوليتيكي الذي تحتله الجزائر دوليا . فعلى الصعيد الخارجي تبنت كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وبريطانيا موقف الترقب والحذر والقلق الشديد وعبرت الأوساط المالية الدولية عن تخوفها ،وانعكس هذا الموقف في الصحف الغربية ،إذ كتبت جريدة (لوموند) " انتصار جبهة الانقاذ يهدد بثقلها على العلاقات الجزائرية الفرنسية"،(ريبيبليك) " انتصار الأصوليين يقلق أوروبا"، (لاستانمبا) الإيطالية تكتب " ما يحدث في الجزائر سيؤثر على القارة الإفريقية والعالم العربي"[3].

---

[1]- علي هارون . مذكرات اللواء خالد نزار . المرجع السابق. ص 218.

[2]- نفس المرجع السابق ،(ص ص 200- 204).أنظر المخطط الأول أ ،المخطط الثاني ب ،المخطط الخاص.

[3]- عبد القادر حريشان . الإنقاذ و السلطة (1988 – 1992)، الجزائر، بدون سنة الطبع . (ص ص 170 – 173) .

أما على الصعيد الداخلي الوضعية اكثر توترا، مسيرات ومظاهرات تقودها المعارضة العلمانية: جبهة القوى الاشتراكية ،حزب الطليعة الاشتراكية ،حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ،وبتاريخ 30 ديسمبر 1991 تظهر لجنة الدفاع عن الجزائر والتي ضمت: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الجبهة الوطنية لإطارات الإدارة العمومية، الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين. الكل يرى في فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهديدا للديمقراطية، (سعيد سعدي)- الأمين العام لحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية- يدعوا " كل من يريد العيش هنا، وهم كثيرون، أن عليهم وقف المسار الانتخابي الذي يؤدي إلى قبر الجزائر"[1]. أمام هذه الوضعية جاءت استقالة الرئيس (الشاذلي بن جديد) بتاريـــــخ 11 جانفي 1992 ، وورد في كلمة الاستقالة: " إنني اعتبر أن الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية"[2].

طبقا لـــ (المادة 84) من دستور 1989 توجد ثلاثة حالات لشغور منصب الرئاسة:

1- في حالة مرض رئيس الجمهورية بمرض خطير ومزمن.

2- في حالة إستقالة رئيس الجمهورية أو وفاته.

3- في حالة إقتران وفاة الرئيس بشغور المجلس الشعبي الوطني بسبب حله.

إن النتيجة المترتبة عن استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته في مظهرها العام واحدة وهي: فراغ منصب الرئاسة، إلا أنه إذا تم تزامن استقالة رئيس الجمهورية مع حل المجلس الشعبي الوطني فان ذلك يشكل " فراغا دستوريا" لعدم وجود نص صريح حرفي يتعلق بهذه الوضعية. فخلاصة المجلس الدستوري بتاريخ 11 جانفي 1992 أقرت بوجود فراغ مزدوج للسلطات الرئاسية والنيابية وهي نفس الخلاصة التي أكدت أن النيابة لايمكن قانونا أن تكون لرئيس المجلس الدستوري، ولكن يجب إضافة أنها نفس الخلاصة التي لم تذكر بأن المجلس الأعلى للأمن سيشكل السلطة الرئاسية والنيابية.

فكيف أصبحت له سلطة إنشاء المؤسسات الدستورية- والمقصود المجلس الأعلى للدولة-؟.

إن الأخذ بحرفية النصوص يعني أن المجلس الأعلى للأمن وطبقا لـــ(المادة 162) من دستور 1989 هيئة استشارية يرأسها رئيس الجمهورية، وهو الذي يحدد كيفيات تنظيمها ،وهذا ما جسده المرسوم الرئاسي رقم (89- 196) بتاريخ 14 أكتوبر 1989، وفي (المادة 04) منه مجالات تدخل المجلس الأعلى للأمن لكن بشكل إستشاري.

الغريب أن المجلس إجتمع بعد استقالة رئيس الجمهورية وبغياب رئيس المجلس الشعبي الوطني وتحول من هيئة استشارية إلى سلطة فعل (Une Autorité De Fait)[3] ،أعلن توفيق المسار

---

[1]- عبد القادر حريشان ، الإنقاذ و السلطة (1988 – 1992)،المرجع السابق ، ص 171.

[2]- كلمة استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، مجلة التضامن، العدد 6 ، أوت 1992 ، ص 53.

[3]- تعبير إستخدمه محمد ابراهيمي، إرجع الى :
Mohamed brahimi ,le pouvoir en Algérie et ses formesd'expression institutionelle,office des publications universitaires,ben aknnoun, alger,1995,p87.

الانتخابي وتأسيس هيئة جديدة لمرحلة انتقالية هي المجلس الأعلى للدولة، والذي تركزت بيده مختلف السلطات ،إذ تم إسناد العمل التشريعي له أيضا بموجب القرار رقم (92-02) المؤرخ في 14 افريل 1992. وقد جاء في إعلان المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 14 جانفي 1992 مايلي:

" ... إن الوضعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد، لن تكون دون أخطار تهدد الدولة والجمهورية وان استمرارية الدولة تقتضي تهدئة مؤقتة لشغور رئاسة الجمهورية بتأسيس هيئة نيابية هي المجلس الأعلى للدولة ".[1] إنه المجلس الذي سيؤدي دور المنقذ للجمهورية ،و يبدوا في هذا تشابه مع الدور الذي لعبه مجلس الثورة إثر إنقلاب 19 جوان 1965 ،طبقا للقسم الرابع من إعلان مجلس الثورة (حيث جاء فيه:

Un conseil de la révolution a été crée. Il a pris toutes les disposition pour assurer dans l'ordre et la sécurité le fonctionnement des institution en place et la bonne marche des affaires publiques. Par ailleurs, il s'attachera à réunir les conditions pour l'institution d un état démocratique, sérieux, régi par des lois et base sur une morale, un état qui saura survivre aux gouvernements et aux hommes).

إن أساس فكرة " استمرارية الدولة " وعلى حد تعبير (ليون دوجي – *léon duguit*) ليس لتثبيت الشخصية المعنوية، وإنما لاستمرارية الأهداف.

" Ce qui fende la perpétuité de l'état, ce n'est pas la fiction de la personnalité moral mais c'est le permanence des buts".[2]

ويؤكد (محمد براهيمي)[3] بأن فكرة استمرارية الدولة لا يمكن أن تفسر الإجراءات غير الشرعية التي قام بها المجلس الأعلى للأمن. ويرى بأنه في الجزائر يمكن أن نجد أساس فكرة استمرارية الدولة في مفهوم الأبوية والأبوية الجديدة للسلطة السياسية ،والتي ظهرت في شكل خوصصة للسلطة*(privatisation du pouvoir)*.

إن لا شرعية الإجراءات التي اتخذها المجلس الأعلى للأمن أكدت أن شرعية القوة هي أساس العمل السياسي، إذ أنه قرر دون أن يكون له حق التقرير أو الاختصاص، الأمر الذي فرض المواجهة بين شرعية القوة والشرعية الشعبية بدليل أن المجتمع الجزائري برمته شهد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بما يعادل 44% من عدد مقاعد البرلمان، مما يؤكد الدور الحاسم للجيش مرة أخرى في رسم التوجهات السياسية للدولة الجزائرية بأسلوب القوة والعنف.

---

[1] -بيان المجلس الأعلى للأمن،جريدة الخبر،بتاريخ 13 جانفي 1992،ص1.

[2] - **Mohamed brahimi, op.cit , p90.**

[3] – **Ibid , p 90.**

إن الجدول التالي يلخص مسار انتقال السلطة منذ الاستقلال إلى غاية توقيف المسار الانتخابي ويوضح أن 4/3 من طرق استلام السلطة تم بأسلوب عنيف وبإستخدام القوة عن طريق تدخل الجيش مما يجعل الجيش الفاعل الحاسم لكل صراع سياسي، إلا أن المرحلة الأخيرة المتعلقة بتوقيف المسار الانتخابي جاءت بعد أن أقرت السلطة مبدأ الانفتاح السياسي الأمر الذي فرض التساؤل عن مدى جدية السلطة في إقرار التعددية السياسية؟.

تاريخ انتقال السلطة	الحكام	طريقة استلام السلطة		المدة في السلطة
		الشكل	النوع	
سبتمبر 1962	أحمد بن بلة	إستعان بالقوة العسكرية للوصول إلى الحكم ثم استفتاء لتجديد المدة.	عنيفة(مرحلة منهكة بالصراعات داخل القيادة السياسية).	من سبتمبر 1962 الى جوان 1965 حيث تم عزله بالقوة.
19 جوان 1965	من احمد بن بلة إلى العقيد هواري بومدين	انقلاب عسكري ثم تجديد لمدة الرئاسة ثلاث مرات عن طريق استفتاء شعبي.	عنيفة (لكن عرفت فترة حكمه نوع من التوازن النسبي).	منذ 19 جوان 1965 الى وفاته 1978.
فيفري 1979	من هواري بومدين الى الشاذلي بن جديد	تم تعيينه من قبل قيادات الجيش، وجددت مدة رئاسته مرتين عن طريق استفتاء شعبي.	سليمة (عرفت فترة حكمه العديد من الاضطرابات ونقله نوعية للنظام السياسي الجزائري باقرار التعددية السياسية دستور فيفري 1989).	منذ وفاة العقيد هواري بومدين الى تقديم استقالته 11 جانفي 1992.
من 11 جانفي 1992	شغور منصب الرئاسة(مرحلة اللاشرعية)	إقالة سياسيا وإستقالة قانونيا.	عنيف مع دخول مرحلة عرفت بالإرهاب.	إلى غاية انتخابات 1995 وفوز المرشح الحر اليامين زروال.

مسار إنتقال السلطة منذ الإستقلال الى غاية وقف المسار الانتخابي.

المبحث الثالث: إدارة التعددية والحدود المرسومة

إن من أهم أهداف التعددية السياسية من الوجهة النظرية، تحقيق التداول السلمي على السلطة إلا أنه واقعيا وفي الحالة الجزائرية التعددية أفرزت أعمالا إرهابية. فلماذا إذن هذه التعددية طالما أنها هشة وغير قادرة على تحقيق التداول السلمي على السلطة؟، وكيف تعاملت السلطة مع مختلف القوى السياسية في المجتمع؟ وماهو التأطير القانوني الذي وضعته للتعامل مع مختلف القوى السياسية خاصة تلك التي تلوح بالتهديد على استقرارها واستمراريتها؟.

المطلب الأول: المعارضة السياسية من الإقصاء الى الإحتواء

بداية ،إن الحركة الوطنية بمختلف تياراتها الحزبية (كحزب الشعب، حزب أحباب البيان والحرية) تعكس الموروث التاريخي للتعددية السياسية في المجتمع الجزائري، وإن كانت الثورة قد وحدت مختلف هذه التيارات في بعدها الوطني. فإنه غداة الاستقلال وبمعاينة ظروف مصادرة السلطة يصبح من البديهي ذكر معارضة سياسية. إلا انه لابد أن نضيف لها طابع السرية لوجود(المادة 23) من دستور 1963 (فممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذي طابع سياسي)، ليتم بذلك محاصرة مختلف الممارسات والنشاطات وفقا لتقاليد الردع والإكراه المادي.

على الرغم من ذلك ظهرت العديد من الجبهات المعارضة فتشكل حزب الثورة الاشتراكيـــــة (PRS) بتاريخ 20 سبتمبر 1962 بقيادة (محمد بوضياف)، وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة (حسين آيت احمد) الذي تطورت معارضته للنظام لتأخذ شكل معارضة مسلحة بدليل الصراع الذي راح ضحيته عشرات القتلى، والمعارضة تطورت بعد حركة 1 جوان 1965 فتتغذى بالعديد من المنظمات السرية: كمنظمة المقاومة الشعبية، المنظمة السرية للثورة الجزائرية، حزب الطليعة الاشتراكية،الحركة الديمقراطية من اجل الثورة الجزائرية و وصولا إلى حركة مصطفى بو يعلي التي إتخذت شكل المعارضة الإسلامية (خلال فترة الثمانينات).[1]

ووفقا للطابع الشمولي فإن الفترة الممتدة بين(1962-1989) أكسبت النظام السياسي الجزائري خاصية عدم قبوله لأية منافسة أو تهديد سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية للنظام – أي العلبة السوداء بتعبير (دافيد ايستون)– أو البيئة الخارجية، ليختار بذلك تغطية سياسية بمفهوم الحزب الواحد كحزب

---

[1]– للتفصيل حول المعارضة السياسية في الجزائر منذ 1962 يمكن الرجوع إلى :
Ramdane Redjala ,l'opposition en Algérie depuis 1962 (le PRS-CNDR ,le FFS),Editions Rahma , imprimerie Guerfi,Batna, Alger,1991.

طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، إنه حزب جبهة التحرير الوطني كاطار للشرعية التاريخية يقوم بمهمة التعبئة، بدليل أن الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية لا يعترف بمهامه كوسيط بين الشعب والحكومة.

فالرئيس (هواري بومدين) يقول: هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة"[1].

والرئيس (الشاذلي بن جديد) يتهم مباشرة الجبهة بالضعف واللافعالية.[2]

إن انتظار قرابة ثلاثة عقود لفتح الباب أمام مختلف الفعاليات السياسية للمشاركة في الحياة السياسية بصورة علنية بناءا على(المادة 40) من دستور 1989، يعكس تراجع النظام عن طابعه الشمولي وسياسة الإقصاء والنفي للآخر، إلا أن استقراء ظروف إقرار التعددية الحزبية، وتتبع مسار المعارضة السياسية بعد دستور 1989، يعكس وجود إدارة للتعددية ويتضح ذلك من خلال:

أولا: إن وجود مصطلح " جمعية سياسية" بدل مصطلح " حزب سياسي" يدفع إلى التشكيك في نية السلطة من إقرارها للتعددية السياسية، فمفهوم الأساس في التعددية الحزبية بالمنظور الليبرالي هو "الحزب السياسي" وفقا لمعيارين أساسيين:[3]

المعيار الأول: المذهب السياسي، أي النظام الكامل للتفكير القائم على التحليل النظري للفعل السياسي.

المعيار الثاني: المشاركة في معركة الوصول إلى السلطة (بالطرق السليمة).

فإذا تم إسقاط مفهوم الجمعية السياسية لصالح مفهوم الحزب السياسي، طبقا (للمادة 02) من القانون العضوي للجمعيات (89-11) (المؤرخ في 5 جويلية 1989) والتي تنص على أن الجمعية السياسية " جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يذر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية" فإنه:

بالنظر إلى المعيار الأول، يصعب القول بان ما يزيد عن 60 حزب ظهر اثر دمقرطة الحياة السياسية وفقا لـــ(المادة 40) من دستور 1989 كان يحمل مذهب سياسي ورؤية مستقبلية شاملة بدليل أن البعض من الأحزاب قام فقط بتوسيع أو تمديد (Paraphraser)[4] فقرات من برنامج حزب جبهة التحرير الوطني، بل إن الأمر تطور إلى توجيه اتهامات متبادلة بسرقة فقرات كاملة من برنامج الأحزاب لبعضها البعض (في إشارة لإتهام حزب التجديد الجزائري لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بسرقة فقرات من برنامجه السياسي)، مما يفسر الطابع الإنتهازي للتعددية السياسية.

أما الأخذ بالمعيار الثاني، فإن هذا الكم الهائل من الأحزاب دليل على تفتيت المعارضة فتقل بذلك فعاليتها في التأثير على السلطة الحاكمة وفقا لمبدأ فرّق تسد، الأمر الذي جسدته (المادة 14) من

1_ منعم العمار ،الجزائر والتعددية المكلفة،المرجع السابق،ص41.
2_ نفس المرجع السابق،ص65.
3 - Mohamed brahimi ,lepouvoir en Algérie et ses formes d' expression institutionelle, op.cit,p132.
4 -Ibid , p132.

القانون العضوي للجمعيات حيث تسمح لـ 15 عضو بتأسيس جمعية سياسية وبذلك يمكن تفسير ظاهرة التوالد الأرانبي للجمعيات السياسية، مما يعني أن السلطة تريد توضيح معالم الخريطة السياسية لمختلف القوى المعارضة للكشف عن مختلف الحساسيات السياسية، فتكون التعددية مجرد لعبة لإظهارها .

ثانيا: جاء في (المادة 5 فقرة02) من القانون العضوي للجمعيات (5 جويلية 1989 رقم 89-11) بأنه "لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبنى تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهنى معين "، إلا أن هذه القيود أسقطت لصالح مايقارب عشرة (10) أحزاب[1]. مما يفرض التساؤل عن فائدة وجود مثل هذه المادة طالما أن الإلتزام بها في الواقع مفتقد، يقول (محمد حربي):" إن اعتماد هذه الأحزاب على أساس الدين أو الجهوية هو نتيجة لحسابات مدروسة منذ البداية".[2]

إن الأمـــر لم يقف عند حد منح رخص الاعتماد من قبل وزارة الداخلية ،بل إن الموقف يتعلق بمختلف التجاوزات العنيفة فـــ (المادة 02) من قانون الجمعيات (رقم89-11) تؤكد على ضرورة المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية ،ونفس الشيئ أشارت إليه (المادة 03 فقرة 2) من قانون الجمعيـــات (رقم89-11) التي منعت الرجوع إلى أي شكل من أشكال العنف. فلماذا السكوت عن مختلف تلك التجاوزات. سواء تعلق الأمر بأساس التأسيس(جهوي ،ديني ،لغوي)أو باستخدام العنف؟ بدليل على الأقـــل (العدد 09) من جريدة المنقذ بتاريخ 25 جانفي 1989، التي تبني فيها الرجل الثاني للجبهة الإسلامية للإنقـــاذ (FIS) (على بلحاج) الكثير من أساليب العنف تحت مقـــال بعنـــوان " من صاحب العنف؟"[3]. قد تكون الإجابة في قول (الجنرال محمد بتشين):"إنهم يريدون التحكم فيهم".[4]

ثالثا: إن الأمر لا يتعلق فقط بالسكوت عن التجاوزات، بل إن الربط بين التعددية الحزبية والظروف المتوترة التي عاشتها السلطة السياسية داخليا وخارجيا، يجعل من أمر التحول إلى التعددية مجرد خضوع للضغوط الدولية (النظام الدولي الجديد وتكريس سياسة نظام الأحادية القطبية) من جهة ،ومن جهة أخرى إحساس بالخطر نتيجة تآكل مصادر شرعية السلطة والضغوط الاجتماعية ويبرز ذلك من خلال:

1- إن الفرق بين الحديث عن مجرد انفتاح داخل الجبهة والتعددية الحزبية لم يتعد 90 يوما.ضف إلى ذلك أن قانون تنظيم الحياة الحزبية في الجزائر لم يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 12 جوان 1989 إلا بعد مناقشات مستفيضة وحارة أحيانا، وبعد إدخال 30 تعديلا على مسودة

[1] - Mohamed brahimi ,le pouvoir en Algérie et ses formes d' expression institutionelle, op.cit,P 135.

[2]- حوار مع محمد حربي، جريدة الشروق اليومي، العدد 59، 09 جافي 2002، ص 6.

[3] - ورد هذا الحكم في أكثر من مرجع واحد، من المراجع المعتمدة.

[4]- اوردها : على هارون ،مذكرات اللواء خالد نزار،المرجع السابق، ص 158.

المشروع الأصلي ،فلماذا هذه السرعة في إتخاذ القرار بعد أن عاشت الجزائر طيلة 28 سنة تحت ظل الحزب الواحد؟[1]

2- سهولة الإجراءات القانونية والإدارية، يقول (محي الدين عميمور): " التعددية الحزبية التي حدثت في نهاية الثمانينات، تعددية مفتعلة ولم تكن تعددية طبيعية، هل يمكن تصور 15 شخص يلتقوا.... لتكوين حزب، يأخذ دعم من الدولة وميزانية، لماذا؟."[2]

قد يبدو الأمر لدعم التعددية في بلد عاش ما يقارب 28 سنة في نظام الحزب الواحد، لكنه في نفس الوقت قد يكون هدفه تحويل لمسار الصراع من اتجاهه الرأسي (سلطة/معارضة) إلى الاتجاه الأفقي (صراع بين القوى المعارضة)، فيسهل بذلك إيجاد حزب للسلطة وليس حزب في السلطة(معارضة حسب الطلب).

3- إن ربط ميزانية الحزب بمساعدات السلطة (مقرات، أموال) يؤدي إلى التشكيك في فكرة "المعارضة " في حد ذاتها، فكيف يعقل أن يقوم الحزب بمعارضة من تكون سببا في استمراريته ،من خلال تمويل نشاطاته الحزبية، مما يجعل الحزب تابع للسلطة وليس معارضا لها. ذلك أن صاحب الأموال هو صاحب القرار.

رابعا: إن أولى خطوات إدارة التغيير هي تهيئة أرضية التغيير، هذه الأرضية تشمل السلطة والمعارضة والإطار المجتمعي بأكمله.

فالسلطة ذات الخاصية "الأبوية" لا يمكن لها أن تتنازل وبهذه السرعة عن حصيلة ما يعادل ثلاثة عقود من الحكم.

والمعارضة والتي عملت طيلة تلك الفترة في السرية واصطبغت بصفة العداء للسلطة لا يمكن أن تتعامل معها إلا بأسلوب الحذر والتوجس والتشكيك ،أما الإطار المجتمعي فقد سئم من الخطاب التعبوي الرسمي ،فأصبح يبحث عن البديل عسى أن يأتيه بالجديد ،فلا مفاهيم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية كانت تعنيه بقدر ما كان يسعى إلى تطبيق مفهوم العدالة الإجتماعية المنصوص عليه منذ بيان الفاتح نوفمبر 1954، بدليل الشعارات التي رفعت منذ أحداث أكتوبر 1988، ومختلف خطابات الأحزاب التي اتخذت من نقد سياسات السلطة والتدهور الاجتماعي والاقتصادي مادتها الأساسية في حملاتها الإنتخابية.

إن فشل عملية استيراد النموذج الاشتراكي في تجربة الجزائر على المستويين الاقتصادي والسياسي ابرز وجود فراغ سياسي أصبح يهدد النخبة الحاكمة من حيث الاستمرار والاستقرار الأمني خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988. وتحت ضغط دولي إثر نجاح الإستراتجية الأمريكية في فرض

1- منعم العمار. الجزائر و التعددية المكلفة. المرجع السابق. ص 43 .

2- حصة تحت المجهر. قناة الجزيرة. الوئام الجزائري بين العنف و العنف المضاد. موقع انترنيت:
http://www.aljazeera.net/programs/ under-scope/ articles /2000/14/12-8-1.html

هيمنتها الإمبريالية وصياغة نظام دولي جديد من خلال أداتين أساسيتين وجدت كل الظروف المواتية في الجزائر:[1]

1)- أداة المؤسسات المالية (محور الشر بتعبير Ignacio Ramonet)[2] التي ربطت ضرورة تطبيق سياسة اقتصاد السوق كشرط مسبق لكل إعانة مالية واقتصادية، وأمام الأزمة الاقتصادية وسياسة الدولة نحو الاقتراض تم الخضوع لكل الشروط.

2)- أداة المديونية الخارجية التي عرفت زيادة مذهلة بإضافة خدمة الدين، فعمقت من التبعية للدول المدينة.

حلا لكل هذه المعطيات تم إقرار التعددية السياسية تحت الضغط ، وان كانت البيئة الاقتصادية قد خضعت لأرضية تغيير من خلال إعادة هيكلة المؤسسات ولامركزية التخطيط وصولا إلى نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية 1988، فإن البيئة السياسية لم تخضع لأية أرضية تغيير بدليل محاصرة البنى التنظيمية للمجتمع المدني.

المطلب الثانـــي: محاصرة المجتمع المدني

إن المجتمع المدني وفقا لتعريف (احمد شكري صبيحي) هو "مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة".[3]

أثناء الاستعمار الفرنسي، تم العمل على تفكيك أواصر المجتمع التقليدي، واستمر إستنزاف المجتمع التقليدي عقب الاستقلال، يقول (محمد بوخبزة):" إن المجتمع غير مستقر، فالأرياف أفرغت في سنة 1954، نسبة سكان المدن قدرت بـــ 17%، أما اليوم ارتفعت إلى 55 %. وبالرغم من البطالة لازال التدفق على المدن"[4]، هذا الاستنزاف لم يقابل بتكوين مجتمع مدني حقيقي، فأصبحت الدولة تتعامل مع المجتمع المدني بالمفهوم الهيغلي "كوحدة عاجزة، في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة"[5]، فتم سحق بنية المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، صحافة حرة)، في محاولة لتشكيلة طبقا للقرارات والتشريعات، حتى الحزب الواحد الطليعي لم يستطيع أن يؤدي دوره

[1] ـللتفصيل حول ذلك بالأرقام،ارجع الى :
محمد بلقاسم بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الجزء الثاني ،1999.
ناصر يوسف ،التبعية الاقتصادية و اثرها في صنع القرار السياسي:دراسة حالة الجزائر،من كتاب الازمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية)،المرجع السابق،(ص ص421-440).

[2] -Ignacio Ramonet, l'axe du mal (FMI-OMC-Banque Mondiale)
site d'Internet: http://www.monde-diplomatique.fr/2002/03 Ramot/l'axe du mal.Htm

[3] ـأحمد شكري صبيحي،مستقبل المجتمع العربي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2000،ص32.

[4] ـاوردها :
Ali kouadria ,representation sociales de la violence et culture de la paix, colloque international sur les forme contemporaines de violence et culture de la paix,Alger,20-22 septembre1997,p195.

[5] ـتوفيق المديني،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد259،سبتمبر2000،ص 152.

الرئيسي بوصفة "المثقف الجمعي "[1] بتعبير (انطونيو غرامشي) مما أدى إلى اغتراب العمال والفلاحين عن التفاعل مع بنية الحزب خصوصا بعد أن تبني مبدأ " صيانة الديمقراطية " بربط أجهزة الدولة بأجهزة الحزب، الأمر الذي يفسر سيطرة النخبة العسكرية والتكنوقراطية ليس على جهاز الدولة وحسب بل مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بامتصاص قادتها، ولعل خير مثال لذلك: النقابة العمالية باعتبارها ممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية والتي تعرضت لاختراق الحزب لفرض وصايته وضرب استقلاليتها،فعلى الرغم من الاتفاق الذي تم بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين فـــي 20 ديسمبر 1962 والذي يضمن الاستقلال الذاتي للمنظمة النقابية إلا أن هذا الاتفاق لم يقع احترامه من طرف أجهزة الدولة التي تدخلت مباشرة عندما انعقد أول مؤتمر للمنظمة النقابية (1963) وفرضت مرشحيها لإدارة النقابة لتخضع النقابة إلى الحزب الذي خضع بدوره إلى السلطة الحاكمة.[2]

وحتى الإضرابات التي حصلت خضعت لإتفاق ضمني بين الدولة والعمال تحت تغطية الريع النفطي، لتتمركز كل من النقابة والحزب داخل المؤسسة الاقتصادية الأمر الذي يفسر رفضها لأي تهديد لهذا الموقع فوجه لها أشد نقد سمع في خطاب الرئيس بتاريخ 19 سبتمبر 1988.

إن نمط الدولة التسلطية لايمكن أبدا أن يسمح باتساع هامش الفضاء السياسي العام، فالمجتمع السياسي والمجتمع المدني يشكلان كتلة واحدة لايمكن أن ينفصلا ، يقول (عبد الحميد الإبراهيمي):"من رئاسة الجمهورية،و وصولا إلى الولايات ،فالسفارات فمشاريع الدولة ،مرورا بمجمل الوزارات تختار الاطارات العليا شتى: مصالح الأمن "[3]. إنها وصاية الدولة على المجتمع المدني. فيصح بذلك القول أن المجتمع المدني من إنتاج الدولة، ذلك أن الخصائص الأساسية للمجتمع المدني الاستقلالية (الاستقلال المالي والاستقلال الإداري والتنظيمي) مما يفسر أن أرضية الانتقال الديمقراطي كانت عبر قرار فوقي بدليل أنه في اقل من عام عقب دمقرطة الحياة العامة ظهرت جمعيات من كل نوع (سياسة، اجتماعية، ثقافية) قدرت بـــ20 ألف جمعية، وان كان هذا قد يفسره البعض بدينامكية المجتمع المدني فان تخصيص ما يعادل 50 مليار سنتيم كمساعدة لهذه الجمعيات يؤكد صعوبة القول باستقلاليتها عن الدولة.[4]

إن النظر إلي المجتمع المدني كأداة من أدوات السلطة السياسية، يجعل من مختلف البنى التنظيمية والمؤسسات المكونة له مجرد وسائل لتولي المناصب السياسية والنفوذ إلى السلطة، فتبرز بذلك ظاهرة التكالب على المسؤولية فيبعد المجتمع المدني عن كونه أداة للتنمية وتحقيق الانتماء والولاء للوطن خاصة إذا تميزت بيئته بواقع الرشوة والمحسوبية والاختلاسات وغيرها من مظاهر الفساد الأخلاقي.

[1] ـ توفيق المديني،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، المرجع السابق،ص 152.

[2] ـ عمار بلحسن،المشروعية و التوترات الثقافية حول الدولة و الثقافة في الجزائر(من كتاب الازمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية)، المرجع السابق،ص464.

[3] ـ عبد الحميد الابراهيمي،في أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999)، المرجع السابق،ص 124.

[4] ـ

إن إختراق مؤسسات المجتمع المدني أو النظر إليها كواجهة لإقرار الديموقراطية في ظل نمط سياسي سلطوى عسكري جعل من المسجد المؤسسة الوحيدة التي لم تخضع للسيطرة،الأمر الذي يفسرقوة انبعاث المعارضة الإسلامية بمختلف تياراتها.

إن غياب الوسائط (médianes) بين الدولة والمجتمع، جعل من الإسلام السياسي التعبير الوحيد المهيمن،باعتباره أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية ،لا سيما بعد أن تراجع مفهوم المواطنة في سلم القيم .

فماهو موقع المواطنة في سلم القيم الجزائري ؟.

<u>المطلب الثالث</u> : المواطنة في سلم القيم.

إن معطيات الشرعية التاريخية و وصاية الدولة و مسؤوليتها امام المواطن على مختلف المستويات في ظل الإختيار الإشتراكي مع سيادة مفهوم التعبئة و ليس المشاركة، جعل من مهمة القبول بسمات التفاوت الإجتماعي مستحيلة خاصة و أن أمد التضحيات طال، مما يجعل الدولة هي المسؤولة في المقام الأول. الغريب أن كل مسؤول يلقي اللوم على الآخر و هو ما عبر عنه الرئيس (الشاذلي بن جديد) بقوله : " إذا كان كل واحد في الجزائر يشتكي و كل واحد يقول شوف الفـــــوق و يقول أنا لست مسؤولا، فما الذي أقوله أنا؟ هل أقول هذا من قدرة ربي "[1]، الأمر الذي جعل مفهوم الدولة يستقر في ذهن المواطن على أنها مجموعة من الدوائر تقع داخل السلطة و خارجها، و تغذى هذا المفهوم بالطابع العدائي الذي ربط المواطن بالإدارة نتيجة سيادة الجهاز البيروقراطي ،لتتفشى بذلك مظاهر الفساد الأخلاقي و السياسي و تكون النتيجة إنحدار مفهوم المواطنة في سلم القيم ،باعتبـــــارها " شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي و قانوني للمجتمع و الأمة"[2]، فالشعور بالظلم و عدم تكافؤ الفرص مع اليأس يؤدي إلى أزمة ثقة في النظام و هو الأمر الذي يعبر عنه عمل المواطن الذي يكسر عمودا هاتفيا أو يقوم بأعمالا تخريبية و في ذهنه أن هذا ملك الدولة، ضف إلى ذلك أن المعطيات الإحصائية تؤكد وجود هوة واسعة في نسب الإستفادة من الدخل الوطني (خاصة عام الاضطرابات 1988، (أنظر الجدول أدناه)[3]:

[1]ـ الطاهر لعبيدي، اقوال على ذمة اصحابها ، مجلة التضامن، المرجع السابق، ص 37.

[2]ـ ثنيو نورالدين، الدولة الجزائرية .. المشروع العصي (من كتاب الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية)، المرجع السابق ، ص 188.

[3]ـ المعطيات استنادا الى :
محمد الأطرش، التنمية العربية و بعض أشكالياتها ، مركز دراسات الوحدة العربيـــــة، بيـــــروت ،لبنان، مارس 1997 ، ص 112.

خمس الأسر ذات الحد الأدنى في الدخل	% 6.9
الخمس الثاني بترتيب الدخــــــل	% 11
الخمس الثالث بترتيب الدخل	% 14.9
الخمس الرابع بترتيب الدخل	% 20.7
الخمس ذو الدخل الأعلـــى	% 46.5
العشر ذو الدخل الأعلـــــى.	% 31.5

نسبة دخل فئات الدخل الأسرية إلى مجموع الدخل الوطني (سنة 1988).

إن هذا التفاوت الطبقي لا يستند إلى أي معيار أخلاقي في ذهن المواطن ،بدليل ميثاق طرابلس 1962، ميثاق الجزائر 1964، و الميثاق الوطني 1976، و التي أكدت جميعها على مبدأ العدالة الإقتصاديـــة و الإجتماعية.

إن اتساع الهوة التي تربط الحاكم بالمحكوم دليل قاطع على عجز النظام السياسي و قنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية و التعبير عنها، الأمر الذي أدى إلى الشعور " بالاغتراب" في ظل سيادة علاقات زبونية و محسوبية ورشاوي و إختلاسات. في مثل هذه الوضعية نمت حركات الرفض السياســـــــي و الإجتماعي سواء كانت في طابعها الديني أو اتخذت طابع الخصوصية الثقافية للبربر باعتبارها تجسد العودة إلى عناصر الهوية الوطنية. ليكون الحل باستخدام مفهوم الديمقراطية والدخول إلى عهد جديد، يقول (روبرت كابلان) : " المجتمع إذا كان في صحة غير معقولة، فإن الديمقراطية ليست فقط محفوفة بالمخاطر، بل ربما تكون كارثة أيضا".[1] إنها الكارثة التي تجسدت في شكل أعمال إرهابية لكن الغريب أن هذه الأعمال ارتبطت بالنص العقيدي (الدين) ليكون الإرهاب بغطاء شرعي.

[1]ـ روبرت كابلان، هل كانت الديمقراطية مجرد لحظة ؟ ! ، مجلة الثقافة العالمية، العدد 63، (مارس- أفريل 1999)، ص 10.
نفس الفكرة أشار إليها برهان غليون بقوله : "ليس من المستحيل أن تتحول الديموقراطية الى وسيلة لتعميق الفوارق بين الطبقات و زيادة حجم الفئات المهمشة في المجتمع..و في شروط العالم الثالث يمكن لهذا التهميش أن يتحول الى قنبلة موقوتة".

" و أعظم خلاف بين الأمة في الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان".

"عن الشهرستاني"

الشرعية طبقا لما جاء في الموسوعة السياسية هي قبول و رضى الناس، و الشرعية في اللغة العربية مشتقة من الشرع أو الشرعي، و الذي يعني الطريق الذي أوضحه الله لعباده، و الشرعي يعني ما طابق الأحكام و الأوامر الإلاهية.[1]

- فهل من الأوامر الإلاهية استخدام الإرهاب بحجة فقه الجهاد ؟.
- وهل من حكم الشرع الجهاد ضد الطاغوت بفتوى الأوامر الأسمى في إزالة المنكرات العظمى، و التي جسدتها مجازر عنتر زوابري؟.
- ثم ما الذي تعنيه الدعوة للجهاد في مجتمع كان دوما مسلما و برهن في أحلك فترات تاريخية على ذلك؟ .

1- خالد محمد، دور الأمة في النظام السياسي الديني، موقع الترنيت: *http:// www.Annaba.org/Nba62/Dauraluna.htm.*

المبحث الأول : موروث ثقافة العنف في الحركة الإسلامية الجزائرية

بداية، إن مصطلح الحركة الاسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية و تنادي بتطبيق الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة، و تسمى أيضا بحركات الإسلام السياسي، و الأصولية الاسلامية، و لا تطلق التسمية على الجماعات الاسلامية التي لا تنشط في المجال السياسي.

أما الأصولية الإسلامية بمعناه الدقيق فهي العودة الصريحة و الواضحة إلى أصول الإسلام المبينة في الكتاب و السنة [1] ،غير أن دراسة الحركات الإسلامية بتأصيلها النظري يكون عن طريق أخذها بشكل من أشكال الحركات الإجتماعية و السياسية، فهي بمثابة قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها و خصائصها المتميزة و استراتيجيتها، و تتأثر بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية والفكرية السائدة...و ما صفة الإسلامية سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات بمعنى أنها حركات إجتماعية و سياسية في مجتمعات إسلامية.[2]

فما هي الجذور التنظيمية للحركة الإسلامية الجزائرية ؟ .

المطلب الأول : الجذور التنظيمية للحركة الإسلامية الجزائرية.

ثبت أن الإسلام هو الإسمنت الذي عصم الكيان الجزائري من الاضمحلال، فغداة الغزو الاستعماري الفرنسي كان في كل من حركة المقاومة الشعبية و الحركة الوطنية التجسيد التاريخي لذلك: مقاومة الأمير عبد القادر، إنتفاضة بومعزة 1845، ثورات كل من القبائل (1858، 1860) و الحضنة 1860 و الجنوب الغربي (1864 – 1865) و تلمسان 1911.

كما أنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل الدور الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين (5 ماي 1931) بقيادة (عبد الحميد بن باديس) و الحاملة لشعار : " الإسلام ديننا، و العربية لغتنا، و الجزائر وطننا"[3].

غير أنه غداة الإستقلال، لم يؤذن لجمعية العلماء المسلمين بإستئناف نشاطها بدعوى أن مهمتها دخلت بمهمة الدولة، و إن كان هذا يدخل في إطار الإتجاه الشمولي الذي تبنته السلطة حيث منعت مختلف الأحزاب من ممارسة نشاطها السياسي.

في هذه الظروف، ثم إنشاء " جمعية القيم" التي اعتمدت بقرابة 7 شهور بعد الإستقلال برئاسة (الهاشمي التيجاني) و كان (عباسي مدني) أحد المنخرطين، غير أن الجمعية تم حلها بتاريخ 22

---

[1] -عبد الوهاب الأفندي، أوردها : ابراهيم غرايبية ، الحركات الإسلامية و أثرها في الإستقرار السياسي بالعالم العربي، النبأ ، العدد 366 ، 19 نوفمبر 2002، ص 22.

[2] -للتفصيل حول التأصيل النظري للحركات الإسلامية، يمكن الرجوع الى :
علاء عبد العزيز أبو زيد، الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الأسياوية ، القاهرة ، مصر، 1998،(ص ص1-28).

[3] -للتفصيل يمكن الرجوع الى : عبد الكريم لمشيسي، الإسلام و النشاط الإحتجاجي في المغرب العربي، دار هارمانان، باريس، فرنسا، 1989.

سبتمبر 1966 على إثر رد فعلها ضد الحكم بالإعدام على (السيد قطب) من طرف قضاء بلاده"[1]، إلا أن قراءة أخرى لنشاطاتها خاصة بنادي الترقي و مواقفها البينة من الاشتراكية الجزائرية التي لم توافق عليها بتاتا[2] يمكن أن توضح لنا أكثر سبب الحل، خصوصا بعد حركة 19 جوان 1965 و الاتجاه نحو تركيز السلطة.

ففي إطار من السرية، الذي تقتضيه تلك الفترة بدأت أول نواة لمنظمة متأثرة بأيديولوجية الاخوان المسلمين، و انتهت بالارتباط مع تنظيمهم العالمي تحت إدارة (محفوظ نحناح) و إن تم ذكر التيار الإخواني فلابد من الإشارة إلى تيار الجزأرة، و الذي يعود ميلاده إلى الستينات و إسمه يعني حرفيا " التجزؤر" و أطلق عليه بسبب رفضه الانضمام إلى الفرع الجزائري للمنظمة الدولية للاخوان المسلمين[3].

أما عن الحركة السلفية فعريقة في الجزائر، حيث دخلت عن طريق (محمد عبده) الذي زار الجزائر سنة 1930، و بذلك فإن الحركة الإسلامية الجزائرية كانت عبارة عن مزيج من التيارات الإسلامية : أخواني، جزأري، سلفي...، و منذ بداية السبعينات شهدت الساحة الإسلامية في الجزائر قائمة طويلة من الجماعات الإسلامية : أنصار الله، الموحدون جنود الله، جماعة المودودي، جماعة الدعوة، جماعة الجهاد[4].

إن ذكر مختلف هذه التيارات المحسوبة على الحركة الإسلامية، هو بهدف تتبع الدور الذي ستلعبه داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الاتجاه نحو خيار العنف و يتضح ذلك – على الأقل – من خلال :

أولا : (عباسي مدني) بوصفه رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، له موقف واضح من السلفية بقولـه " السلف هو مدرسة إصلاحية إجتماعية على أساس العقيدة كما هي عقيدة الكتاب و السنة، عرف هذا الإتجاه مع ابن تيمية... و الاتجاه السني من أصل سلفي" و أنا لست إلا تلميذا وفيا..."[5].

كما أن التسميات التالية محسوبة على التيار السلفي : الجماعة السلفية للجهاد (GSPD)، حماة الدعوة السلفية (HES)، الجماعة السلفية المقاتلة (GSC). و كلها جماعات توصف بأنها "إرهابية".

ثانيا : بواسطة (محفوظ نحناح) االذي تولى إدارة التيار الإخواني في الجزائر تمكن (الفلسطيني عبد الله عزام) من تجنيد نحو 3000 متطوع تلقوا تكوينا للقتال في أفغانستان[6].

1_ محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م.سطوف، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر، 2002، ص 23.

2_ يمكن الرجوع إلى :
أبو صديق فوزي ابن الهاشمي. الحركة الإسلامية بالجزائر (1962 – 1988)، دار الإنتفاضة، الجزائر، 1992.

3_ محمد عصامي، المرجع السابق، ص 76.

4_ نفس المرجع السابق، ص 26 .

5_ أحميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، دار الحكمة ، الجزائر، 1991، (ص ص 194- 195).

6_ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون ، المرجع السابق، ص 16
ورد هذا التقدير في التقرير الأمني الفرنسي بعنوان " التهديدات الجديدة، المجموعات الصغيرة للإجرام الهجين" الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية 1996. و قد طلب الكاتب من مستشاري نحناح تقديم رؤيتهم حول الموضوع لكن دون جدوى.

هؤلاء الأفغان الجزائريون ، سيشكلون نواة الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) فمن أصـل (200-300) رجل عادوا إلى الجزائر 95 % إلتحقوا بالجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) و 5 % بالجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)[1]. و يرد (إيريك رولو)[2] في مقال له بعنوان : " الوجود المتبدلة للإسلام السياسي" بأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطا سرية على بعض الحكومات المتحفظة كي تعيد إلى البلاد أولئك الذين سوف يلجؤون لدى عودتهم إلى أعمال العنف في الجزائر.

ثالثا : إن الذراع العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIDA) أي الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح والذي تخصص بإغتيال المثقفين 1993، يحسب على تيار الجزأرة إذ انه بقيادة أشهر حاملي راية الجزأرة (محمد السعيد)، هذا الأخير يقول : " إننا لسنا مع العنف، ... و لكن إذا واصلوا إهانتهم للشعب فلينتظروا أساليب لا عهد لهم بها"[3].

لكن، قبل التطرق إلى ذلك، لابد من الإشارة أولا إلى مرحلة هامة في تاريخ الحركة الإسلامية الجزائرية، تلك التي عرفت بتسمية الحركة الإسلامية المسلحة، فكيف تم التحول إلى الاتجاه المسلح في الحركة الإسلامية الجزائرية بعد الاستقلال؟

<u>المطلب الثاني</u> : الإتجاه المسلح و منظمة بويعلي

يقول (أبو جرة سلطاني) : " إن إسم الحركة الإسلامية المسلحة ظهر عام 1979، في فترة الحزب الواحد، لذلك حجبت حقيقتها عن الناس، و لم تتحدث وسائل الإعلام الرسمية إلا عن منظمة أشرار تم تفكيكها، و القضاء عليها و على مؤسسها (مصطفى بويعلي) يوم 4 جانفي 1987"[4].

إن منظمة (مصطفى بويعلي) المعروفة بالحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر، و من وجهة نظر رسمية[5] تم إنشاؤها سنة 1979، و من أعضائها : أحمد مراح، مغنى عبد القادر، قشي السعيد، عبد القادر شبوطي – وهي أسماء لا يخلو أي كتاب يتحدث عن الجبهة الإسلامية للإنقـــاذ (FIS) و الجماعات الإرهابية من ذكرها – هذه المنظمة نسبت لها مجموعة من أعمال العنف السياسي منها :

1- الهجوم على مؤسسة بناء عين النعجة 8 نوفمبر 1982.
2- الإعتداء المسلح الواقع بتاريخ 17 نوفمبر 1982.
3- الهجوم على ثكنة الصومعة أوت 1985.
4- توزيع منشورات تحريضية ضد النظام، فيها دعوة صريحة للجهاد.

1_ محمد عصامي ، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر) ، ترجمة د.م سطوف ،المرجع السابق، ص 225.
2_ إيريك رولو، الوجوه المتبدلة للإسلام السياسي ، موقع انترنيت : http://www.Mondiploar.com/Nov01/articles/rouleau.Htm.
3_ الطاهر لعبيدي، أقوال على ذمة أصحابها، مجلة التضامن، العدد 16، اكتوبر 1993، ص 36.
4_ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون، المرجع السابق ، ص 14.
5_ تقرير قسم الأبحاث التابع للدرك الوطني بالجزائر، بتاريخ 5 جانفي 1983، و قد ورد ذلك في كتاب : احميدة العياشي ، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق، (ص ص 226-231).

5- التفكير، و التخطيط لإغتيال عدة شخصيات سياسية و عسكرية، منها : الوزير الأول (محمد بن احمد عبد الغني)، و مسؤول الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) (محمد الشريف مساعدية)، المفتش العام للجيش (محمد عطايلية).

إن مثل هذه الأعمال تدل على موروث العنف المحسوب على الحركة الإسلامية، باعتبار أنها اختارت الإسلام غطاء لها في تسميتها و أعمالها.

فـ (مصطفى بويعلي) إختار المساجد مجال التبشير بالحركة (مسجد القبة، مسجد السلام مسجد العشور...) ، و اعتبر عمله عملا جهاديا،إذ قال إثر مقتل الأخ الأكبر له أمام ابنه " أنا، لا أنتقم، أنا أجاهد في سبيل الله"[1].

و قبل التطرق إلى فقه الجهاد الذي استند إليه (مصطفى بويعلي) و أتباعه ما هو شعور الطفل الذي رأى أباه يموت بأيدي رجال الأمن ؟، خصوصا إذا أضفنا إلى ذلك شهادة زوجة بويعلي على المعاملة الدنيئة من حصار غذائي للعائلة و تهديدات...إلخ تعرضت لها أسرة من سبعة أبناء في غياب الأب، فلنا أن نتوقع النتيجة، و لا سيما إذا آمن الأبناء بمبدأ الأم : " الأب دافع عن نفسه و عن عقيدته".

إن مثل هذا التحليل قد يدخل أكثر في ميدان علم النفس التحليلي، إلا أن أهمية الإنتباه إلى هذا الجانب ضرورية، خاصة و أن استقراء فترة الحركة الاسلامية المسلحة (1979 -1987) تبرز جملة من الأحداث ساهمت في تأجج الوضعية منها :

1- نجاح ثورة الخميني في إيران 1979.

2- الغزو السوفياتي لأفغانستان.

3- مجزرة حماة بسوريا جانفي 1982.

4- تجمع الجامعة المركزية 12 نوفمبر 1982.

هذا الحدث الأخير، برز من خلاله (عباسي مدني) بتوقيعه بيان النصيحة مع كل من (أحمد سحنون) و (عبد اللطيف سلطاني)، أشهر رموز الحركة الإسلامية الجزائرية،و في البيان إشارة إلى إرهاب الدولة[2]. النتيجة كانت واضحة، اعتقال مئة شخص، (أحمد سحنون) و (عبد اللطيف سلطاني) تحت الإقامة الجبرية و (عباسي مدني) يحكم عليه بالسجن لمدة سنتين.

في مثل هذه الوضعية تبنت منظمة (بويعلي) خيار العنف المسلح، في وقت كانت الساحة تشهد العديد من الجماعات الإسلامية النشطة على مستوى المساجد خاصة منها جماعة الجهاد بقيادة (الشيخ عثمان) بالغرب الجزائري.

---

[1]- الشهادة وردت في كتاب : احميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق، (ص ص 225- 226). نقلا عن أسبوعية المسار المغاربية، العدد 47، بتاريخ 17 ديسمبر 1990.

[2]- عن بيان النصيحة يمكن الرجوع إلى : احميدة العياشي، نفس المرجع السابق،(ص ص 187- 189).

و على الرغم من خيار العنف المسلح، البلاد لم تعرف ضحايا مدنيين بعدد يضاهي ما تشهده العمليات الإرهابية في العشرية الحمراء، و قد يرجع ذلك إلى السرعة التي تم بها القضاء على المنظمة، غير أن ما تم تاكيده أن (مصطفى بويعلي) ينظر إليه كشهيد، خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بدليل:

أولا : زيارة كل من (علي بلحاج) و (سعيد قشي)-من مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ- أسرة (بويعلي) معلما إياها بفكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي هو إمتداد للنضالات المتواصلة.[1]

ثانيا : موقف رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) من قضية (بويعلي) بقوله : " إن قضية بويعلي ليست حجة على التيار الإسلامي، و لم ينح أي منحى مسلح...."[2].

إن مثل هذا الموقف من حركة (بويعلي)، هو الذي جعل من البوياعليين – فيما بعد– قوة تقدر بـــ "50.000 مقاتل موزعين على 12000 جماعة جاهزة للقيام بحرب لا هوادة فيها ضد الطغاة"[3].

لكن من هم الطغاة ؟.

قد يُدحض كل شيء، إذا تم تصديق رواية (الهادي لخذيري) (مدير الأمن الوطني سابقا) بقوله " إنه إلتقى ببويعلي و عبر له عن إستيائه من الوزير الأول محمد بن أحمد عبد الغني، لرفضه منحه منصب والي برغم ماضيه الثوري في جبهة التحرير الوطني، و ممارسات فردية لأعوان الدرك جعلته يختار التمرد"[4]، فيكون بذلك الإستبعاد عن غنيمة الثورة قد جعل من أتباع بويعلي ضحايا منطق تفكير أناني، استشهد بالشرع كغطاء له.

المهم أن التعبئة تمت " بالإسلام" تحت راية "فقه الجهاد" فمن أين جاءت أسسه و مصادره بهذا المفهوم للجماعات الإسلامية المسلحة ؟.

المطلب الثالث : مصادر فقه الجهاد (منظري التطرف الديني)

ما من فعل لما يعرف بالجماعات الإسلامية المسلحة، إلا و له "فتوى"، حتى قتل النســـاء و الصبيان (ملحق 04)، هم مجاهدون ضد الطغاة، المرتدين و الكافرين، و لهم الأساس الفقهي لشرعية أعمالهم.

فمن أين استمدوا الأسس و المصادر ؟.

يجمع العديد من الباحثين على أن لجوء هذه الجماعات إلى العنف المسلح و الذي قد يتحول تدريجيا إلى أعمال إرهابية يعود أساسا إلى إشكالية مفهوم الجهاد فيشير الدكتور(محمد السعيد

1- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان (1988 – 1999)، بدون بلد النشر، بدون سنة الطبع، (ص ص 87 – 88).
2- احميدة العياشي ، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص. المرجع السابق، ص 196.
3- محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د. سطوف، ، المرجع السابق، ص 222.
4- محمد تامالت، نفس المرجع السابق، (ص ص 108 – 109).

العشماوي) في كتابة (الإسلام السياسي) إلى الإستعمال السياسي لخطاب الجهاد، و يرى الدكتور(سعد الدين ابراهيم) في دراسة له تحت عنوان (مستقبل الحركات الاسلامية في الوطن العربي) أن لجوء هذه الفصائل إلى الإسلام المسلح يستمد أبعاده و مبرراته الفكرية الإيديولوجية من تفسير خاص لبعض الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية و النماذج التاريخية[1].

أما الدكتور(موسى زيد الكيلاني) فيرى أن مثل هذه الجماعات تستند لأفكار (السيد قطب) في نظرته إلى المجتمع اليوم و تشبهه بالمجتمع الجاهلي"[2]، و يعتبر (السيد قطب) حامل الأطروحات المكفرة للعالم خصوصا في كتابة (جاهلية القرن العشرين) يقول (السيد قطب) : " إن منهج الإسلام هو إزالة الطواغيت كلها من الأرض جميعا و تحطيم الأنظمة السياسية الحاكمة أو قهرها..."[3]،غير أنه لا يمكن لمن ثار ضد الفساد الأخلاقي ،و إن كان فكره إنقلابي أن يرضى بإقتتال المسلمين بأيدي بعضهم البعض. و يضيف الدكتور(محمد عصامي) إلى (السيد قطب) (فتحي يكن) الذي يرد في كتابه (مشكلة الدعوة و الداعية) " ينبغي على الحركة الإسلامية أن تكون تكنة المحاربين و الأبطال، قبل أن تكون معهد لبث الثقافـــة و المعرفة الإسلامية العميقة"[4]، أما (حسن البنا) فيعتبره القائد الحقيقي لنواة الإسلام المسلح ذلك أن (حسن البنا) مؤسس جماعة الإخوان يرى أن أي معارض من الخوارج و لا يستحق إلا الضرب بالسيف و يضيف أن الانسان لا يستطيع إقتلاع الطغيان و الفساد من حوله إلا إذا كان الطغيان و الفساد يعيش في داخل نفسه[5].

غير أن هذه المرة الطغيان و الفساد هو بهدف الجهاد، و قد يكون في النماذج التاريخية الإسلامية دليل لذلك، فالخوارج خرجوا عن (علي بن أبي طالب) و اعتبروا الحرب ضده جهادا. لكن لابد أن نعرف أن أيا من المذاهب و المدارس و الفرق الاسلامية بكل شرائحها و توجهاتها لم تمنح شهادة الثقة للخوارج.

إذن، بمثل هذه الأفكار، و ببلاغة الفن الخطابي، و بتوظيف سياسي لبعض الآيات و الأحاديث النبوية الشريفة صيغ خطاب الجهاد، و من ثم التصقت تهمة الإرهاب بالإسلام، بدخول المجتمع المسلم أصلا في دوامة الإرهاب و الإرهاب المضاد، فعزلت الحركة الإسلامية بذلك عن المجرى السياسي العام.

لقد برز التأثر بهذه الأفكار و الأراء، في قـــول (علي بلحاج) : " إننا تحملنا تأثيرا قويا من طرف الإخوان المسلمين من أمثال الشيخ (حسن البنا)، (السيد قطب) ... و قرأنا كل ما كتبه سعيد حوى"[6].

---

[1]_ أوردها : احميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق ،ص248.
[2]_نفس المرجع السابق،ص250.
[3]_ السيد قطب. في ظلال القرآ ن، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982، ص 177.
[4]_ محمد عصامي، الجزائر في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د. م سطوف ، المرجع السابق، ص 21.
[5]_ احميدة العياش، الاسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق، ص 253.
[6]_ محمد عصامي، الجزائر في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د. م سطوف ، المرجع السابق ، ص 25.

كما أن "معظم أعمال (سعيد حوى) و (فتحي يكن) وزعت من تحت المعاطف في الجزائر".[1] ثم إن (سعيد حوى) نفسه في كتابه (جند الله) يقول : " فإذا أصبح الحاكمون لا يصلون و لا يقيمون فينا كتاب الله، و أصبحو دعاة إلى الكفر، أو ساروا في طريق تكفير الأمة فهل يجوز القتال أو لا؟ إن الأمر ظاهر و النصوص صريحة " و يضيف : " سيقول الناس عنا : إرهابيون، قتلة، سفاكوا دماء و هذا كله من لوم اللائمين ليثنون عن الجهاد في سبيل الله، و ليضغطوا علينا". و يسقط فتوى (ابن تيمية) و يقول : " ....إن جهاد هؤلاء من جنس جهاد المرتدين".[2]

بل، و يعطي حكمه صراحة بقوله : " إننا نستطيع أن نحكم على المجتمعات في أقطار العالم الإسلامي على أنها مجتمعات فاسقة محكومة في الغالب بمرتدين أو منافقين أو كافرين"[3].

إلا أن من أعظم المحرمات في الكتاب و السنة و الإجماع أن يذهب ضحايا أبرياء لا علاقة لهم بالخصم المستهدف ثم إن المعيار النفعي هو الذي يحدد الموقف الشرعي من أي نشاط إنساني وهذا ما ذكره (أيه الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين) الذي أورد جملة من الملاحق لفقهاء المذهب الشيعي و كذا الفقه السني تؤكد عدم مشروعية العنف المسلح و يقول : " لا ينطبق الجهاد في أحكامه وقواعده و شروط تطبيقه و ممارسته مع استعمال العنف المسلح ضد انظمة الحكم التي لا تطبق الشريعة الإسلامية، فالحكام ليسوا كفارا يشرع جهادهم"[4].كما أن الجهاد حسب تعريف أحد علماء الأزهر الشريف هو قتل الكفار لنصر الإسلام و اعلاء كلمة التوحيد[5].

ثم ألم ينسب إلى أبي بكر الصديق وصاياه العشر في الصراعات المسلحة :" ..و لا تقتلوا طفلا صغيرا و لا شيخا كبيرا أو إمرأة و لا تعقروا نخلا و لا تحرقوا و لا تقطعوا شجرة مثمرة..."[6].

و المشكل في الخصوصية الجزائرية طريقة القتل و فئة القتل التي لا تمد بأية صلة لمفهوم الجهاد،الأمر الذي دفع العالم الإسلامي (أبو إسحاق الحويني) إلى القول : " إن المسلحون في الجزائر خوارج و بغات و قطاع طرق"[7]، كما أن فتاوي العلماء الأكابر للإتجاه السلفي (عبد العزيز بن عبد الله ابن الباز،محمد ناصر الدين الألباني، محمد بن صالح ابن عثيمين) تؤكد أن الخروج على الحاكم، و لو كان كفره صريحا مثل الشمس، له شروط أهمها ألا يترتب على ذلك ضرر أكبر كالفتنة و سفك الدماء[8].

1- محمد عصامي . نفس المرجع السابق، ص 21 .
2- سعيد حوى،جند الله ثقافة و اخلاقا،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،بلا،سنة الطبع،(ص ص 381-387).
3- نفس المرجع السابق،ص10.
4- اية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين ،فقه العنف المسلح في الاسلام، موقع انتيرنت: http:// www. Kitabat.com/Ka-84.Htm
5- منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (ص)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، المجلد الرابع ،1962، ص 326.
6- هيثم المناع، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع انترنيت السابق .
7- الشيخ أبو إسحاق الحويني، كان له الفضل في إقناع الجماعات المسلحة بمصر بالعودة عن الإرهاب، إرجع إلى : جريدة الخبر بتاريخ 16 جويلية 2002.
8- عبد المالك بن أحمد رمضاني الجزائري،فتاوي العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر(الكتاب الثاني عن ملف الجزائر)،بدون بلد النشر،بدون سنة الطبع.الكتاب مدعم بتوقيع الشيخ ابن عثيمين.

الغريب في الأمر أن أحد الأساليب القتالية الواردة في كتاب : الفريضة الغائبة لـ (محمد عبد السلام فرج) – يعتبر هذا الكتاب أحدث تعبير عن فكر جماعة الجهاد – نجد تطبيقها في الجزائر تلك المتعلقة " بالإغارة ليلا على المشركين حتى لو أصيب نساؤهم و صبيانهم لأن حكمهم حكم أبائهم"[1]،مما يعني أنهم يندرجون ضمن فتوى التكفير، هذه الفتاوى المتعلقة بالقتل و التكفير في الجزائر ناتجة عن فقه معزول و مستورد قال فلان في اسبانيا و قال ...في لندن، و هذا باعتراف أحد قيادي الجيش الإسلامي للإنقاذ (عيسى لحيلح)[2] ، و بشهادة العديد من التائبين(ملحق05).

لكن كيف وجد الإرهاب الشكل التدريجي من خلال الزمن و المساحة ضمن جهاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؟ .

1- أوردها فؤاد زكريا، الحقيقة و الوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، دار القباء، القاهرة، مصر، 1998، ص 67.
2- حوار مع عيسى لحيلح، رسالة الأطلس، العدد 303، من 24 إلى 30 جويلية 2000،ص12.

المبحث الثاني : الجبهة نحو خيار العنف .

إن الحركة الإسلامية الجزائرية، بمختلف اتجاهاتها دخلت مجال المعارضة منذ الإستقلال، بمواقفها ضد المفاهيم الإشتراكية و تفسير القيادات السياسية للدين الإسلامي : جمعية القيم برئاسة (الهاشمي التيجاني)، رابطة الدعوة الإسلامية بقيادة (أحمد سحنون)، حركة النهضة مع (عبد الله جاب الله)، حركة المجتمع الإسلامي (محفوظ نحناح)، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة (عباسي مدني).
إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي مركز القوة. فكيف تحقق لها ذلك؟.

المطلب الأول: الجبهة الإسلامية للإنقاذ كمركز قوة

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) هي مركز القوة سواء داخل الإتجاه الإسلامي أو القوى السياسية المعارضة ككل، ، تسيطر على غالبية المساجد في المدن و القرى "8 آلاف من أصل 10 آلاف في عموم الجزائر، تحت لوائها ما يقارب 5.3 مليون عضو"[1].إنها القوة التي ستتحصل على نسبة 54.25 % في المجالس البلدية و نسبة 57.44 % في المجالس الشعبية الولائية، إنها تهزم الحزب الحاكم – (المفترض أنه حاكم) – في انتخابات جوان 1990، و هي نفسها التي ستتحصل في الدور الأول من الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 على 47 % من الأصوات المعبر عنها، أي الاغلبية البرلمانية.

إذا تم إسقاط – فرضية التزوير – فإن التحليل الأولى لهذه النتائج يبين :

أولا : إن هناك مطلب للتغيير على المستوى القاعدي، يعبرعن هشاشة نهج النخبة – الجماهير باعتبار أن الحزب الحاكم – على الأقل من الوجهة النظرية – جبهة التحرير الوطني إنهزم، إذ تحصل على نسبة 28.13 % من الأصوات المعبر عنها في انتخابات 1990 و تأكد الانهزام بنسبة 23.38 % من الاصوات المعبر عنها في الانتخابات التشريعية 1991.

ثانيا : إن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في استقطاب ما يعادل نصف الأصوات المعبر عنها، و بتطبيق نظرية تعبئة الموارد يدل على نجاح التنظيم الحزبي في استغلال الموارد المتاحة أمامه في وقت يعتبر قياسي و يلخصها (غراهام فولر– Graham Fuller) " في التعليم، استخدام المال و نشر خطاب واضح، الوسائل الاعلامية العصرية و تقنيات الحملة الانتخابية العصرية و شبكات الدعم الواسعة"[2].

---

[1]_ منعم العمار. الجزائرو التعددية المكلفة، المرجع السابق، ص 68.
[2]_ للتفصيل يمكن الرجوع إلى : رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر. المرجع السابق، (ص ص 531 – 539).

ثالثا : على المستوى الأيديولوجي، اتضح غياب كامل لكل تأطير سياسي للجماهير بدليل أن الخطاب الشعبوي هو الذي كانت له الغلبة، يقول (الهواري عدي):" إن الديمقراطية لم تكن تطلعا شعبيا لدى الجماهير، فأغلب الناخبين إختاروا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين أن هذه الأخيرة لم تخف أبدا تقييمها للنظام الديمقراطي كنظام كافر"[1]، ضف إلى ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تعقد أبدا مؤتمرا تأسيسيا، فهي إذن جبهة شعبوية بتعبير (عبد الباقي الهرماسي).

كما أن العديد من التحليلات تربط بصفة عامة بين جو الإحباط و فشل مختلف النماذج الغربية في المجتمعات العربية الإسلامية. على مختلف الأصعدة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، و حتى الثقافية و اللجوء إلى الدين باعتباره الوعاء السياسي و الثقافي، بل الحل النموذجي لمختلف المشاكل و الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تخرج من هذا النطاق بالنظر إلى مؤشر الزمن الذي ميز تلك المرحلة في الجزائر – [يتضح الأمر أكثر في بيئة نمو الإرهاب].

إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) ، شكل نقطة تحول في مسار التطور السياسي للنظام السياسي الجزائري في جو من التحول الديمقراطي، و التعدد الحزبي و حرية التعبير و غيرها من الشعارات، إلا أن استقراء المرحلة التاريخية بين الانتخابات الأولى (البلدية و الولائية APC- APW) 1990 و الثانية (التشريعة 1991) يبرز لنا حادث مهم و هو ما عرف بالتمرد أو العصيان أو الاضراب السياسي، فلماذا هذا التمرد طالما أن الجبهة تحصلت على أغلبية الاصوات في الانتخابات البلدية و الولائية 1990 ؟ .

<u>المطلب الثاني</u> : الإضراب السياسي و نتائجه

الإضراب السياسي، العصيان المدني، التمرد الفاشل، كلها أسماء لوصف حالة الجزائر في الفترة الممتدة من 25 ماي 1991 إلى 7 جوان 1991.

بتاريخ 23 ماي 1991، (عباسي مدني) رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis)، يعلن في اجتماع مجلس الشوري عن "اضراب غير محدود"، تثور ثائرة (بشير فقيه) أحد الأعضاء لعدم استشارة مجلس الشورى قبل اتخاذ القرار، و يتهم (عباسي مدني) بالقيادة الفردية، إنها بداية التصدع داخل الجبهة[2].

في نفس التاريخ القائدان الرئيسيان للإنقاذ يعلنان في ندوة صحفية عن الإضراب السياسي، بعد الحصول على إجازة مجلس الشورى، الحجة في ذلك قانون الانتخابات و قانون تقسيم الدوائر المصادق عليهما من قبل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2 أفريل 1991، مع المطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة.

---

[1]ـ رياض الصيداوي، صراعات النخب، رسالة الأطلس، العدد 303، من 24 إلى 30 جويلية، ص 14.
[2]ـ عبد القادر حريشان ، الإنقاذ و السلطة (1988- 1992)، المرجع السابق، ص 129.

إن الكتلة السياسية المعارضة فيما عرف بمجموعة (7 + 1)[1] أجمعت على أن قانون تقسيم الدوائر صدر وفق مقاييس انتخابات 12 جوان 1990، بحيث روعيت زيادة مقاعد المناطق التي عرفت بولائها لجبهة التحرير، رئيس الحكومة نفسه يعترف بذلك (مولود حمروش) إذ يقول : " إن قانونا من ذلك النوع، كان يهدف خاصة إلى إحداث نوع من أنواع التوازن السياسي بين مختلف التيارات السياسية بحيث أنه كان يتوقع أن يحصل الاسلاميون جميعا على 40% و أن تتمكن جبهة التحرير مع المستقلين من الحصول على 40 %، بينما يحصل التيار البربري على 20 %"[2]. و يتضح الأمر أكثر بترشيح 17 وزير للانتخابات التشريعية و (مولود حمروش) على رأسهم.

إن مرجعية الإضراب السياسي في ذهن رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أختلف بشأنها سواء كانت : لويزة حنون،أو نورالدين بوكروح...، المهم أن الجبهة هي من قامت به، ثم إن بيانات الجبهة المؤرخة في 2 أفريل 1991 قد طالبت بايقاف تنفيذ القوانين و إجراء انتخابات رئاسية.

إن إعلان الاضراب السياسي كان بمثابة نقطة إنعطاف في مسار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك أنه :

أولا : إن الإضراب جاء بعد عام من التسيير لحزب الجبهة الاسلامية للانقاذ، وضعية سيئة للبلديات الاسلامية[3]، إنتقادات لاذعة توجه لممثلي الجبهة، في نفس الوقت الجبهة تتبرأ من الوضعية على لسان رئيسها (عباسي مدني)، مثال آخر رئيس المجلس الشعبي لبلدية البليدة (ساعد بن عثمان) يحمل الحزب السابق المسؤولية، و مجموعة من رؤساء البلديات و المجالس الولائية يلقون باللوم على القوانين التعسفية[4]، النتيجة وضعية سياسية متوترة، المخرج : الإضراب السياسي.

ثانيا : الإضراب تزامن مع إعلان من وزارة الدفاع يحذر كل من تسول له نفسه المساس بالأمن المدني، و تعريض البلاد إلى وضع متوتر و غير مستقر، إذن التحذير مرر للجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل الإعلان عن الإضراب، و الجبهة تختار المواجهة و يتضح ذلك من خلال :

1- الشعارات التي رفعت، تراوحت بين المطالبة باستقالة الرئيس و الدعوة للجهاد من ذلك : " لا دراسة و لا تدريس، حتى يسقط الرئيس" " لا إله إلا الله محمد رسول الله، عليها نحيا و عليها نموت و في سبيلها نجاهد، و عليها نلقى الله" و هو ما عبر عنه (كمال بوخضرة)[5] عضو مجلس الشورى للجبهة حينما دعا إلى حمل السلاح صراحة و أنه في حالة إعتقال الشيوخ فإنه على استعداد لخطف و إغتيال رئيس الجمهورية.

1- يقصد بها الأحزاب التالية : الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني للتضامن و التنمية، حزب التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، إتحاد الديمقراطية و الحريات، إتحاد القوى الديمقراطية، إتحاد قوى التقدم بالاضافة للحركة الجزائرية للعدالـــــــة و التنمية (مجد).

2- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق، (ص ص 56 – 57).

3- عن الوضعية السيئة للبلديات الإسلامية ببعض الإحصائيات يمكن الرجوع إلى :

* *Nadia Kerraz, un goût d'inachevé, révolution africaine, N° 1425, du 20 au 26 juin 1991, (p p 15-16).*

* *Ali Brahimi, gestion catastrophe, ibid , p 17.*

4- عن الانتقادات المتبادلة ، إرجع إلى :

احميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق، (ص ص 108- 124).

5- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق، ص 67.

2- الجو العنيف الذي ميز تلك المرحلة من خلال مجموعة من الأعمال حسبت على الجبهة الإسلامية للإنقاذ و التي جسدت فكرة التطرف الديني من ذلك:[1]

* قضية الطفل (قنذوز فيصل)، و الحديث عن حراس الجبهة و الشرطة الإسلامية إثر تعرضه لعملية إعتقال و إستنطاق من مناضلي الحزب.

* قضية مناضل الجبهة (عمر قسوم) الذي حرر بالقوة صديقه مع مجموعة من الملتحين.

*حملات الضبط الأخلاقي في دلس، ورقلة، البليدة، و غيرها من المناطق مثل : منع تنظيم حفلة غنائية (لونيس آيت منقلات) 21 مارس 1991، و حرق فندق سيدي بلعباس قدرت خسائره بـــ 700 مليون سنتيم. و صولا إلى السيطرة على مستشفى مصطفى باشا.

ثالثا : إذا كانت نتائج إنتخابات 12 جوان 1990، تعبر عن تواطؤ بين حمروش و الشادلـــي و الفيس بتعبير (خالد نزار)[2]، فإن خطاب (الرئيس الشادلي بن جديد) بتاريخ 2 جوان 1991، 9 أيام من الإضراب يعكس استراتيجية التجاهل السياسي، "إذ أن الخطاب تجاهل نهائيا مطالب الحزب، على الرغم من أن المواجهات تزداد حدة بين مصالح الأمن و المتظاهرين، "حيث نزل مع بداية جوان حوالي 250.000 شخص إلى العاصمة في الساحات و الطرقات، و نصب ما يعادل 2000 حاجز ما بين الحراش و بولوغين"[3]، حتى أن تحويل أسلوب المسيرات بأسلوب التجمعات إثر إتفاق بين الحكومة و الجبهة لم يخفف من الوضعية، و إزداد الأمر سوءًابقرار ضرب الساحات 3 جوان 1991 النتيجة 17 قتيل و 219 جريح، طبقا للإحصائيات الرسمية مع آلاف من العمال المطرودين[4].

لكن لابد هنا من الإشارة إلى سؤالين أساسيين تركتهما محاكمة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون إجابة :

1- من هي الجهة التي أمرت بضرب الساحات فجر يوم 3 جوان 1991 لإخلاء الساحات العمومية التي كان يعتصم بها أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالعاصمة عملا بإتفاق مكتوب مع الحكومة ؟.

2- ما هي هوية السيارات المجهولة التي كانت تطلق النار ثم تختفي دون أن تترك أثر؟.

رابعا : إن الإضراب السياسي أسفر نتيجتين أساسيتين :

1* فرض حالة الحصار 5 جوان 1991، مع تشكيل حكومة جديدة برئاسة (أحمد غزالي) ليعلن (عباسي مدني) من مسجد السنة (7 جوان) عن توقيف الإضراب، إلا أن الإضطرابات تستمر مؤدية

[1]- يمكن الرجوع إلى :
* أحميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، المرجع السابق. (ص ص 96 – 108).
* محمد تامالت ، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق. (ص ص 43- 49).

[2]- علي هارون، مذكرات اللواء خالد نزار، المرجع السابق، ص 157.

[3]- محمد عصامي، الجزائر في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر) ، ترجمة د.م سطوف ، المرجع السابق، ص 49.

[4]- محمد تامالت، نفس المرجع السابق، ص 71.

إلى إعتقال ما يقرب من " 3000 شخص"[1] من بينهم قادة الجبهة. التصعيد يزداد حدة يوم 24 جوان بتدخل الجيش لإستبدال شعار البلدية الإسلامية الذي تبنته جبهة الإنقاذ بدل شعار الثورة من الشعب وإلى الشعب. الجيش سيدير علنا الساحة السياسية من اليوم فصاعدا .

و المرسوم الرئاسي رقم 196/91 يؤكد ذلك لاسيما المادة (03)، المادة (07)، المادة (08) منه (أنظر الملحق 06).

2* الجبهة تتبنى منطق العنف*، تعليمة 22 تبين ذلك (ملحق 07)المنظمة المسلحة (الباقون على العهد) على رأسها عضوان مؤسسان في الإنقاذ (قمر الدين خربان و السعيد مخلوفي)، هذا الأخير كتابة العصيان المدني في هدفه يتفق مع العمل المسلح (ملحق 08).

إضافة إلى ذلك، أعداد لا يوجد أي تقدير لها تدخل مرحلة العمل السري كما هو حال مجموعة الأخضرية التي استماتت في الدفاع عن شعار البلديات الإسلامية و آخرون قد لا ينتمون إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ وضعوا أنفسهم تحت قيادة (منصوري الملياني) -أحد أعضاء جماعة مصطفى بويعلي- لتعزيز النوايا الموجودة سابقا و التي ستصبح لاحقا الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) المنظمة الإرهابية رقم واحد في الجزائر.

لكن هل يعني هذا أن منطق العنف لم يبرز إلا بعد فكرة الإضراب السياسي ؟.

المطلب الثالث : خطاب العنف

يقول (محمد عصامي) :" الإنقاذ كحزب، كان مؤسسة إرهابية منذ البداية"[2].

إن مثل هذا القول لا يستند إلى الأعمال العنفية التي قام بها أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بقدر ما يستند إلى ذلك الخطاب الملتهب و المهدد، انه خطاب العنف أو خطاب السيف.

يوم الجمعة (24 جوان 1991) من مسجد السنة (علي بلحاج) الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ يطلب من الناس تخزين السلاح استعدادا للمواجهة. كما دعا (عباسي مدني) الرجل الأول للحزب إلى ذلك و الذي حرض في تجمع له بمنطقة حاسي مسعود و كذلك بمسجد السنة علىمواجهة الجيش[3]. إنه سبب إعتقال الشيوخ بتاريخ 30 جوان 1991 ليحكم على الإثنين بـــ 12 سنة سجن في 15 جويلية 1992.

لكن هل هذه أول مرة يدعو فيها القائدان إلى العنف و حمل السلاح حتى يتم إعتقالهما ؟.

لم تكن تلك أول مرة، فمنذ إيداع طلب الإعتماد في (22 أوت 1989) أعلن (عباس مدني) "أن الشعب سيخوض ثورة إذا لم يمنح الرخصة لحزبه"[4].

1- *محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م. سطوف ، المرجع السابق، ص 65.*
2- *نفس المرجع السابق، ص 17.*
3- *محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق، ص 74.*
4- *محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م. سطوف ، المرجع السابق ، ص 211.*
* تبني العنف طبقا لما جاء في التعليمة بمفهوم "المقاومة"

(علي بلحاج) الرجل الثاني للحزب كان أكثر وضوح يصرح من مسجد السنة (10 ماي 1990) " إننا لا نقلل من قيمة السلاح، إنهم السلطة الكافرة و الكفار لا يستحقون أن يموتوا بالرصاص حيث خلال حرب التحرير كان هناك ذبح الخونة و ليس إعدامهم "[1] و في هذا القول إشارة إلى أهمية إستخدام رأس المال الرمزي للثورة ضد السلطة الكافرة التي تقع في مرتبة الإستعمار، فمن يقاتلها مجاهـــد و من يقتل في سبيل ذلك شهيد و يعبر عـنّ نفس الفكرة (عباسي مدني) بقوله : "إذا لم يعودوا إلى الثكنات فلنا الحق أن ندعوا إلى الجهاد، الشعب سيواصل جهاد 1954"[2]. إنها ثقافة الإنتقال من العنف إلى الجهاد[3]. إنه نفس أسلوب السلطة في استخدام رأس المال الرمزي للثورة لكن لأهداف مختلفة.

يضيف الرجل الثاني للجبهة (علي بلحاج) و يعبر بصراحة عن موقفه من الديمقراطية التي هي نفسها سمحت بميلاد حزبه على المستوى الرسمي و يقول : " أنا أكفر بالديمقراطية"[4] أما " التعددية – طبقا لما جاء في جريدة المنقذ العدد 23 – فغير مقبولة لأنها نتاج رؤية غربية، و الحرية تحفز الجماعات الإنسانية ضد كل سلطة حتى سلطة الله"[5]. فالديمقراطية إذن كفر على الرغم من أن فتوى (يوسف القرضاوي) تقول : " إن جوهر الديمقراطية – بعيدا عن التعريفات الأكاديمية – من صميم الاسلام"[6].

كما أن قرار تقديم الإستقالة من الحزب ردة، و يصرح بالحرف الواحد : " لا احترم: لا جمهورية، و لا قوانين، و لا أحزاب، هذا ليس قرآنا، و لا هو سنة، سأدوس عليها"[7]. أما الرجل الأول (عباسي مدني) فقد أعلن الجهاد منذ اكتوبر 1989، لكن هؤلاء الجماعة (في السلطة) طلبوا منه الحوار يصرح من مسجد الحراش (جويلية 1990)[8].

فالأمر إذن لا يتعلق بإقناع الشعب، لكن بإرضاء الله، و الإسلام – على حد تعبير عباسي مدني– لنا نحن، لا بل نحن مسلمون، و إذا كنا ننشط لتجسيد الإسلام فلسنا أكثر من الإسلام.[9] وفي مثل هذا القول لا بد من الإنتباه إلى أن إستناد الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الدين الإسلامي ،و الدعم الكبير الذي حظيت به من قبل غالبية الشعب الجزائري خاصة المناطق الريفية ،دليل على ما لحق هذا الدين من مساس نتيجة مظاهر الفساد والإنحلال الخلقي فالريف العمود الفقري للمجتمع الجزائري المتمسك بالقيم الروحية والمعنوية للثقافة العربية الإسلامية.

---

[1]_ محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م. سطوف ، المرجع السابق، ص 235.
[2]_ عبد القادر حريشان، الإنقاذ و السلطة (1988-1992)، المرجع السابق، ص 152.
[3] - للتفصيل حول ثقافة الإنتقال من العنف إلى الجهاد يمكن الرجوع إلى :
Abderrahmane El Moussaui, de la violence au djihad en Algérie, le site d'Internet :
http ://www.globnet.org/ horizon-local/delphes/delpmous.html.
[4]_ الطاهر لعبيدي، أقوال على ذمة اصحابها، المرجع السابق، ص 35.
[5]_ محمد عصامي، نفس المرجع السابق، ص 218 .
[6]_ ابراهيم غرايبية، الحركة الاسلامية و الديمقراطية: رؤى اسلامية و غربية، موقع انترنيت:
http://www.Aljazeera.net/cases-analysis/2002/4/4-27-1.htm.
[7]_ محمد عصامي، نفس المرجع السابق، ص 42 .
[8]- نفس المرجع السابق، ص 211 .
[9]- نفس المرجع السابق، ص 38 .

إن الخلط بين الحزب و الإسلام هو الذي يفسر ذلك الإنسياق و الدعم الكبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما يفسر أيضا الدفاع المستميت عن الحزب خاصة و أن مكان انبعاث معظم خطب قادة الحزب كان المسجد[1] الذي له تأثير شديد، كيف لا و الإسلام من المقومات الأساسية للهوية الوطنية، قائد الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسه يؤكد ذلك بقوله : " الشعب هو نحن و نحن هو الشعب. بمأن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام"[2].

يضاف إلى هذا الخلط بين الحزب و الإسلام، إشكالية مفهوم الجهاد التي تعتبر من الأسباب الأساسية التي أدت إلى الإعتقاد بأن الصدام مع الحكومات هو لون من الجهاد، فلابد من تحمل الأذى في سبيل تغيير اللاشرعية بالشرعية، في حين أن العنف المسلح يغير اللاشرعية بالاشرعية،بمثل هذه المعطيات، و في ظل ظروف متدهورة بمختلف أبعادها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، تحملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و الجماعات الإسلامية مسؤولية الإرهاب تحت ظل فقه الجهاد. ليظهر ما يسمى بإرهاب الجماعات الإسلامية خصوصا بعد أن ورد تأييد ثاني قيادي الجبهة (علي بلحاج) لفكرة الجهاد ضد النظام المرتد (أنظر الملحق 09)، أما القائد الأول (عباسي مدني) فلم يرد أنه دعم فكرة الجهاد باستثناء اضطراب موقفه فيما يتعلق بالهدنة الموقعة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) و التي زكاها في البداية و قرئت رسالته في التلفزة، ثم تراجع في رسالة كتبت يوم 26 نوفمبر 1999 على حد تعبير (كمال قمازي)[3] – أبرز قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ- مما يفرض التساؤل لماذا هذا الإضطراب؟ و لماذا لم يكن هناك إعلان عام من قبل قادة الجبهة لنبذ الأعمال الإرهابية و تجنب الفتنة ؟ خاصة أن الجبهة الاسلامية للإنقاذ لم تزكي قط قبل حلها إنشاء أي جناح مسلح.

و يضيف(كمال قمازي):"لولا قصة رسالة بلحاج المزعومة لكانت هناك هدنة لوقف إراقة الدماء وإسكات صوت الرصاص قبل الفاتح من نوفمبر 1994 – و ذلك عقب مراسلتين من طرف عباسي مدني إلى الرئيس ليامين زروال – "[4].

---

[1]- عن دور المسجد و تأثيره يمكن الرجوع إلى :
Ahmed Rouadjia , les frères et la mosquée- enquête sur le mouvement islamiste en Algérie-, Karttala, Paris, 1991.

[2]- *رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر. المرجع السابق، ص 537.*

[3] – *حوار مع كمال قمازي. الجزيرة، العدد 14 . من 12 إلى 18 أكتوبر 2002، ص 13.*

[4]- *نفس المرجع السابق.*

المبحث الثالث : إرهاب الجماعات الإسلامية(المسلحة)

إن الأخذ بمصطلح الجماعات الإسلامية " لا يستد إلى الدين الإسلامي الحنيف، و إنما باعتبار أن هذه الجماعات إختارت الإسلام شعارا لها في تسميتها و أعمالها فقط ،ولا يمكن أن يكون منهج عملها.

المطلب الأول : مفعول الصدمة

يقول "جون توركستون"[1] : " إن هناك من يقوم باستفزاز و إستثارة العنف الكامن، مثل توقيف مفاجئ و غير محسوب للعملية الديمقراطية"[2].

هذا ما حدث في الوضعية الجزائرية، العنف موجود داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل في مختلف الجماعات الإسلامية، البعض منها لا يؤمن أصلا بالمسار الإنتخابي للوصول إلى السلطة، بل أفتى بكفر الجبهة الإسلامية للإنقاذ و اتباعها. أمير جماعة التكفير و الهجرة" (أحمد بوعمارة) المدعو (أحمد الباكستاني) وزع في عام 1991 نصا بعنوان : " الحجج الجلية في كفر اتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ "[3].

إن إستقالة الرئيس (الشادلي بن جديد) بتاريخ (11 جانفي 1992)، و حل المجلس الشعبي الوطني، و ظهور فكرة شغور منصب الرئاسة، إلى وقف المسار الإنتخابي في وقت تتهيأ فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ للدخول إلى البرلمان الذي سيطرت على الأغلبية فيه بـــ 188 مقعد يبين :

أولا : تأكيد وُجهات النظر القائلة بأن الوصول إلى السلطة لا يكون إلا بالقوة و حمل السلاح أي الطريقة الميكيافيلية، فالتغيير لابد أن يكون من فوق إذا أراد الإسلاميون الوصول إلى السلطة، ذلك أن ديمقراطية النظام العالمي الجديد يجب أن لا تعط للاسلاميين.فيكون " المد الإسلامي سبب التراجع عن الديمقراطية، و سبب التغاضي الأمريكي و الأوروبي عن الاستبداد و إنتهاك حقوق الإنسان"[4]،اليوم الساحة للجهاد المقدس، إذن تمت تزكية الجناح المتطرف الذي يرى في الديمقراطية" لعبة في أيدي الأنظمة ، و أن الأنظمة تلغى كل مسار ديمقراطي إذا لم يكن لصالحها"[5].

ثانيا : بمجرد إعلان توقيف المسار الإنتخابي، يتقرر بأن الجهاد شرعي و فوري طبقا لفتوى (يخلف شراطي)-مفتي الديار الجزائرية كما كانت تدعوه الجبهة الإسلامية للإنقاذ-، و(السعيد

---

[1]_ باحث نرويجي بالمعهد الدولي للسلام _ جامعة أسلو -.
[2]_ محمد مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة، المرجع السابق، ص 257.
[3]_ محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)،ترجمة د.م. سطوف، المرجع السابق، ص 229.
[4]_ نجيب الغضبان، التزامن بين التحول الديمقراطي و المد الإسلامي، موقع انترنيت :
http://www.Aljazeera.net/Books/2002/4/4-22-1.htm.
[5]_ عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية : الواقع و الآفاق، المرجع السابق، ص 6.

مخلوفي)-أحد أعضاء جماعة بويعلي وعضو مؤسس في الجبهة الإسلامية للإنقاذ- بدوره و في شهر فيفري يعلن عن الجهاد و لحساب حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت إسم تنظيم " الباقون على العهد".

جماعة الهجرة و التكفير، و في نفس الشهر، ترسل بيانا إلى معظم الصحف تطالب بقيام الدولة الإسلامية و إلا فإنها تعلن الجهاد، مع تأكيدها أنها تملك 16000 جندي و 860 مسدس رشاش و2700 مسدس أو أتوماتيكي[1].

ثالثا : إن قواعد اللعبة الديمقراطية تتضمن ما يمكن تسميته " الشرط الفاسخ" – على حد قول (سيف الدين عبد الفتاح)[2] – أي أن العقد بين الطرفين يبقى معلقا على شرط فاسخ يتمثل في إخلال أي منهما بإلتزاماته. توقيف المسار الإنتخابي هو الشرط الفاسخ في الوضعية الجزائرية، تدخل الجيش أعطى مصداقية أن عنف السلطة يولد سلطة العنف، على الأقل في ذهن من صوتوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأكثر من ثلاثة ملايين مصوت، يضاف إليهم من تكون لهم حقد و كراهية و بتعبير (ليلى داين)[3] من تعرضوا للعنف الذي ينتج عنه صدمة من أعراضها الحزن الشديد و الإحباط وغيرها من الأحاسيس التي تؤدي إلى رد فعل لا يحمد عقباه.

هكذا كان توقيف المسار الإنتخابي بمثابة الصدمة التي فتحت باب الإنتقال من العنف إلى الإرهاب و الارهاب المضاد، إنه الشرارة التي ستفجر القنبلة التي نبه لها (محمد السعيد)[4]-إمام مسجد الأرقم وأحد الاعضاء في الجبهة خاصة بعد إعتقال قادتها- في إحدى خطبة مشيرا إلى تلك المجموعات التي كانت تنشط حول الجبهة الإسلامية للإنقاذ للإستلاء على السلطة بالقوة.

إنه الإتجاه نحو إنفلات الوضعية و دخول الفوضى.

<u>المطلب الثاني</u> : إنفلات الوضعية.

إن إرادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جني النتيجة السياسية للأعمال الإرهابية، حتى تكون الخصم الفريد للسلطة و المفاوض و الناطق الوحيد جعلتها تتبنى محاولات توحيد الصفوف، إلا أن الأحداث ستكشف أن آلية التفكير القائمة على منطق الأنانية وحب الزعامة (أمير) و القيادة ستسبب في انقلاب الوضعية لتصبح الجبهة في قفص الإتهام، إنها من يمارس الإرهاب فيتسع بذلك مدى القول بأن" توقيف المسار الإنتخابي هو من أجل الحفاظ على المسار الديمقراطي" بتعبير (خالد نزار)[5]،خاصة بعد أن تم إختراق الجماعة الإسلامية المسلحة من قبل مصالح الأمن السري.

1- محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)،ترجمة د.م.سطوف،المرجع السابق،(ص ص 220-252).
2- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية: رؤية من خلال الحدث الجزائري(من كتاب: الأزمة الجزائرية)، المرجع السابق، ص 110.
3- محمد مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة،المرجع السابق،ص249.
4- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون، المرجع السابق، ص 50.
5- علي هارون، مذكرات اللواء خالد نزار، المرجع السابق، ص 209.

إن آلية التفكير هذه، اتضحت في العديد من المرات قبل وقف المسار الانتخابي و بعده من ذلك :

أولا : بتاريخ 29 أفريل 1991، مجلس الشورى يجتمع و يصدر بيانا مفاده " جميع القرارات و التصريحات السياسية التي تهم مستقبل الحزب لن تصدر، من الآن فصاعدا إلا عن مجلس الشورى"[1]. في إشارة إلى مختلف التصريحات التي أدلى بها رئيس الحزب دون العودة إلى المجلس.

(بشير فقيه) يقف الند (لعباسي مدني) و يقرأ في إجتماع مجلس الشوري (23 ماي 1991) بناءا على مجموعة من الأوراق وزعت على ممثلي المكاتب الجهوية : " القرارات التي تصدر من عباسي فقط هي التي ستطبق..."[2].

الصراع يزداد حدة و يخرج عن إطاره الداخلي،(أحمد مراني) و (الهاشمي سحنوني)-أعضاء مجلس الشورى-، و مباشرة على التلفاز " عباسي رجل خطير"[3] (أحمد مراني) يضيف : " لقد أفسدتنا السياسة"[4]، و يذكر في تصريح له إختراق الجزأرة للحزب، و استغلال رموز الحركة الإسلامية ولاسيما (أحمد سحنون) الذي قـــال : " أهميتي تظهر فقط عند الإمضاء". (ملحق 10)

ثانيا : إن رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عباسي مدني)، اعتبر تأسيس حركة المجتمع الإسلامي (حماس) خنجر زرع في الظهر، كما اعتبر ندائها لتأسيس رابطة للمنظمات الإسلامية إرادة للتمزيق باسم التوحيد لتعلن بذلك حرب المآذن و المواقع (عبد الله جاب الله) نفسه تحول من نصير عنيد لوحدة الصفوف (وثيقة وزعت في أوت 1990 تدعو للوحدة)[5] إلى مدافع أكبر عن التعددية الإسلامية.

(أحمد مراني) يفسر ذلك بسيطرة تيار الجزأرة على رابطة الدعوة الإسلامية (ملحق10) التنافر بين أجنحة الحركة الإسلامية يزداد حدة بين الجزأرة و الإخوان حيث اعلنت " النهضة عدم ثقتها في رابطة الدعوة الإسلامية بسبب سيطرة تيار الجزأرة عليها بقيادة (محمد السعيد)[6].

إن أمر التنافر و التناحر يتضح أكثر عقب وقف المسار الإنتخابي حيث صرح أحد قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عبد القادر بوخمخم) : " بأن وساطة نحناح في الإضراب السياسي أدت إلى اعتقال الشيوخ...، و لنا أدلة قاطعة و مدونة تثبت أن هاذين الرجلين (محفوظ نحناح، و عبد الله جاب الله) وافقا على إبعاد الإسلام عن مسرح الحياة، و هما كذلك من ثبتا أركان النظام الإنقلابي"[7].

فهل هذا يعني أن الصدام صدام مصالح و ليس صدام ايديولوجيات ؟.

1- أوردها عبد القادر حريشان، الانقاذ و السلطة (1988 – 1992)، المرجع السابق، ص 115.
2- نفس المرجع السابق، ص 29.
3- بشير فقيه يؤكد مقولته في تصريح له، أنظر ملحق 10 .
4- الطاهر لعبيدي، أقوال على ذمة أصحابها ، المرجع السابق، ص 37.
5- محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الارهاب لهدم الجزائر)،ترجمة د.م.سطوف، المرجع السابق، (ص ص 304-306).
6- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق، ص 96.
7- حوار مع عبد القادر بوخمخم، رسالة الأطلس، العدد 419، من 20 إلى 26 أكتوبر 2002، ص 05.

ثالثا : إن محاولات توحيد اجنحة الحركة الإسلامية تكلل بالفشل، وثيقة ندوة وهران تؤكد ذلك (ملحق11)، يقول (محمد كرار) – عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ-: " لم يستطع الإسلاميون من الإنتصار على أنفسهم في معاركهم الداخلية"[1]، الأمر يزداد تعقيدا فيما يتعلق بالشرعية الدينية للنشاط الحزبي، فالأفغان العرب يعتبرون منهج الجبهة الإسلامية للإنقاذ كفر[2]،جماعة (مصطفى بويعلي) نفسها تتحفظ من العمل الحزبي.

في إطار هذا المنطق المهيمن على الجماعات الإسلامية تعقدت وضعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سعيها لجني الفوائد السياسية للأعمال الإرهابية.

و أول مظهر لذلك تجسد في البيان الثاني لـــ (عبد الحق العيادة) على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة (أكتوبر 1992 – ماي 1993)، إذ يقول : " هؤلاء (أي قادة الجبهة) الذين يرسلون سياسيين لأروبا يجمعون المال، يتكلمون باسم المجاهدين، نقول لهم : ابتداءا من الآن، لن يكون مسموحا لأحد أن يطلق التصريحات، أن يدعي تمثيل المجاهدين، أو إنجاز إتفاقات وصفقات..." و يضيف : ".... لقد شاركوا في الإنتخابات و لم يأبهوا لنصائحنا...".[3]

رغم ذلك، الجبهة الإسلامية للإنقاذ حققت التوحيد مع الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) فيما عرف بـــ " بيان الوحدة و الجهاد و الإعتصام بالكتاب و السنة" بتاريـــخ 13 مـــــــاي 1994 (ملحق 12)حركة الدولة الإسلامية بقيادة (السعيد مخلوفي) توقع البيان، إنه إحتفال الولاء.

إن أهم ما جاء في البيان أن الوحدة تتم في إطار الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) (النقطة الخامسة)، و تبني مبدأ : " لا حوار، لا هدنة، لا مصالحة، لا أمان، و لا ذمة مع هذا النظام المرتد " (النقطة الثانية)،لاحقا (محمد السعيد) مؤسس الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) يضع نفسه تحت تصرف الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، ضريبة بيان الوحدة يدفعها الشعب بـــ 7473 ضحية (سنة 1994)[4].

طبقا للنقطة السادسة لبيان الوحدة، الجماعة الإسلامية المسلحة تعتبر الإطار الوحيد للجهاد مما سيجعل الذراع العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ (AIS) – تأسس إثر رفض الهيئة التنفيذية في الخارج لبيان الوحدة (رابح كبير) – موضع عقوبات دموية، كما أن الوحدة نفسها تتصدع بنفس آلية التفكير (حب الزعامة و استخدام العنف) فالجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة (جمال زيتوني) المدعو (أبو عبد الرحمان) يتهم كل من (عبد الرزاق رجام) و (محمد السعيد)[5] بالمناورة لحرف (GIA) الجيا

---

[1]- الطاهر لعبيدي، أقوال على ذمة اصحابها، المرجع السابق، ص 26.
[2]- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون، المرجع السابق، ص 28.
[3]- أوردها محمد عصامي، في عمق الجحيم(معول الإرهاب في الجزائر)،ترجمة د.م.سطوف، المرجع السابق، ص 310.
[4]- عبد الرزاق معيزة،الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب،مجلة الجيش،العدد473،ديسمبر2002،ص22.
[5]- إستلما الحزب (FIS) بعد ايقاف عبد القادر حشاني و رابح كبير فيفري 1992.

عن خطها و استلام زعامتها، فتتم تصفيتهما،نفس القائد (جمال زيتوني) يحاكم و يصفي (عز الدين باعا) أحد قادة الحركة الإسلامية المسلحة[1]. (يعترف جمال زيتوني نفسه بذلك).

حملة التطهير و التصفية و الإختلافات العقائدية ستؤدي إلى مقتل (جمال زيتوني) بتاريـــخ 16 جويلية 1996 و يعتقد بأن العملية من تدبير جماعة الجزأرة إنتقاما لمقتل (محمد السعيد) و (عبد الرزاق رجام)، لكن تصريحات (علي بن حجر) قائد" التنظيم المسلح الرابطة الإسلامية " تؤكد أنه من دبر الكمين. المهم أن التصفية كانت داخلية، و اخيرا تتوج هذه الحملة بظهور الجماعة السلفية للدعـــوة و القتال سنة 1998 تحت إمرأة (حسان حطاب) الذي إنشق عن الجيا[2] (GIA) الجماعة الإسلامية المسلحة .

إذا كان هذا جزء من الوضع الداخلي للجماعات الإسلامية (التصفيات، محاكمات، عقوبات ...)، فإن ما يحدث من تخريب و تهديم، و إغتيال و تفجيرات و غيرها من الأعمال في ظل شعارات : " الأوامر الأسمى في إزالة المنكرات العظمى" – فتوى عنتر زوابري –، " لا للحوار، لا للمصالحة، نعم للدم و التخريب" – مبدأ عمل أوكال رشيد خليفة عنتر زوابري على رأس الجيا (GIA)– تصبح أمورا عادية.

إن مثل هذه الوضعية، هي التي جعلت من توقيف المسار الإنتخابي بدافع الوفاء لروح الديمقراطية و مواجهة خطر إنهاير الدولة الوطنية – بتعبير (محمد تواتي)[3] –، و الدفاع عن الحق المغتصب و الجهاد من أجل إقامة الخلافة الإسلامية يلتقيان في نقطة واحدة هي قتل الأبرياء، و الشكل الآتي يوضح مسار الإنتقال من العنف المسلح إلى الإرهاب.

إن الوصول إلى هذه النتيجة كان في ظل فراغ سياسي و إقتصادي و إجتماعي و ثقافي شكل بيئة ملائمة لنمو الإرهاب و تطعيمه إلا أنه إذا كانت مختلف هذه الجماعات والتيارات قد جعلت من الإسلام شعارها،و من وقف المسار الانتخابي حجتها ،فهل هذا يعني أن تكون أولى المناطق المستهدفة تلك التي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أكبر النسب؟.و يمكن أن ينهار بناء التحليل كله إذا تم تصديق رواية مسؤول الأمن السابق (محمد سمراوي)[4] بقوله بأن الجماعة الإسلامية المسلحة من إنشاء مصالح الأمن بقيادة الرائد (قطوشي مراد)،فيصبح السؤال لماذا؟!

[1]_ يمكن الرجوع إلى :* محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، المرجع السابق، (ص ص 320-322).
*يوسف أمين، محاولات فاشلة لتوحيد صفوف المسلحين، أخبار الأسبوع، العدد 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002، ص 6.

[2]_ للتفصيل حول التصفيات الداخلية بشهادة (مصطفى كرطالي) أمير كتيبة الرحمان و شهادة (علي بن حجر) يمكن الرجوع إلى محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة، (ص ص 223 – 242).

[3]_ اللواء محمد تواتي، الجيش الوطني الشعبي في مواجهة خطر إنهيار الدولة الوطنية، مجلة الجيش، العـــدد 473، ديسمبـــر 2002 (ص ص 15-20).

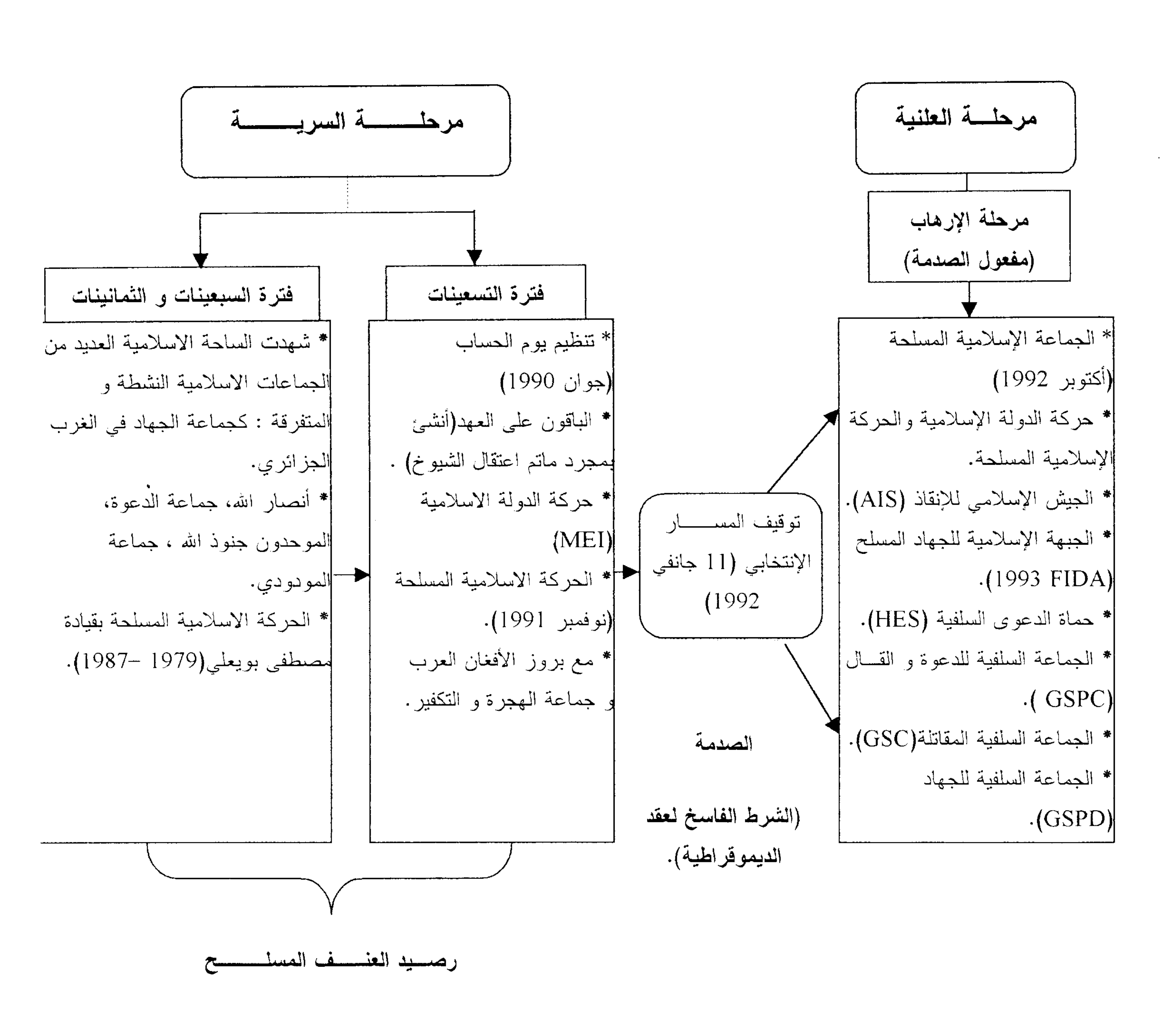
[4]_حصة الجزيرة ،برنامج تحت المجهر،موقع انترنيت:
http:// www.Aljazeera.net/programs/under-scope/Artricles/2001/8/8-6-1.Htm.

يقول (جون توركنستون) (Jon Torekensten):

" إن ما تقوم به العديد من الأنظمة حول هذا الموضوع (أي الإرهاب) يشبه حالة الطبيب الذي يحاول تقديم مسكنات لمريض يعاني من مرض السرطان، هذه المهدئات تقضي على أعراض المرض، و لكنها لا تساهم في علاج جوهره، و لذلك فإن المريض لا يشفى"[1].

فهل هذا ما يفسر استمرارية العمليات الإرهابية في الجزائر طيلة عشرية كاملة ؟ ثم ما هي أهم الروافد التي يتغذى منها الإرهاب كظاهرة تمتد فروعها و مظاهرها في العديد من المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ؟.

[1] ـ محمد مصدق يوسفي ، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة، المرجع السابق، ص 255.



مسار الإنتقال من العنف المسلح إلى الإرهاب.

المبحث الأول : استراتيجية السلطة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول : تحجيم الإرهاب

تم توقيف المسار الإنتخابي، و أعلنت حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا بتاريخ 9 فيفري 1992 طبقا للمرسوم الرئاسي (92 – 44) – ستمدد حالة الطوارئ إلى اليوم – الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحل بتاريخ 5 مارس 1992[1]، الباب فتح واسعا للجناح المتطرف و العمل السري، السلطة تختار استراتيجية تحجيم الإرهاب أي تطويق الإرهاب و محاصرته و تصغيره و يتضح ذلك من خلال :

أولا : المواجهة العسكرية، فكل قوات الأمن تشارك في مكافحة الإرهاب (الشرطة، الدرك الوطني، الجيش الشعبي الوطني، الحرس الجمهوري)، و منذ 1993 تتشكل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر بـــ 15 ألف عضو ليتضاعف العدد و يصل إلى 60 ألف عضو سنة 1998، يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بقوة 100 ألف فرد 1997، و قوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100 ألف عضو، الكل مسؤول عن الأمن الوطني[2] . رئيس الدولة (محمد بوضياف) يقول : " إنه مستعد لإرسال 10 آلاف جزائري إلى الصحراء، إذا كان ذلك سينقذ الجزائر"[3].

أنشئت المراكز الأمنية في أقصى الصحراء (10 فيفري 1992) وما كتب عنها فضيع (أنظر ما كتبه رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ملحق 13)، و لم يتم إغلاق آخرها إلا في نهاية عام 1995، حملة الإعتقالات التي انطلقت قبل توقيف المسار الإنتخابي تزداد تصعيدا لتضم هذه المعسكرات قرابة 12 إلى 15 ألف مناضل و متعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) يضاف لها ما عرف بالإعتقال السري، و ما ورد عن حالات التعذيب و سوء المعاملة، و حالات الإختفاء التي اضطلعت فيها قوات الأمن، و الوفيات المشبوهة، على الأقل كل هذه المؤشرات و من وجهة نظر المعهد الدولي للسلام هي مبررات لوجود الإرهاب[4] .

ثانيا : المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 لمكافحة التخريب و الإرهاب ينص على توجيه اتهامات لأولئك الذين يلجأون للعمل الارهابي، أو يشجعونه أو يساعدونه أو يدعمونـــــه و العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي ضمن هذا الإطار تكون إما بتشديدها أو بمضاعفتها كما تتم متابعة القاصرين (16-18 سنة) و تمدد مدة الحبس الإحتياطي إلى 12 يوم. هذا المرسوم

---

[1] بموجب (المادة 33) من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989، و هو نفس القانون الذي سمح بوجودها.

[2] عن الإحصائيات يمكن الرجوع إلى منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، موقع انترنيت :
http://www.fidh.imaginet.fr/Rapports/flRap.http.

[3] محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، المرجع السابق، ص 106.

[4] لتأكيد المعطيات يمكن الرجوع إلى : * عدلان شكيب، سياسة السلطة مع الجماعة المسلحة، أخبار الأسبوع، العدد 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002.
* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تقرير المرصد الوطنـــي لحقـــوق الانســـــان (1994- 1995)، المرجع السابق.

وصفه (الدكتور أيمن ابراهيم الدسوقي)[1] بأنه " سيئ السمعة" أما (عبد الحميد الابراهيمي) فيرى بأنه نسخة مشددة من مرسوم (14 أوت 1941) لحكومة فيجي الفاشية في فرنسا"[2].

المهم أن هذا التشديد في العقوبات دعم بمرسوم آخر بتاريخ 19 أفريل 1993 و المتضمن الإجراءات التقنية لإيقاف العنف.

التطويق يزداد حدة بالمرسوم الرئاسي رقم (92-320) المؤرخ في (11 أوت 1992)، (المادة 03) منه تنص : " يمكن إصدار إجراءات لتعليق النشاط أو للغلق ضد أي شركة أو جهاز أو مؤسسة أو منشأة مهما كانت طبيعتها أو مهمتها عندما تعرض هذه الأنشطة للخطر النظام العمومي...".

أما الأخبار ذات الطابع الأمني فتنشر فقط من طرف وكالة الأنباء الجزائرية طبقا للقرار الوزاري المشترك (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، وزارة البيئة و الإصلاح الإداري) بتاريـــخ 7 مارس 1994، و من ثم تم تعليق العديد من الصحف و إتخاذ إجراءات قضائية ضد العديد من الصحافيين[3]. و بإختصار "تمت مواجهة العنف بالعنف، و بالعنف المطلق و بنية الإستئصال، لكن هـــذا العنف لم يقف عند حدود القانون خاصة بعد أن رفعت السلطة شعار يجب نقل الخوف للطرف الآخر" [4]. فتم الإعتراف بأن الحل الأمني وحده لا يكفي و أن القوانين الصارمة وحدها لا يمكن أن تقضي على الإرهاب.

__ثالثا:__ إن تصريحات المسؤولين تعكس إستخفافا بالوضعية، قد يكون ذلك لغرض الطمأنينة أو لسوء التقدير.

* يقول (خالد نزار) : " ... لما أوقف المسار الإنتخابي، وضعنا كل الفرضيات، فرضية التخريب و حتى فرضية الإرهاب، لكن لم نكن نعتقد مطلقا أننا سنصل إلى المجازر في حق الأطفال"[5].

* رئيس الدولة (محمد بوضياف) يصرح في أفريل 1992 " إن الإعتداءات الحالية هي نتيجة إرتجافات وضع ستنتهي مع الوقت"[6] .

لكن الإرتجافات ستصل إلى حد إغتياله بتاريخ 29 جوان 1992.

* (العربي بلخير)، وزير الداخلية في حينه يقول : " الإعتداءات لن تستطيع أن تشكل سوى قضية أسابيع أو أشهر في أسوء الإحتمالات".[7]

1- أيمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة - الحصار - الفتنة)، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 71.
2- حوار مع (عبد الحميد الابراهيمي - ترأس الحكومة الجزائرية (1984 - 1988) ، حصة آراء، الونام الوطني في الجزائر، موقع انترنيت : http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/11-26.htm.
3- مثلا : اسبوعية "لوباتريون" (3 - 8-1994) منعت من الصدور السبب تدابير حالة الطوارئ، يومية "المستقل" (لمدة 12 يوما)، (اسبوعية "الحر" (13-11-1994) دون توضيح السبب و السلطة الآمرة.
4- عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية : واقع و آفاق، الأزمة الجزائرية، المرجع السابق، ص 6.
5- علي هارون، مذكرة اللواء خالد نزار، المرجع السابق، ص 129.
6- محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، المرجع السابق، ص 350.
7- نفس المرجع السابق، ص 350.

* الخطاب الرسمي و منذ الإنتخابات الرئاسية (نوفمبر 1995) أصبح يتحاشى مصطلح الإرهاب، ليستخدم مصطلح بقايا الإرهاب في حين أن المجازر الجماعية مستمـــــرة : 1996 (20 مجزرة)، 1997 (99 مجزرة)[1].

* " قائد أركان الجيش (محمد العماري) يعد بإنهاء الإرهاب في مدة شهرين ثم سنة و هو نفس الوعد الذي قطعه رئيس الحكومة السابق (أحمد أو يحي) أكثر من مرة، و لم يتحقق"[2]نفس الوعـــــد و من نفس قائد الأركان يصرح عام 2002 بوضع حد للإرهاب خلال شهر، و في الشهر ذاته، بـــل و في نفس يوم التصريح، تتحدث الصحف عن مجزرة بواد رايس من إرتكاب الجماعات الإرهابيـــة و حصيلة سنة 2002 قدرت بـــ 1800 ضحية[3].

المطلب الثاني : محاولات الإحتواء

في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه السلطة لتحجيم الإرهاب، حاولت إحتواء الأزمة الأمنية التي اتسع مداها من خلال ركيزتين أساسيتن ، و هما :

أولا : استنزاف الجماعات الإرهابية، بتخفيف النصوص التشريعية الخاصة بمكافحة الإرهاب، فبعد شهر التوبة الذي منحه الوزير الأول (بلعيد عبد السلام) غداه وقف المسار الإنتخابي، جاءت تدابير الرحمة طبقا لأمر (95 – 10) بتاريخ 25 فيفري 1995، و التي تضمنت تخفيضا للعقوبات (المادة 04) و الاستفادة من تدابير العفو (المادة 05)، بالإضافة إلى أحكام خاصة تضمنها (الفصـــل 03)، و عقب تدابير الرحمة مع الرئيس (ليامين زروال) و التي مست حوالي "2000 شخص"[4] جاء قانون الوئام المدني مع الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) إلا أنه حظي باستفتاء شعبي، و فاز بنسبة ساحقة 98.63 %، مما يفسر الرغبة في السلم و الأمن من قبل الشعب ، هذا القانون و طبقا للمرسوم التنفيذي له رقم (99 –08) المؤرخ في (13 جوان 1999) يعفي من محاكمة الأشخاص المورطيـــن و المتورطين في أعمال الإرهاب أو تخريب إذا ما سلموا أنفسهم، و الإستفادة من أحد التدابير التاليـــة الإعفاء من المتابعات، الوضع رهن الإرجاء[5] ، أو تخفيف العقوبات (المادة 02 منه). في نفس الوقت (المادة 41) منه تعفى من المسؤولية الأفراد المنتمين إلى الجماعات و المنظمات التي قررت إنهاء

---

[1]ـ إحصائيات إعلامية، موقع انترنيت :
http://www.Algeria.watch.org/MRV/2002/Bilan-massacres .

[2]ـ *رياض الصيداوي، صراعات النخب (دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر)، رسالة الأطلس، العدد 303 ، من 24 إلى 30 جويلية 2000، ص 14.*

[3]ـ *يمكن الرجوع إلى : * الشروق اليومي، العدد 471، 22 ماي 2002.*
** جريدة الأحداث : العدد 202، 31 ديسمبر 2002.*
** جريدة الخبر، بتاريخ 23 ماي 2002.*

[4]ـ *أوردها محمد مهدي نقلا عن الجنرال عبد الرزاق معيزة:*
Mohamed Mehdi, Terrorisme : les chiffres d'un général, le quotidien d'Oran, 27 Octobre 2002.

[5] ـ *يقصد بالوضع رهن الإرجاء : التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكد من الاستقامة الكاملة.*

أعمال العنف، مما يعني أن القانون في تعارض مع أحد مبادئه الأساسية و هو وجوب محاسبة مرتكبي الجرائم الفادحة، و قد يكون ذلك بسبب إتفاق الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) سنة 1997 الأمر الذي تفسره الجملة الإعتراضية في المادة 41 " إلا عند الإقتضاء".

و إذا كان صحيحا، أن هناك من " غرر بـهم" بتعبير تدابير الرحمة، أو "متورطين و مورطين" بتعبير قانون الوئام المدني و الذين استفادوا من إجراءات التوبة، فإن المشكلة الأشد قسوة تتجاذبها ثلاثة أسئلة :

الأول : ما مصير التائبين و المقدر عددهم بحوالي 8000[1] تائب ؟ و كمثال لمن استفادوا من العفو و صفة التائبين البعض منهم ترشح في قوائم احزاب سياسية لكن تم إقصائهم بحجة الخطر على النظام العام من قبل وزير الداخلية (السيد يزيد زرهوني)، وكذلك قضية التعويضات المتعلقة بهم طبقا لقانون 90-19 والتي تثير إشكاليات عدة.

الثاني : كيف يمكن تجنب كل الظلم الذي قد يقع تجاه الضحايا، و الذين قد يبحثون بأنفسهم عن الإنتقام ؟ .

الثالث : ما الذي يثبت أن من تخلى عن العمل الإرهابي الذي كان ينظر إليه على أنه عمل جهادي قد تخلى عن دوافعه العقائدية التي حصرها في التطرف الديني و التي جعلت منه إرهابـــــي – بمعنى آلية التفكير – ؟ ومثال ذلك شهادة الضابط الشرعي لـــ"كتيبة الموت" (المدعو عبد الحميد) الذي يذكر بأن الضمانات القانونية المقدمة لم تساهم في الإقناع بالتوبة بما لا يزيد عن نسبة 40% في كل الأحوال،ويشير إلى ضرورة الإقناع بالفتاوي (انظر ملحق 14).

ثانيا : إذا كانت التدابير القانونية تخاطب مباشرة الإرهابيين، فإن سياسة الحوار التي إتبعتها السلطة استهدفت إحتواء القوى السياسية في ظل تدهور أمني خطير، وصولا إلى التزكية مع أن الهدف نبيل و هو إيقاف العنف إنها التغطية السياسية بتعبير (محمد ابراهيمي).[2]

يقدم (هارولد ساندرس)* طريقة سمها " الحوار المدعم" يقترح فيها خمسة مراحل لبناء حوار فعال و هي :[3]

1- قرار الدخول في الحوار.

2- إيجاد علاقات مشتركة.

3- إيجاد رغبة في التغيير.

4- إيجاد سيناريو للتغيير.

---

[1]- *بالإضافة إلى 2000 تائب (وفقا لتدابير الرحمة)، استفاد ما يقارب 6000 شخص من قانون الوئام المدني، طبقا لما ورد في تصريح الجنرال معيزة.*

Mohamed Mehdi, Terrorisme : les chiffres d'un général, Op. cit.

[2] – *Mohamed Brahimi, Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle, Op cit, P124.*

[3]- *محمد مصدق يوسفي ، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة، نفس المرجع السابق، ص 255.*

* : هو باحث ودبلوماسي أمريكي .

5- تطبيق السيناريو المناسب.

بإسقاط هذه المراحل على مسألة الحوار الوطني، نجد أن أول مرحلة و المتعلقة بقرار الدخول في الحوار لم تتحقق، بداية كان طلب الحوار موجه من خطاب الطبقة السياسية حيث أن سبعة أحزاب طالبت بالحوار الوطني ليكون إعلان المجلس الأعلى للدولة في (14 جويلية 1992) عن جولات الحوار، غير أن الطرف الأساسي المعني بالصراع لم يدع للحوار لا في الجولة الأولى، و لا في الجولة الثانية (13 مارس 1993)، أما الجولة الثالثة (11 أفريل 1993) و الرابعة (25 ماي 1993) فلم تشارك فيها الأحزاب أصلا و اقتصرت على الشخصيات الوطنية و الجمعيات المدنية، و النتيجة كانت فشل الحوار الوطني، خاصة و أن غالبية الأصوات التي تنتمي إلى الجبهة في الداخل أعلنت رفضها الحوار مع السلطات الجزائرية أو الدخول في هدنة معها، و توعدت الأصوات السياسية التي تؤيد الحوار أو الهدنة بالموت.[1] لتتشكل لجنة عرفت بـــ "لجنة الحوار الوطني" (13 أكتوبر 1993) من ثمانية أعضاء على رأسها (يوسف الخطيب).

هذه اللجنة و إن نجحت في تجاوز المرحلة الأولى من نموذج (هارولد ساندرس) إذ توفر قرار الدخول في الحوار من جانبي الصراع، إلا أن الطرفان لم ينجحا في تعدي المرحلة الثانية أي إيجاد علاقات مشتركة، حيث كان هدف اللجنة الوصول إلى تعيين أشخاص لتمثيل الجبهة في ندوة الوفاق الوطني أما قياديي الجبهة فكان الهدف إطلاق سراحهم، الأمر الذي جسده رد فعل كل من (عباسي مدني) و (علي جدي) الأول قال: " من شروط المسؤولية الحرية"، و الثاني قال : " إننا لا نتحكم في لحانا و البستنا، فكيف نتحكم في الوضع العام للبلاد و نحن في السجـــن" [2]، إنها آلية التفكير نفسها لدى ممثلي السلطة و قياديي الجبهة، فاللجنة وضعت من شروطها ابقاء المشاركين تحت الاقامة الجبرية، و حتى الإتفاق بين اللجنة و شيوخ الجبهة، لم يتم تجسيده يقول (يوسف الخطيب) :" ما أجهله هو أسباب عدم إطلاق صراح ممثلي الإنقاذ للمشاركة في الحوار أو الندوة التي قاطعتها الأحزاب التي اشترطت حضورهم"[3].

إن قراءة أرضية الوفاق الوطني المنبثقة عن الندوة الوطنية المنعقدة بتاريخ 25-26 جانفي 1994، تبين نفس مسار السلطة في بحثها عن المشروعية بالدخول إلى مرحلة إنتقالية جديدة ووضع تنظيم جديد للسلطات (رئيس الدولة، الحكومة، المجلس الوطني الإنتقالي)، و على الرغم من أن مسألة الإرهاب تعد من أولوية مهمة الحكومة الإنتقالية إلا أن تسجيل غياب الأحزاب السياسية الرئيسية عن الندوة و لاسيما الطرف الأساسي في الصراع الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis) يعني أن المرحلة الأولى في نموذج (هارولد ساندرس) لم يتم تجاوزها، فتكون بذلك الندوة و حسب قول (محمد ابراهيمي)

1_ *منعم العمار، الجزائر التعددية المكلفة، المرجع السابق، ص 71.*
2_ *محمد تاملت، الجزائر من فوق البركان، نفس المرجع السابق، ص 131.*
3_ *محمد مصدق يوسفي، حوار مع (يوسف الخطيب)، رسالة الأطلس، العدد 229، من 22 إلى 28 فيفري 1999، ص6.*

"بحث عن تبرير للوضعية بشكل رسمي أكثر منه حقيقي"[1]، خاصة و أن مبادرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 جوان 1995، لم تلقى أي رد رسمي (ملحق 15) ، إن تفاوت المواقف بين طرفي الصراع حول مسألة الحوار[2]، من ناحية القبول تارة و الرفض تارة أخرى، يفسر انعدام الرغبة في التغيير و يبدو أن آخر مبادرة للرجل الثاني في الجبهة الاسلامية للإنقاذ (علي بلحاج)[3] بإعلانه إعتزال السياسة لكن بشروط، تخضع لنفس منطق التفكير، لكن هذه المرة لابد من الأخذ بعين الإعتبار ثلاثة متغيرات:

__أولا :__ مدى قدرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على التحكم في أطراف العمل المسلح، خصوصا و أن من بينها من لا يخضع لمرجعية الإنقاذ مثلا : الجماعة الإسلامية المسلحة.

__ثانيا__ : تشتت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الداخل و الخارج، مع تباين المواقف من ذلك قانون الوئام المدني.

__ثالثا__ : مدى إقتناع السلطة – القوة الفاعلة بداخلها – بفعالية اعتزال الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن فشل جولات الحوار الوطني، و ندوة الوفاق الوطني الأولى (جانفي 1994) و الثانية (14 سبتمبر 1996)، و حتى عقد روما الذي وصفته السلطة الجزائرية باللاحدث (جانفي 1995) لا ينف اهميتها في كونها محاولات سياسية تهدف إلى إيقاف العنف، كما أنها شكلت خطوة نحو التفكير الجماعي لتجاوز الأزمة ،والملفت للإنتباه أن مشروع أرضية الوفاق الوطني نظر إلى مسألة الإرهاب كنتيجة للأزمة المتعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد (المادة 10 و المادة 11)، و لا سيما في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية، فإلى أي مدى يمكن أن يكون تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بيئة ملائمة لنمو الارهاب ؟.

---

[1] ـ قدم محمد ابراهيمي تحليلا لمشروع أرضية الوفاق الوطني، و للتفصيل يمكن الرجوع إلى :
Mohamed Brahimi, le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle, op.cit (pp 143-165)

[2] ـ للتفصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : النذير مصمودي، الحوار الوطني في الجزائر (الجذور.. العوائق..الإحتمالات)، المجتمع ، العدد 1116، 13 سبتمبر 1994، (ص ص 28-30).

[3] ـ عن رسالة (علي بلحاج) المتعلقة بإعلانه الإعتزال بشروط يمكن الرجوع إلى :
* الشروق اليومي، بتاريخ 09 فيفري 2003، ص 03.
* الجزيرة، العدد 31، من 22 إلى 28 فيفري 2003،ص5..

المبحث الثاني : البيئة السوسيوإقتصادية لنمو الإرهاب

صرح الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) بأنه " لوعاش نفس الظروف التي مر بها الإرهابيون لحمل السلاح، و صعد الجبل مثلهم تماما"[1].

إن مثل هذا القول يستدعي معاينة الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية التي شهدت بداية العمليات الإرهابية، لكن في نفس الوقت لابد من ربط هذه الظروف بما يفسر إستمرارية الظاهرة إلى اليوم.

إن العلاقة بين التقدم الإقتصادي و الإستقرار السياسي هي علاقة طردية[2] ، "فالحكومة القادرة على توفير الشغل – على الأقل – لأصحاب الشهادات كما للذين لفظتهم المدارس لا تخشى معارضة سياسية يمكن أن تهد قاعدة وجودها"[3].

إن دائرة " الفتنة"[4] التي دخلها النظام السياسي الجزائري منذ حوادث أكتوبر 1988، وجدت بيئة اتساعها بتوفر عوامل النقمة الإجتماعية و التي ارتبطت بشكل كبير بالمتغير الإقتصادي و يتضح ذلك من خلال:

<u>أولا</u>[5]: في مجتمع يتميز بالخصوصية الشبابية، و بمعدل نمو سكاني يقدر بـــ 3.2 % و بوصول حوالي 325 إلى 350 ألف شاب إلى سوق العمل سنويا، نجد 8 % فقط منهم يمكن أن يتحصلوا على عمل، فمعدل البطالة لم يتعدى المراوحة (23 % – 30 %).

يضاف إلى ذلك أن الفترة من (1990 – 2000) سجلت فقدان 600 ألف منصب عمل، فالكثير من العمال تم تسريحهم تحت تأثير مخططات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و برامج إعادة الهيكلة و الخوصصة، ففي خمس سنوات فقط (1995 –2000) تمت تصفية 1500 مؤسسة و ذهب معها 300 ألف منصب عمل، مع آلاف من العمال تعرضوا للطرد التعسفي، و لم تشفع لهم قرارات العدالة الصادرة لصالحهم و التي تجاوزت 1900 حالة.و إن كانت القدرة على التشغيل لا تتجاوز 100 ألف منصب عمل في السنة مقابل 325 إلى 350 ألف طلب في سوق العمل ،فإن الإصلاحات

1– أحمد عليوة، هل تنسف تصريحات اللواء العماري إتفاق الهدنة ؟، الجزيرة، العدد 01 ، من 13 إلى 20 جويلية 2002، ص 05.
2– هذا ما أكده أنصار مدرسة المؤشرات منهم :(جون فيتش Johns fitch)، (و مارتن نيدلر Martin.c. needler)
3– محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1987، ص 80.
4– مصطلح الفتنة طبقا لقاموس المفردات السياسية يشير إلى القلاقل الداخلية الحادة التي يعقبها صراع مسلح.
5– إن مختلف الأرقام الواردة فيما أتى استنادا إلى المركز الوطني للإحصائيات. و يمكن الرجوع إلى :
** موقع انترنيت :*

http://www.sinistra.net/pib/upt/prolac/nuveip obef.html.
http://Membres.Lycos.fr/Alyo/textes/eco.html.
** سليمان الرياشي و أخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية)، نفس المرجع السابـــق (ص ص 225 – 421).*
** عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الإقتصاد الجزائري، ترجمة جريبيب أم الحسن، موفم للنشرو التوزيع، الجزائر 1999.*

الإقتصادية (التعديل الهيكلي) على الأقل في فترة أربع سنوات ألغت ما يزيد عن 500 ألف منصب عمل وأفرزت 985 مؤسسة مفلسة(أنظر الجدول أدناه):[1]

السنوات	عدد العمال المسرحين	عدد المؤسسات المفلسة
1994	20908	20
1995	236300	300
1996	100498	162
1997	162175	503
المجموع	519881	985

إذن من الممكن تصور النتائج الإجتماعية في ظل تدهور أمني، و نمط تنموي لا زال يعتمد بالدرجة الأولى على العائدات النفطية بدليل أن المؤشرات الإيجابية التي تم تحقيقها : فائض في ميزان المدفوعات و ارتفاع إحتياطات الصرف و انخفاض المديونية الخارجية، و التضخم، ناتجة بالدرجة الأولى عن تحسن أسعار المحروقـــــات و ليس نتيجة تحســــن أداء و فعالية المؤسسات الإنتاجية و التي لازالت تعاني من ديون تقدر بـــ 285 مليار دينار.

إن مثل هذه الوضعية في مظهرها العام لا تختلف إن لم تكن أسوأ- عن تلك التي شهدتها الجزائر قبل وقف المسار الإنتخابي، و منذ إتباع سياسية التقشف (1986) إثر إنهيار سعر النفـــــط و إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي، فإذا كانت سياسة التقشف تستند إلى التقليص من حدة نسبة الديون و التقليل من إستراد المواد الأولية، فإنها قد أتت ثمارها منذ سنة 1992 حيث أعلن رئيس الحكومة (سيد أحمد غزالي) إفلاس 400 مؤسسة، أما بالنسبة لخدمة الديون فقفزت في نفس السنة (1992) بنسبة 75 % في حين كانت قبلا 54.3 % (سنة 1987). فما الهدف من سياسة التقشف؟ ،كما أننا إذا أخذنا بمعدل النمو الإقتصادي في سنة 1986 هو 2.9 % و في سنة 2000 يقدر بـــ 2.4 %، نفس الشيء بالنسبة لمعدلات البطالة سنة 1987 (19.2 %) و سنة 1989 (23 %) ،أما سنة 2000 فقد قدرت بـــ 30 %.

بمثل هذه المعطيات يمكن فهم الخطاب التعبوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ و الذي تضمن : " لا تعايش بين الحق و الباطل، توفير العمل لكل البطالين، حل المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية جميعا" و لماذا قيل أيضا بأن :" الدين هو الملاذ الآمن لجماهير المحرومين"، خاصة في مجتمع لازال يعاني من الأمية و من ظاهرة الفقر حيث تقدر نسبة الفقراء بما يزيد عن 20 مليون فقير، و أن 7.2 مليون شخص يعيش تحت خط الفقر (بأقل من واحد دولار في اليوم).

و في محصلة الأمر و بتعبير (رياض الصيداوي) :" المذابح المروعة، استقطبت الشباب المهمش و العاطل عن العمل"[2]. إنه اليأس و الإحباط.

---

[1]- *بن الطاهر حسين ،انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر ،حوليات مجلة حول المغرب العربي والبحر الابيض المتوسط ،العدد 4،جامعة منتوري ،قسنطينة ، 2001 ،ص86.*

[2]- *رياض الصيداوي، صراعات النخب ، المرجع السابق، ص14.*

ثانيا : إن ظاهرة التفاوت الإجتماعي كانت مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي الذي اعتمد على الديماغوجيا و الشعبوية في معالجة الأوضاع، فأصبح من الصعب الإقتناع بها في ظل غياب نسق قيمي يقر بذلك، خصوصا و أن "قيمنا الحضارية تضع العدالة قبل الحرية في ترتيب القيم عكس الحضارة الغربية التي تضع الحرية قبل العدالة"، و تؤكد الأرقام " أن 10 % الأغنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا 6 % مما يعني أن المجتمع الجزائري في غالبيته هو مجتمع التهميش بتعبير (علي الكنز) و (عبد الناصر جابي)."[1]

هذا المجتمع يئس "سوء التسيير و التصرف منذ الإستقلال"، و لاسيما أمام إنتشار مظاهر مرضية من رشوة، محسوبية، علاقات زبونية، روح الإتكال، المضاربة. و كلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف و الترقية و التعيين في المناصب القيادية، هذا على الرغم من أن مبدأ المساواة أقره الدستور منذ 1976 (المادة 39)، و دستور 1989 (المادة 30)، و كذا دستور 1996 (المادة 29، و المادة 09)، يقول (بوعلام صنصال) – المدير العام للصناعة في وزارة الصناعـــــــة و إعادة الهيكلة – بتاريخ 19 ماي 2001 : " المسيرون يعينون زملاءهم فيما بينهم، أو يعينهم النظام دون أن يشترط فيهم مهارات و كفاءات..."[2]

إن مثل هذه الوضعية تولد ما يعرف بمصطلح "الحڤرة"[3] ، و التي تشكل رافدا مهما من روافد تغذية الإرهاب، و أمام تصريحات قد توصف بأنها تشاؤمية من قبل المتخصصين و المسؤولين، يمكن القول بأن الوضعية السوسيوإقتصادية لا تزال تشكل بيئة ملائمة لإحتضان الإرهاب. (ملحق 16).

ثالثا : إن معيار عدم المساواة / النمو الديموغرافي لا يخلف وحده العنف، بل مجرد بيئة ملائمة لنمو الصراع[4] ، كما أن الأخذ بمؤشر النمو الإقتصادي في علاقته الطردية مع الإستقرار السياسي لا يفسر لوحده وجود الإرهاب، و إن كان تدهور الأوضاع الإقتصادية و توقف عجلة النمو من شأنه أن يزيد في توتر الوضعية.

إن مثل هذا القول ينطبق على الوضعية الجزائرية، فإذا أخذنا بمؤشر المجازر كدليل لإستمرارية العمليات الإرهابية في علاقتها مع مؤشر النمو الإقتصادي بإعتباره أساس حركية الحياة السوسيوإقتصادية نجد : (شكل 1)

1- إن الفترة الممتدة بين (1996 –1998) توضح العلاقة العكسية بين زيادة معـــــدل المجـــازر و إنخفاض معدل النمو، و إن كانت العديد من الدراسات[5] ترى أن هذه العلاقة العكسية بين معدلات

---

[1]- علي كنز، عبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتابة إجتماعية جديدة، الأزمة الجزائرية، المرجع السابق،ص267.

[2]- محمد الميلي، الجزائر.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 271، سبتمبر 2001، ص 25.

[3]- مصطلح الحقرة: يشير إلى وضع يسلب فيه الشخص بالقوة جزءا من حقوقه و ممتلكاته أو كلها.

[4]- قدم (لويس مارتيناز) دراسة حول هذا الموضوع بعنوان (الحرب المدنية في الجزائر)، موقع أنترنيت :
http://www. MSN.Com/la guerre civile en Algérie- Karthala, 1998.Htm.

[5]– من ضمن الدراسات دراسة : أحمد فلاح العموش في بحثه (أسباب إنتشار الإرهاب) يقول : " إن المشكلات الإقتصادية تلعب دورا في دفع الأفراد إلى الإرهاب".

النمو الإقتصادي و إنتشار الفقر و البطالة من شأنها أن تخلق الإرهاب،إلا أن الوضعية الجزائرية لا يمكن تفسيرها بمعطيات الفقر و البطالة فقط لأن الفترة التي سبقت بروز العمليات الإرهابية (فترة االثمانينات مثلا) شهدت هي الأخرى زيادة لمعدلات البطالة و لنسبة الفقر مع إنخفاض معدل النمو لكن لم يكن هناك " إرهاب".

قد يفسر ذلك بعدم تراكمية النسق الإجتماعي و النسق الإقتصادي إذا تم الأخذ بمؤشر الإرهاب و ليس العنف، إلا أن تحليل الفترة الممتدة بين (1998 –2001) تسقط التحليل الأول القائم على العلاقة العكسية بين النمو الإقتصادي و عدد المجازر.

2- إن التناسب الطردي بين إنخفاض عدد المجازر و معدل النمو في فترة (1998-2001) يبين خطأ القول بأن تدهور الوضعية الإقتصادية من شأنه أن يخلق الإرهاب، فبالنظر إلى نسبة البطالة بإعتبارها مظهر من مظاهر الحياة السيوسيوإقتصادية نجدها بلغت نسبة 30% سنة 2000 و قدرت سنة 2001 بـــ 35% مقابل معدل نمو 2.4% سنة 2000 و 1.9% سنة 2001، في حين أن نسبة البطالة سنة 1997 – السنة التي شهدت ذروة المنحنى البياني بأعلى نسبة في عدد المجازر – قدرت بـــ 26.4% و بمعدل نمو قدر بـــ 1.3%.

إن معاينة كرونولوجيا الأحداث السياسية في الجزائر خلال فترة (1998 –2001) يبزز محطتين أساسيتين من شأنهما أن يفسرا إنخفاض عدد المجازر بالرغم من إنخفاض معدل النمو الإقتصادي و هما : إتفاق الهدنة الموقع من قبل الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) سنة 1997، و قانون الوئام المدني 1999.

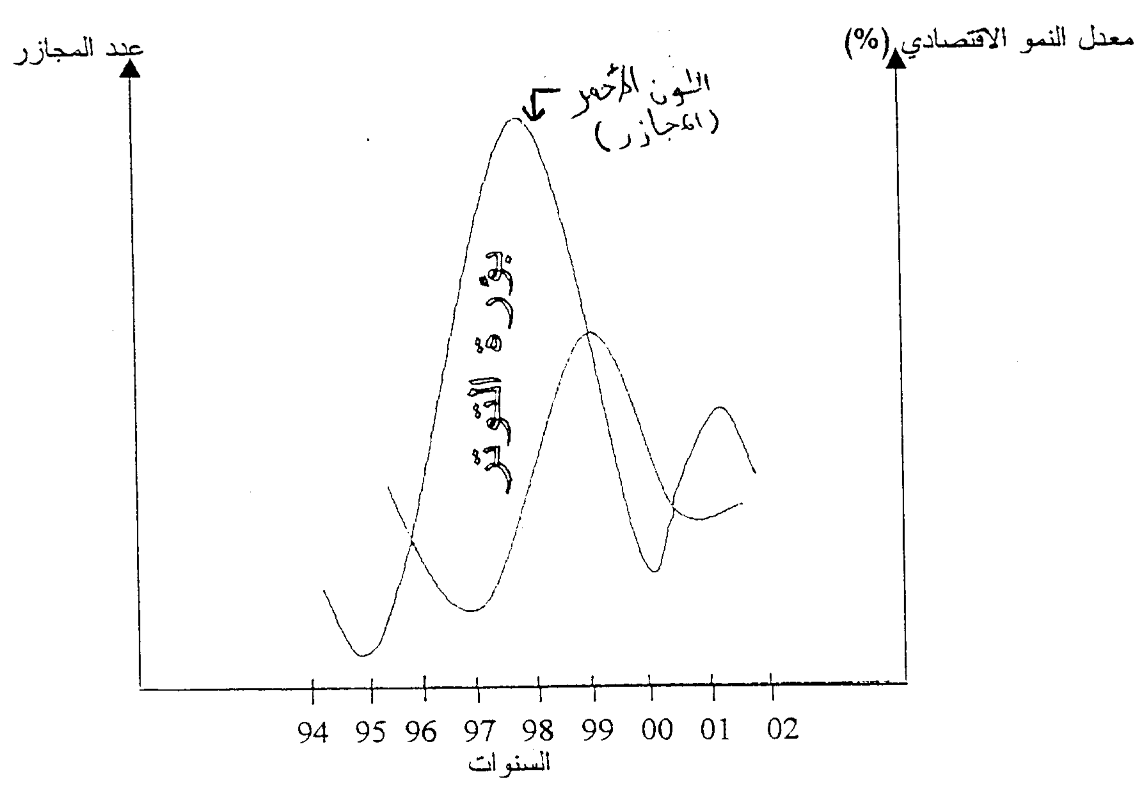
رابعا : إذا أسقطنا فرضية النص العقيدي، يتسع مدى كون تدهور الوضعية الإقتصاديـــــــــــة و الإجتماعية من أسباب الإرهاب فترة (1996-1998) تؤكد ذلك كما أن معاينة فئات الجماعات الإرهابية تبين أن معظمهم من فئة الشباب الذين يعانون من أوضاع إقتصادية و إجتماعية متـــــدهورة و كمثال لذلك الجماعة الإرهابية التي تم القبض عليها في أوت 2002 المسؤولة عن العديد من العمليات الإرهابية داخل الجزائر العاصمة (معظمهم من مواليد السبعينات الذين لفظتهم المدرسة)[1] كما أن معظم أعضاء كل من الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) وحركة الدولة الإسلامية (MEI) و الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) تتراوح أعمارهم بين 20- 30 سنة و ينحدرون من أوساط إجتماعية فقيرة.[2]

---

[1]- سلمان جمال من مواليد 1980، عوار محمد من مواليد 1978، صدوقي محمد من مواليد 1978، و هؤلاء أمثلة لفئة الشباب الذين لفظتهم المدرسة (نقلا عن حصة تلفرية جزائرية بثت في أوت 2002)، و يضاف إلى هذه الفئة من يعانون من الإدمان بسبب المخدرات و كذا أوجه المافيا التي لحقت بالجماعة الإسلامية المسلحة، و ذلك بشهادة (مصطفى كرطالي) أمير كتيبة الرحمان. (للتفصيل يمكن الرجوع إلى جريدة الحياة بتاريخ 8 فيفري 2000، أو مرجع : محمد مقدم، الأفغان الجزائريون، المرجع السابق، (ص ص231-242).

[2] *-Benjamin Stora, la guerre invisible (Algérie années 90), op.cit, p19.*

إن البيئة السيوسيوإقتصادية لنمو الإرهاب في الجزائر تمثلت في العديد من المظاهـــر كإنخفاض مؤشرات التنمية، و تناقض الإستثمار، زيادة معدلات انتشار ظاهرة الفقر، مع آفات أخلاقية جسدتها الرشوة و السمسرة و العمولات الأمر الذي ترتب عنه غياب لمفهوم " العدالة" و إهتزاز لمصطلح "المواطنة"، و المخطط التالي يوضح ذلك : (شكل 2)



شكل 1 : محنى بياني يوضح علاقة معدل النمو الإقتصادي بعدد المجازر.

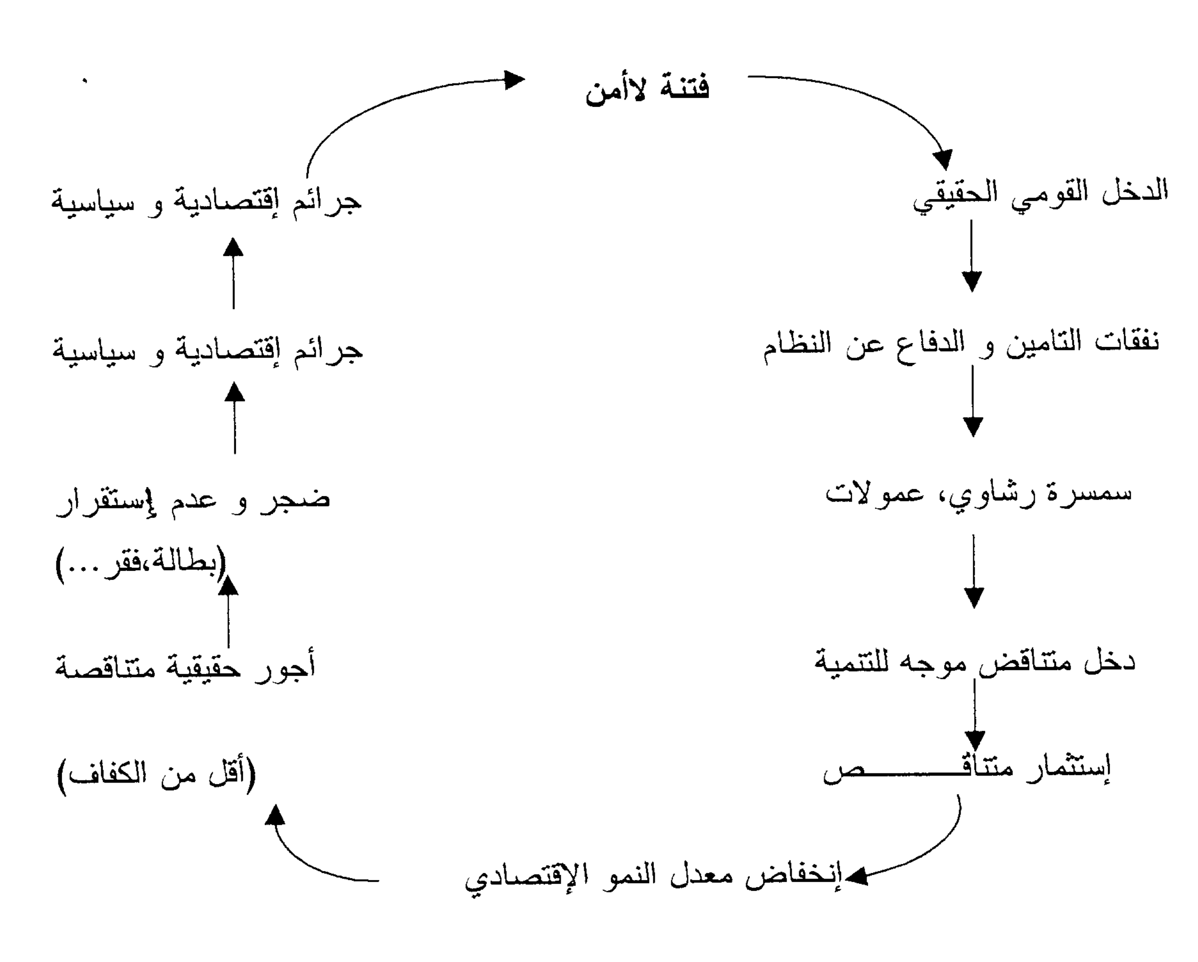
- فترة (1996- 1999) تبين العلاقة العكسية بين زيادة عدد المجازر و إنخفاض معدل النمو الإقتصادي.
- فترة (1999- 2001) تبين علاقة طردية بين إنخفاض عدد المجازر و إنخفاض معدل النمو الإقتصادي (على الرغم من زيادة معدل البطالة و نسبة الفقر).
- معطيات المنحنى البياني:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المجازر	6	20	99	46	20	13	30	23
معدل النمو	/	%3.8	%1.3	%5	%3.2	%2.4	%1.9	%2.1

ملاحظة :

* أرقام المجازر تم أخذها إستنادا إلى إحصائيات إعلامية(المنحنى باللون الأحمر)، موقع إنترنيت : http://www.Algeria-watch.org/MRV/2002/Bilan-massacres.

* معدل النمو الإقتصادي إستنادا إلى المركز الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تمت الإشارة إلى المرجع سابقا.(المنحنى باللون الأزرق).



شكل 2 :

مظاهر البيئة السوسيو إقتصادية لنمو الإرهاب

المبحث الثالث : البيئة الثقافية لنمو الإرهاب

إن البيئة الثقافية التي احتضنت نمو الإرهاب في الجزائر ، تجسدت في تسييس النقاش حول عناصر الهوية الوطنية من : دين ولغة وإنتماء حضاري (أي الإسلام والعربية والآمزيغية).

هذه الوضعية ناتجة عن عدم تحديد طبيعة العلاقة التي تربط كل من السلطة السياسية وكذا التيارات السياسية بهذه العناصر، وهذا على الرغم من أنها ثوابت وطنية تجاوز التشكيك فيها ليس منذ الإستقلال وإنماقبل ذلك ، ثم إن مختلف إقتراحات حل الأزمة الجزائرية تؤكد على جعل الأبعاد الثلاثة للشخصية الوطنية (إسلام، عروبة، أمازيغية) ضمن المبادىء الأساسية ، وذلك لدى مختلف أطراف الصراع ، فأرضية الوفاق الوطني 1996 كمحاولة من قبل السلطة لتجاوز الأزمة تضمنت 13 مادة تتعلق بإحترام المكونات الآساسية للهوية الوطنية: إسلام، عروبة، أمازيغية (من المادة 17 إلى المادة 29).

ووثيقة أرضية روما (ماعرف بالعقد الوطني) على الرغم من أن السلطة وصفتها باللاحدث إلا أنها جعلت من إحترام العناصر المكونة للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة من القيم و المبادئ الأساسية (المادة 11 من الوثيقة) ، وفي الإقتراح المنفرد للجبهة الإسلامية للإنقاذ (جوان 1995) نفس التأكيد (المبدأ الثاني من الإقتراح).إن مثل هذا الإجماع على عناصر الهوية الوطنية يجعلنا نتساءل عن ماهية المشكلة في الهوية الجزائرية ؟ !.

المطلب الأول : الدين (الإسلام)

في دراسته (للدين و الهوية) يرى (علي الكنز) بأن هناك أربعة نماذج أو ممارسات للإسلام وهي :[1]

1- الإسلام الشعبي : و هو التدين الشعبي، و يتكيف مع دعاة التغيير الإجتماعي، ويعتبر منظم الإندماج داخل الحركة الإجتماعية.

2- الاسلام الأرثودوكسي: أي التقليدي و هو تاريخيا نتاج جمعية العلماء المسلمين و هو يرتبط أكثر بالممارسة المعرفية للنصوص المقدسة (إسلام رجال الدين).

3- الإسلام غير المرئي: و هو مفتوح فقط للأتباع الأصوليين، و هو يحاول الإبتعاد عن الحياة اليومية و الإعتزال داخل الحياة الروحية.

4- الإسلام السياسي : أو الوصولي، و ارتبط ظهوره بفشل التجارب الوطنية و التنموية مما يعني بأنه نموذج حديث.

[1] _ علي الكنز ، حول الأزمة (5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي)، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، (ص ص 62-63).

بناءا على ذلك، فإنه عند ما يرد في الدساتير الجزائرية أن الإسلام دين الدولة (المادة 02) و يضاف في ديباجة دستور 1996 الإسلام مكون من مكونات الهوية الوطنية، فإن هذا يعني أن الإسلام يدخل ضمن المجال الرسمي للدولة، فيكون نموذج الإسلام الشعبي قد تم تجاوزه.

و عندما يرد في (المادة 42) من دستور 1996 "لا يجوز للأحزاب السياسية أن تتأسس على أساس ديني" فهذا يعني أن النموذج الرابع تمت محاصرته.

و إذا كان النموذج الثالث قد إعتزل في الحياة الروحية فإن النموذج الثاني، يجد نفسه ضمن الوظيفة الاستشارية من خلال المجلس الإسلامي الأعلى.

تحصيل حاصل تمت مصادرة الدين، مما يعني ووفق الدراسة التي قام بها (ثنيو نورالديــــن) " ... إن هذه المصادرة تفضي إلى تسييس مسألة الهوية – هنا الدين الإسلامي- لأنها تحتاج من المطالبين بها ضرورة إخراجها من الحيز العام القانوني الرسمي إلى الحيز الإجتماعي الخاص"[1].

في المقابل، فإن النموذج الرابع أي الإسلام الوصولي و الذي وجد تمثيله في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وقع في جدلية المواجهة بين الرمزية الدينية و الرمزية العقلانية، مما أدى إلى القول بأن فشل التنمية الوطنية و مشروع بناء الدولة الوطنية هو السبب في ظهور الوصولية.إذن الخلط قائم بين فهم النص العقيدي و ديناميكية الممارسة الدينية على مختلف المستويات (سياسيا، إقتصاديا...)، سواء تعلق الأمر هنا بالسلطة السياسية أين لا تتضمن الدساتير مادة تتعلق بكون الإسلام مصدر التشريع او بالتيارات الإسلامية المطالبة اليوم بديناميكية الممارسة الدينية.

إنها الثغرة التي تجسد فيها الخطاب الشعبوي و التعبوي للجانبين.

المطلب الثاني : اللغة (العربية)

إن اللغة ليست مجرد وسيلة إتصال و إنما مقوما من مقومات الشخصية الوطنية، و منه جاءت (المادة 3) من الدستور (1996) لتنص : اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، و في دباجته العروبة أحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية، و لهذا لا يجوز للأحزاب السياسية أن تقوم على أساس لغوي (المادة 42).

إنه سجل حافل من التشريعات التي تنص صراحة على ضرورة الحفاظ على اللغة العربية منذ بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس كمشروع برنامج عمل مصادق عليه من المجلس الوطني 1962، اللجان الخاصة بإصلاح التعليم (1969 –1970)، وصولا إلى قرار تعريب الإدارة الصادر سنة 1971 و قانون تعميم استعمال اللغة العربية المصادق عليه من قبل

---

[1]ـ ثنيو نورالدين، الدولة الجزائرية .. المشروع العصي، المرجع السابق، ص 191.

المجلس الشعبي الوطني قبل أزمة 1992، و أعيد النظر فيه سنة 1996 – بطلب من الرئيس (ليامين زروال) – و تمت المصادقة عليه بالأغلبية الساحقة من قبل المجلس الوطني الإنتقالي[1].

غير أن التطبيق لا يعكس النص، الحجج في ذلك مختلفة منها :

* القانون – قانون التعريب– سيضر بالمصالح الإقتصادية للجزائر في علاقاتها الدولية.

* إن إستعمال اللغة الأجنبية في التعليم العالي و البحث العلمي أقوى و أثرى على الأداء.

يقول (علي هارون) – عضو المجلس الأعلى للدولة – : " قررنا تجميد تعميم التعريب لأن بعض البنوك الألمانية هددت بقطع علاقاتها معنا إذا تم التعريب"[2].

و يرُدُّ (عبد العزيز بلخادم)– وزير الخارجية الحالي– بقوله : " ... لا يحق لغيرنا أن يتدخل في شؤوننا فكيف إذا تعلق الأمر ببنك يتدخل في شؤون دولة بكاملها فهذا عار..."[3].

أما عن إستخدام اللغة الأجنبية في البحث العلمي كحجة ثانية لمحدودية اللغة العربية، فيؤكد (الدكتور محمد كشود)[4]، بأن العيب في الأفراد الباحثين و ليس في اللغة في حد ذاتها،بدليل أن معظم الباحثين في مجال المعلوماتية يؤكدون بأن اللغة العربية هي المؤهلة أكثر من غيرها لإحتواء هذا العلم، و يلخص (الدكتور عبد العزيز العاشوري) رده على مثل تلك الحجج الدالة على الإستهانة باللغة العربية بقوله : " يعتمدون على إثبات الشيء في الشيء نفسه، بل يصبح في نفس الوقت، الدليل والمدلل عليه و النتيجة أمر واحد" [5].

إن مثل هذه الحجج قد تدخل في إطار المقاومة المعلنة لسياسة التعريب، لكن الأخطر هي تلك المقاومة غير المعلنة، و التي من أبرز أساليبها على حد تعبير (الدكتور جمال لعبيدي) الدفاع عن الإزدواجية، و إستغلال موضوع اللغة العربية الشعبية، الأمر الذي أضفى صفة العشوائية على عملية التعريب، و أبرز مشكلة التوظيف نتيجة عدم التفاعل بين نظام التكوين و نظام الإنتاج، و هذا ما عبر عنه طلبة التعليم المعرب في شعاراتهم و إحتجاجاتهم :" يجب أن تكون العربية لغة الخبز، أي لغة العمل"[6] .

إن سيطرة التيار الفرانكوفوني برزت بقوة و بوضوح تام سنة 1992 ، حينما إستطاع ستون عضوا معينا من الدولة في المجلس الإستشاري الذي نصبه الراحل (محمد بوضياف) تجميد قانون استعمال اللغة العربية في جميع نواحي الحياة الجزائرية[7] ، فهل لهذه الدرجة كان حكيم فرنسا (ديغول) دقيقا حينما قال بأن خطته ستؤتي ثمارها بعد ثلاثين سنة ، وأن الجزائر ستبقى فرنسية من

1- *عمر صدوق، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة، المرجع السابق، ص 24.*
2- *لقاء مع علي هارون، الموعد، العدد 190، 22 سبتمبر 1996، ص12.*
3- *لقاء مع عبد العزيز بلخادم، الموعد، العدد 194، 26 سبتمبر 1996، ص12.*
4- *محمد كشود، اللغة العربية بين الواقع و الطموح، الجيش، العدد 431، جوان 1999، ص 13.*
5- *عبد العزيز العاشوري، اللغة العربية و الهوية الثقافية و تجارب التعريب، المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981، ص 10.*
6- *جمال لعبيدي، التعريب و التناقضات الإجتماعية في الجزائر، من كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيـــات السياسيـــة و الإجتماعيـــة و الإقتصادية و الثقافية، المرجع السابق، (ص ص477- 487).*
7- *تركي رابح عمامرة، الصراع و التعريب في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 238، ديسمبر 1998، ص 92.*

عدة أوجه. إن الغريب في الأمر أن الشعب الجزائري لم يكن متعلما اللغة الفرنسية إلا بعد الحصول على الإستقلال فهي ليست غنيمة حرب، مما يعني أن ما فشل الإستدمار الفرنسي في تحقيقه تم تحقيقه و الجزائر مستقلة و ذلك بدليل " نسبة الأمية سنة 1962 حيث قدرت بحوالي 97,5 % أما الباقي أي 2,5 % فيوجد من بينها 99 % دون الشهادة الإبتدائية".[1]

إن الهوة القائمة بين النص و التطبيق في مجال سياسة التعريب، لا تعكس الصراع بين اللغة العربية و اللغة الفرنسية، و إنما تعكس ذلك الصراع بين الداعين على إبقاء اللغة الفرنسية و بين المدافعين عن اللغة العربية بوصفها مقوم من مقومات الشخصية الوطنية، الأمر الذي أفضى إلى تسييس مسألة النقاش حول موضوع العروبة، فظهر بذلك الإتجاه الفرانكوفوني و الإتجاه العروبي.

إن عدم إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة قومية من جهة، و من أخرى بروز شكل من أشكال التمايز الإجتماعي نتيجة عدم توافق نظام التكوين مع نظام الإنتاج، شكل نوع من الإستفزاز الذي تغذت به بيئة نمو الإرهاب ، فاللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية ثم إنها قبل كل شيء لغة الدين الإسلامي،مما يعني أن المساس بها مساس بالدين الإسلامي.

المطلب الثالث : الأمازيغية

بتاريخ 12 مارس 2002، أعلن الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) بأن الأمازيغية لغة وطنية، و صادق البرلمان بغرفتيه على التعديل الدستوري المتعلق بذلك. فما الذي تعنيه دسترة الأمازيغية بعد 40 سنة من إستقلال البلاد ؟.

إن الأمازيغية كظاهرة ثقافية في الجزائر، حقيقة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها بل إن تعدد اللهجات الأمازيغية على حد تعبير (تركي رابح عمامرة)[2] لابد من الإعتناء به و إعتباره مظهرا من مظاهرالخصوبة الثقافية، و لهذا جاء في ديباجة دستور 1996 أن الأمازيغية أحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية.

إلا أن بروز طرح إنفصال القبائل، أو رفع شعار " الجزائر ليست عربية لكنها جزائرية"[3] يدل على إستغلال البعد الأمازيغي للهوية الوطنية كما يشكل مساسا للقيم الثورية بدليل أن العناصر المناضلة من البربر هي التي تولت إعادة النظام إلى صفوف الحركة الوطنية الإستقلالية إثر ما عرف بالأزمة البربرية سنة 1947، إذ قاموا بطرد العناصر البربرية الإنفصالية من الحركة الوطنية.

---

[1]ـ محمد كشود، اللغة العربية بين الواقع و الطموح، المرجع السابق، ص 13.
[2]ـ تركي رابح عمامرة، الصراع اللغوي و التعريب في الجزائر، المرجع السابق، ص 99.
[3]ـ في إشارة إلى الخرجات الإعلامية لـ : فرحات مهني بمنطقة القبائل.

كما أن مثل هذا الطرح بتعبير (الدكتور رابح بلعيد)[1] يعتبر بمثابة هجوم ليس فقط على ما جاء في المادة الثالثة من الدستور بل و المادة الثانية منه، و هذا تحت ظل أسماء الديمقراطية و الليبراليـة و غيرها. ثم إن كلمة "بربر" تعني "أجنبي"و قد جاءت على لسان اليونان عندما غزاهم الرومـان و وصف بها الوندال و سكان شمال أفريقيا فيما بعد، أما كلمة "قبائلي" تعني في اللغة الإنتماء إلى القبيلة التي تجمع أفرادها رابطة الدم، و كلمة شاوية تعني المكان الذي ينتج المحاصيل الزراعية بوفرة، كما تكون مشتقة من كلمة شياه و ماشية و المهتمون بها هم شاوية. مما يعني أن إستخدام مختلف هذه الكلمات يدخل ضمن ما سماه (الدكتور محمد كشود)[2] بالوشاية بين المواطنين، فيكون ذلك تهديد للوحدة الوطنية.

إن إقرار التعددية اللغوية كان نتيجة صراع قائم بين العربية و الأمازيغية و هذه مشكلة مفتلعة من طرف التيار الفرانكفوني، فالصراع مزعوم من وحي الإستعمار، مما يعني إحتمالية الدخول إلى الفخ اللغوي لتمزيق الهوية الوطنية إذا أسقطنا الدراسة التي قام بها (الدكتور عبد الملك مرتاض)[3]، إذ أن التعددية اللغوية فخ جديد لتمزيق الهوية الوطنية.

فتكون بذلك مثل هذه الوضعية ليست فقط بيئة تغذية الإرهاب، بل بذرة لشكل جديد من الإرهاب ألا و هو الإرهاب العرقي.

خلاصة، إن أزمة الهوية الوطنية بأبعادها الثلاث شكلت أرضية خصبة لتدعيم آلية التفكير القائمة على منطق العنف و القوة، ليبدو المشهد الخارجي على حد قول (الدكتور محمد الرميحي) " إسلاميون ضد علمانيون، إباضيون ضد مالكيين، و عرب ضد أمازيغ، و معربون ضد مفرنسيـن ومحافظون ضد إصلاحين، بل إسلاميون ضد إسلاميين"[4]، و تعقدت الوضعية أكثر بالتداعيات المرافقة لظاهرة الإرهاب، الأمر الذي جعل المظهر الخارجي للأزمة يبدو في صورة دائرة مفرغة من الإرهاب والإرهاب المضاد.

---

[1]- رابح بلعيد، دور الحكومات الجزائرية ..في تخريب وعي الشباب الجزائري، الراية، العدد 08، من 9 إلى 15 اكتوبر 1999، الحلقة الخامسة، ص 08.

[2]- للتفصيل حول تسميات : بربري، قبائلي، شاوي، و مصطلح الوشاية بين المواطنين إرجع إلى : محمد كشود، اللغة العربية بين الواقـع و الطموح، المرجع السابق، (ص ص 11- 12).

[3]-عبد الملك مرتاض، التعددية اللغوية فخ جديد لتمزيق الهوية، مجلة العربي، العدد 503، أكتوبر 2000، (ص ص 27 -28).

[4]- محمد الرميحي، هل ترهن الجزائر مستقبلها لتناقضات النخبة؟، رسالة الأطلس، العدد 345، من 13 إلى 19 ماي 2001، ص4.

إن حوادث القتل والإغتيال والتفجيرالعشوائي، وحوادث سفك الدماء وإشاعة الذعر بين المواطنين أدت إلى تداعيات خطيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بل والحضاري، حتى انه بدى لنا المظهر الخارجي للأزمة في شكل مقولة ما كان سببا في وحدتنا ومقاومتنا للإستدمار أصبح سببا في تفككنا وعائقا أمام تقدمنا، فدخلنا دائرة مفرغة من الإرهاب والإرهاب المضاد، ليصدق قول الرسول عليه أزكى الصلاة و السلام : " ***والذي نفسي بيده ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل في أي شيء قَتل، ولا يدري المقتول على أي شيء قُتل***". رواه مسلم.

المبحث الأول : حصيلة مثقلة (بشريا و ماديا)

إن حصيلة ما يزيد عن عشر سنوات من الأعمال الإرهابية مثقلة من الجانب البشري (عدد الضحايا)، و المادي و المعنوي. فأي عمل إرهابي مهما كان حجمه له تداعياته التي تتعدى مستوى الفرد الواحد الذي كان موضع العمل الإرهابي أو أسرته التي فقدته، أو حتى المكان الذي تعرض للتخريب. وفي النقاط التالية بعضا من التكلفة المقدمة ثمن ظاهرة الإرهاب.

أولا: ضحايا الإرهاب.

ثانيا : دالة النفقات.

ثالثا : الهجرة الأمنية و آثارها.

المطلب الأول : ضحايا الإرهاب.

للإرهاب ضحاياه التي تقدر بالآلاف، لكن الغريب أنه لا يوجد إحصاء رسمي لعدد الضحايا بل إن التصريحات الرسمية متضاربة:

1- " رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) قدم رقم 100 ألف ضحية.

2- رئيس الحكومة الأسبق (أحمد أويحي) قدم ربع الرقم الأول حوالي 25 ألف ضحية"[1].

3- الجنرال (معيزة) و باسم المؤسسة العسكرية أعطى رقم 37 ألف ضحية.[2]

في مقابل تناقض التصريحات الرسمية، نجد التقديرات الإعلامية و غير الرسمية تقدم أرقاما تتراوح بين 130 إلى 250 ألف ضحية، لكن مهما كان رقم الضحايا والمقدر في كل الحالات بالآلاف فيمكن لأي واحد منا أن يتصور وضعية الأرامل والأيتام والمصدومين نفسيا، و حسب تقدير رئيس اللجنة التنسيقية من أجل الحقيقة والعدالة (جميل بن رابح) أن الحصيلة تقدر بـــ : " 130 ألف ضحية 30 ألف أرملة، 350 ألف يتيم، ½ مليون مصدوم نفسيا، و 10 آلاف إمرأة مغتصبة"[3]. أرقام أقل ما يقال عنها أنها تجسد وضعية كارثية مأساوية وجد معقدة، فإذا أخذنا كمثال وضعية المصدوم نفسيا "فإن المتخصصين في المجال يؤكدون بان المصدوم نفسيا يكون عادة منطويا على نفسه، متبرما بالآخرين، شديد الكسل، وينزع إلى العدوانية بالإضافة إلى أعراض أخرى"[4]، فما بالك بنصف مليون مصدوم نفسيا، الأمر الذي يستوجب ضرورة التكفل بهم ببرامج إعادة التأهيل و إلا تحولوا إلى مصدر

---

[1]- أوردها: فاتح حليمي، لغة تزييف الأرقام في جزائر الـ 2000، رسالة الأطلس، العدد 297، من 12 إلى 18 جوان 2000، ص 09.

[2]- أعطى هذا الرقم في الملتقى الدولي للإرهاب- الخبرة الجزائرية- (26-29 أكتوبر 2002) و يمكن الرجوع إلى :

* *Mohamed Mehdi, Terrorisme : les chiffres d'un général, le quoditien d'Oran, le 27 Octobre 2002.*

* *Adlène Meddi, l'armée expose ses arguments, Elwatan, le 27 Octobre 2002.*

[3]-أوردها: فاتح حليمي، نفس المرجع السابق، ص 09.

[4]- دراسة قدمها الدكتور أحمد منور، إطلالة على واقع الأطفال ضحايا الإرهاب في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، العدد 451، 28 أفريل 2002، ص 15.

آخر لتغذية العنف الإجرامي، ضف إلى ذلك من تكون له حقد و كراهية، و سعي للإنتقام حتى وإن لم يعرف الجاني الحقيقي، فمن رأى أعز الناس أمامه يذبح لا يتوقع منه إلا مثل ذلك التصرف، لأن السؤال الوحيد الذي يبقى في الذهن لماذا ؟! و ما ذنبهم ليكونوا هم الضحايا؟!.

أما إذا اخذنا المثال الثاني المتعلق بظاهرة الإغتصاب فإن الآثار المترية أشد وقعا وأكثر تكلفة معنويا وماديا، و قد خصصت الباحثة (Malika ladjali)[1] دراسة للأثار الجسيمة المترية عن الإغتصاب، وفيها تأكيد على كارثة الوضعية ليس على المدى القصير فحسب بل وعلى المدى الطويل.

إن ضحايا الإرهاب في الجزائر من كل الفئات العمرية ومن مختلف الشرائح الإجتماعية (شيوخ، نساء، أطفال، رضع، رجال دين مسلمين أو مسيحيين، صحافيين، فنانين، متقفين ومدرسين موظفي كبار الدولة وموظفين، قضاة ومحامين، شخصيات سياسية، أجانب،...)، الأمر الذي يظهر المجتمع و كأنه يأكل نفسه.

<u>المطلب الثاني</u> : دالة النفقات

في بلد جسدته مؤشرات إقتصادية تشاؤمية، جعلته يحتل المرتبة 100 من ضمن 162 دولة في سلم التنمية البشرية[2] ، دالة نفقاته في إرتفاع مستمر للتكفل ببرامج إعادة التأهيل و دفع ما يعرف بدية ضحايا الإرهاب (صندوق تعويض ضحايا الإرهاب)، والواقع أنه مهما كانت النفقات وحجم التعويضات،فإن هناك أضرار يستحيل علاجها مثل تلك التي ينتج عنها الإغتصاب أو الوفاة أو الإعاقة الجسدية.

إن دالة النفقات لا تختصر فقط على حجم التعويضات لضحايا الإرهاب بل يضاف لها دالة الوقاية من الإرهاب ومقاومته والتي تفترض زيادة عدد قوات الأمن (ملايين التعيينات الجديدة) مع الزيادة في الإنفاق على التسلح والتدريب والتجهيز، باختصار ضرورة توفير الدعامة البشرية والمادية والمعرفية لتحديد عناصر الإرهاب ومصادر تمويله و تسليحه، مما يترتب عنه بالدرجة الأولى تعطيل الإنتاج "«فما يعادل 5 % من الناتج القومي ضاع كتكلفة للمأساة "[3] ووفقا للدراسة التي أعدتها هيئة بحوث الكونغرس الأمريكي عن شحنات الأسلحة تؤكد أن الجزائر تسلمت أسلحة بقيمة 600 مليون دولار من البلدان الأوروبية إلى جانب ما تسلمته من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في الفترة (1996- 1999) وفي الفترة نفسها أرسلت روسيا أسلحة قيمتها 400 مليون دولار[4]. وفي سنة 1998

[1] – *Le professeur Malika ladjali (organisation Mondiale de la santé) , santé de la femme. Violence contre les femmes : le silence est rompu. Colloque international sur les formes contemporains de violence et culture de la paix, 20-22 Septembre 1997.*

[2] ـ *احتلت الجزائر المرتبة 100 عقب ثلاث سنوات متتالية : 2000،1999، 2001.*

[3] ـ*عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية : الواقع و الآفاق ، المرجع السابق، ص 08.*

[4] ـ *الدراسة أشارت إليها منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقريرها لعام 2000، موقع انترنيت :*
http://www.HRW.org/arabic/1999/reports/

العديد من المفاوضات سجلت مع جنوب افريقيا من أجل الحصول على معدات حربية جديدة (كطائرات SEKER UAV ، والطائرات المروحية)[1] ، والأكيد أن جزء من هذه المصاريف تم استغلاله في القضاء على الإرهاب، حتى قيل أن "للجزائر تسع دول تتنافس على بيعها السلاح لمحاربة الإرهاب و المشاركة في إقتطاع القليل من ميزانية الدفاع الجزائرية التي تجاوزت مليارين من الدولارات"[2] الأمر الذي يثبت أن خسائر الإرهاب تزيد بتكاليف مقاومته. وإن تجاوزنا الإنفاق الأمني، فإن الأكيد أن الأعمال الإرهابية طالت المنشآت القاعدية (مصانع، مؤسسات تعليمية، طرق...)، والأشد وقعا هو مصير من ينتمون إلى تلك المنشآت بعائلاتهم أي مصدر الرزق من ناحية، وتكلفة إعادة البناء والإصلاح من ناحية أخرى.

وفي الجدول التالي أمثلة لبعض المؤسسات التعليمية التي دمرت كليا أو جزئيا في ظرف سنتين : (1994- 1995)[3]

الناحية	ثانويات	إكماليات	مدارس	المجموع حسب النواحي
الوســـــــــط	74	125	121	320
الشـــــــــرق	51	75	165	291
الغـــــــــرب	33	84	48	165
الجنـــــــــوب	5	11	18	34
جميع أنحاء الوطـــن	163	295	352	810

هذه حصيلة بعض من المؤسسات التعليمية فقط، أما المصانع ، و مؤسسات التكوين المهنـــي ووسائل النقل، والوكالات البنكية، بل حتى الأضرحة و محطات ضخ المياه، وغيرها. الكل لابد من إعادة إصلاحه وترميمه بل وإنشائه. ضف إلى ذلك من فقدوا مناصب عملهم ففي سنة 1994 على سبيل المثال تسببت العمليات التدميرية " في فقدان حوالي 42 ألف إلى 45 ألف منصب شغل".[4] وهذا على حساب تنشيط ديناميكية التنمية، مما يعني ليس البقاء في نقطة واحدة بل الرجوع إلى الوراء.

يقول (عبد الحميد الابراهيمي):" لقد اعيدت الجزائر الى الوراء أربعين سنة".[5]

[1] - *Djamel Benramdane , violence tolérable en Algérie, voir le cite :*
http:// monde- diplomatique.fr/1999/03/ Benramdane/11763.Htm.

[2] - *مراد الطرابلسي، للجزائر تسع دول تتنافس على بيع السلاح. موقع انترنيت :*
http://www.Albayan.co.ae/albayan/alarbea/2003/issue 171/orbit/4.Htm.

[3] *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان (1994 – 1995) ، المرجع السابق، ص 47.*

[4] - *نفس المرجع السابق، ص 55.*

[5] - *عبد الحميد الابراهيمي ،في اصل الازمة الجزائرية (1958-1999)،المرجع السابق ،ص249.*

المطلب الثالث : الهجرة الأمنية و آثارها

إن من أهم آثار الإرهاب ما يعرف بالهجرة الأمنية ويقصد بها " الهجرة الجماعية من بعض المناطق التي تزداد فيها حوادث الإرهاب طلبا للأمن في جهات أخرى، تفرض فيها الحكومة سيطرتهـــا"[1]، هذه الهجرة الأمنية عبر عنها رقم " 300 ألف نازح"[2] من الأرياف نحو المدن الجزائرية. حيث شكل الريف المكان المفضل لمختلف الجرائم الإرهابية، و إن كانت الأرياف قد بدأ إفراغها منذ الإستعمار فإنها اليوم شبه مفرغة.

إن الهجرة الأمنية هي التي تفسر هجرة الأراضي الزراعية و يعتبر سهل متيجة أبرز مثال لذلك، و المشكل أن هذه الهجرة تؤثر بشكل مباشر على عملية التمدن و على إقتصاد المناطق المهاجر منها و إليها من خلال الضغط على المرافق وفرص العمل مع تكوين أحزمة للفقر، خاصة وأن دالة الإستثمار والإدخار في انخفاض مستمر بسبب الكساد والركود الإقتصادي والذي لا يمكن إعادة بعثه إلا في جو من الاستقرار والأمن ،فنسبة الاستثمار الأجنبي إن كانت سنة 1990 تقدر بـــ 0.03 % فإنها قدرت خلال ثلاث سنوات متتابعة بـــ 0 %.أما سنة 2002 فإن الإستثمار الاجنبي خارج نطاق المحروقات فلا يمثل سوى 0.001 %.يقول خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي "إن محيط الاستثمار في الجزائر لا وجود فيه لشيء ممنوع ،لكن كل شيئ أصبح صعب التحقيق"[3].

إن تدهور الأوضاع الأمنية تسبب في عزلة الجزائر عن بيئتها الخارجية حيث قطعت العلاقات مع إيران، وأغلقت الحدود مع المغرب (27 أوت 1994)، وفي نفس السنة وكالات الصحافة الأجنبية مثل رويتر طلبت من مراسلها مغادرة البلاد وغلق المكاتب كما تم تسجيل هجرة الإطارات الجزائرية إلى فرنسا كندا، وتونس، وتتحدث الإحصائيات الرسمية عن مغادرة ما يزيد عن 1500 أستاذ جامعي وهناك آلاف الإطارات العليا والمتوسطة، وآلاف الشبان الجامعين وإن كان تحسن الأوضاع قد ساعد في عودة البعض،فإن (الدكتور أحمد منور) يلخص وضعيتهم بقوله "بأن متاعبهم لم تنته، فإن كانت السفارات الجزائرية في الخارج أهملتهم ولم تهتم لأمرهم فإن عودتهم قوبلت برفض طلبات إعادة دمجهم في القطاعات التي كانوا يعملون بها"[4]. و على الرغم من تناقص معدل العمليات الإرهابية، إلا أن تداعيات الإرهاب لا تزال تطال مجال الاستثمار، بل أبرزت فئة تستفيد من الوضعية المأساوية ليكون للإرهاب فرصه و أرباحه، يقول رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) : " كفى من المتاجرة على حساب الشعب الجزائري"[5]، في إشارة إلى هؤلاء الذين يستغلون الأوضاع لصالحهم،

1_ أحمد عبد الخالق، الآثار الإقتصادية للإرهاب، مجلة الأمن و الحياة، العدد 211، (جوان 2000)، ص 27.

2_ فاتح حليمي، لغة تزييف الأرقام في جزائر الـ 2000، المرجع السابق، ص 09.

3_ التقرير نشر في جريدة الخبر الاسبوعي ،العدد 175،من 6 الى 12 جويلية 2002.

4_ أحمد منور، محنة المثقفين الجزائريين في العشرية الحمراء و الممثليات الدبلوماسية بالخارج،جريدة الشروق اليومي، العدد 317، 18 نوفمبر 2001، ص 15.

5_ خطاب الرئيس في إفتتاحية الملتقى الدولي للإرهاب(الخبرة الجزائرية)، أكتوبر 2002، و يمكن الرجوع إلى :

Le Quoditien d'oran , 27 Octobre 2002.

والأهم أن بيئة الارهاب فتحت باب الأعمال المافياوية،باعتبار أن الجماعات المسلحة ومنذ زمن على إتصال بأوساط الشبكات الدولية للأسلحة،والتزوير، والمخدرات مما يعني الإتجاه نحو خطر الجريمة المنظمة[1]. و قد شخصت الباحثة (Claudine Chaulet)[2] هذه الوضعية معطية مثال سهل متيجة الذي تعرض لأبشع المجازر بمجرد إعلان " خوصصة الأراضي"، بل إننا نجد أسماء وأعمال الجماعات الارهابية مستغلة من طرف اللصوص و مثال ذلك ما أكده تقرير الشرطة القضائية لأمن قسنطينة عن جماعة من ثلاثة أشخاص تنشط باسم الجيا (GIA) للإستلاء على أموال المواطنين و ممتلكاتهم و نفس الوضعية أشار إليها تقرير الشرطة القضائية لأمن ولاية سطيف عن جماعة من خمسة أشخاص تقيم حواجز مزيفة للنهب والسرقة (بتاريخ 1 أكتوبر 2001). الأخطر في الجزائر أن نجد رجال الأعمال يساهمون في تدهور الوضعية بتمويلهم للجماعات الإرهابية، مما يزيد في تشعب و تعقد الوضعية فيكون ذلك أحد العوامل الأساسية التي تفسر استمرارية العمليات الإرهابية، وهذه المعطيات أكدها قائد الأركان الفريق (محمد العماري) بقوله : " في حوزتي معلومات مؤكدة أن عدد من هؤلاء يدفعون شهريا بين 100 و 200 مليون سنتيم من أجل تجنب إعتداءات الدمويين"[3].

إن الوضعية في الجزائر أشد تأزما وتعقيدا، فتحت الساحة للمجرمين واللصوص وللشبكات الدولية للجريمة المنظمة، باعتبار أن "الارهاب" أي " الفوضى" أحسن وضعية للاستغلال و الربح السريع وتحقيق مختلف المخططات الاجرامية، وقد يكون هذا ماقصده الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) بقوله : " إن الوضع في الجزائر أكثر تعقيدا من أن يسمح بعمل لجنة لتقصي الحقائق"[4]، لكن من بين أهم هذه الحقائق و التي يستوجب التعامل معها بكل شفافية ملف حقوق الإنسان.

* في موضع آخر أشار الرئيس إلى نفس الفكرة : " هناك أشخاص يقفون وراء عدم السماح للجزائر بالخروج من أزمتها"، ارجع إلى : محمد الرميحي ، هل ترهن الجزائر مستقبلها لتناقضات النخبة ؟ ، رسالة الأطلس، المرجع السابق، ص 14.

[1] _تعرف الجريمة المنظمة بأنها أي مشروع أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط إجرامي غرضه الأساسي الأرباح.

[2] *-Claudine Chaulet, se guérir de la violence, colloque international sur les formes contemporienes de violence et culture de la paix, 20 –22 Septembre 1997, Alger.*

[3] - أنيس رحماني، الفريق العماري يستعد للرحيل، جريدة الخبر ، 3 جويلية 2002، ص 3.

[4] _في حديث له لصحيفة البايس الإسبانية بتاريخ 28 جوان 2000، و قد ورد ذلك في موقع إنترنيت :

http://www.HRW.Org/arabic/1999/reports/WR2K/Algeria1.Html.

المبحث الثاني : ملف حقوق الإنسان

يعتبر ملف حقوق الإنسان من الملفات الحساسة و المعقدة التي تواجه الجزائر سلطة و شعبـا و من أهم القضايا المثارة في هذا المجال :

أولا : عمليات القتل و تداعياتها.

ثانيا : ثلاثية (التعذيب، الإعتقال السري، وسوء المعاملة).

ثالثا : قضية المفقودين.

رابعا : تخويف نشطاء حقوق الإنسان.

المطلب الأول : عمليات القتل و تداعياتها

إن معدل الضحايا يتغير بالزيادة والنقصان من سنة لأخرى، ومن مكان لآخر إلا أن الأكيد استمرار سقوط الضحايا المدنيين، مما يعني إنتهاك لأحد أهم حقوق الإنسان " الحق في الحياة" يقول المولى عز و جل : " و من يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها و غضب الله عليه و لعنـه و اعد له عذابا عظيما" (النساء، الآية 93).

إن حرمة حياة المواطن يحميها القانون ولا يجوز إنتهاكها طبقا للمادة (39) من الدستور الجزائري (1996)، كما أن إنتهاك حق الحياة يعتبر إنتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثالثة والتي تنص: " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصـه" و الذي صادقت عليه الجزائر منذ 1963 (طبقا للجريدة الرسمية رقم 64 ليوم 10 سبتمبر 1963).

إن عمليات القتل مستمرة، سواء في شكل عمليات فردية، مذابح، إنفجار قنابل وكمائن ومواجهات مسلحة، الحصيلة أختلف في تعدادها لكن الأكيد وطبقا لما جاء في تقارير المنظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية (Amnesty)، و كذا منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) أنه استحال في أغلب الأحيان الحصول على تفاصيل دقيقة حول هوية الضحايا أو ملابسات وفاتهم أو أسماء المشتبه في إرتكابهم للهجمات، أو إعلان نتائج أي تحقيق في أسباب تمكن الجناة من القيام بمثل هذه المذابح بالقرب من قواعد عسكرية، حتى المعارضة السياسية طالبت سنة 1997 بمساءلة الحكومة عن أسباب تقصير الدولة في حماية وضمان أمن المواطنين، الأمر الذي فرض طرح العديد من التساؤلات، رد عليها الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) منذ انتخابه بقوله : " بأن الجزائر ليس لها ما تخبئه، والمنظمات الدولية التي تريد التحقيق في ذلك حرة"[1].

[1] -*Nora B, Eclairez les zones d'ombre, l'actualité, 13 Août 2002.*

صحيح أن كل من منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر قامت بزيارة الجزائر وذكرت بأنها تنقلت بكل حرية، إلا أن الإتحاد الدولي لمنظمات حقوق الإنسان ذكر أنه تعرض لرقابة دقيقة، وبالرغم من إعراب السلطات الجزائرية عن رغبتها في التعاون مع مثل هذه المنظمات غير أنها تجاهلت ما طلبه المقرران الخاصان للأمم المتحدة المعنيان بالتعذيب وبحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وكذا الإعدام الفوري أو التعسفي لزيارة البلاد، كما لم تعط أي أجوبة عن أي من الأسئلة وطلبات الحصول على المعلومات التي تقدمت بها هذه المنظمات مثـــل (HRW) منظمة مراقبة حقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) و التي رفضت المشاركة في الملتقى الدولي للإرهاب المنعقد في الجزائر أكتوبر 2002 (ملحق 17)، لعدم تلقيها أجوبة عن العديد من الأسئلة المثارة في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالتعذيب والاعتقال السري وسوء المعاملة.

<u>المطلب الثاني</u> : ثلاثية (التعذيب/ الإعتقال السري/ وسوء المعاملة)

لقد تم الإعتراف رسميا بالتجاوزات والتعسفات المرتكبة عند تطبيق الإجراءات الأمنية ويذكر المرصد الوطني لحقوق الإنسان في تقرير (1994- 1995) حالات لتجاوز مدة الحبس الإحتياطي والإعتقال السري في أماكن لم يقرها القانون، ودعى إلى وضع حد لهذه الأماكن، كما ذكر حالات سوء المعاملة والتعذيب وإن كانت في شكل " إدعاءات"، لكنه وثق من 33 حالة وفاة مشبوهة أثناء الاستجواب أو التوقيف أو الإعتقال.

نفس المسائل أثارتها المنظمات غير الحكومية ولا تزال حتى سنة 2002 تذكر حالات للإعتقال السري وسوء المعاملة والتعذيب، وتذكر (أمنستي) في تقريرها عام 2003 استمرارية عمليات التعذيب على الرغم من تقليص حدة السلبية المعتادة في تقاريرها.[1]

إن مثل هذه الوضعية تعتبر إختراقا للمادة التاسعة (فقرة 2) من العهد الدولي للحقوق المدنيـــة و السياسية و التي تنص : " لكل فرد الحق في الحرية و في السلامة الشخصية، و لا يجوز القبض على أحد أو إعتقاله تعسفا، و لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون"، كما أنها إختراق (للمادة 34) من دستور (1996) والتي تنص على " أن الدولة تضمن عدم إنتهاك حرمة الإنسان و يحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة"، و هي إنتهاك (للمادة 05) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " فلا يجوز إخضاع أحد للتعذيب و لا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو الحاطة بالكرامة "،وأيضا (المادة 09) منه " فلا يجوز إعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا".

1ـ عن التقرير ارجع الى : الشروق اليومي، عدد 707، 01 مارس 2003، ص 3.

إن المدير العام للأمن إعترف بتجاوزات رجال الشرطة، وأرجع ذلك إلى التوظيف العشوائي وضعف المستوى الثقافي، لكنه لم يوضح نوع هذه التجاوزات التي تسببت في طرد 1700 شرطي سنة 1997 وحوالي 910 شرطي سنة 2000[1]، وحتى و إن تم الطرد نتيجة تلك التجاوزات والتعسفات المرتكبة، فإن ذلك لا يتناسب مع (المادة 109) و(المادة 110) من قانون العقوبات والتي تنص على معاقبة الموظفين العموميين بالسجن مدة لا تتجاوز 10 سنوات إذا شاركوا في أعمال الإعتقال التعسفي أو غير القانوني وإذا خالفوا الإجراءات المتعلقة بالاحتجاز، لكن هل تمت محاسبة هؤلاء ؟. (تورد منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) العديد من الحالات للإفلات من العقاب و خصصت وثيقة لذلك رقمها : (MDE 28 /011/2000).

إن كانت حالة الطوارئ تسمح بالتحلل من شتى الأحكام الواردة بالقوانين الجزائرية، فإن القانون الدولي يؤكد عدم جواز تعطيل بعض الحقوق حتى أثناء حالة الطوارئ، ومن أبرز هذه الحقوق الحماية من الإختفاء القسري (المادة 07) من إعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري و هي أبرز نقطة فيما يعرف بملف المفقودين.

المطلب الثالث : قضية المفقودين

تثير قضية المفقودين إشكاليات عدة، ولا سيما أن الرقم يقدر بالآلاف، حيث أفادت الجمعية الوطنية لعائلات المفقودين أن الحالات المسجلة تجاوزت 7000 حالة[2]، أما الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فقد قدمت رقم 7200 مفقود[3] ، ومصطلح مفقود يضم معنيين : مختفي و مخطوف، والإتهام الأول في الإختطاف موجه للجماعات الإرهابية ورفع الأمر بشأنهم، أما الإختفاء فيشير إلى من كانت قوات الأمن وراء إختفائهم ولا سيما أن الرئيس نفسه (عبد العزيز بوتفليقة) ذكر في تصريح له (يوم 27 جوان 1999) ضلوع قوات الأمن في ظاهرة الإختفاء، لكنه في نفس الوقت لم يصر على محاسبة المسؤولين على ارتكابها.[4]

إن عائلات المختفين لا تزال إلى اليوم تتظاهر أمام اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان والتي من المفترض أن تودع تقريرها النهائي حول ملف المفقودين في مارس 2003 و قد أكد رئيس اللجنة (فاروق القسنطيني) أن الملف صعب و معقد و شائك. ومهما كانت درجة التعقيد فالمشكل يكمن في عائلات المفقودين التي لا يمكن أن تتصرف في شيء باعتبار أن المادة (104) من قانون

1- كمال ب، *التوظيف العشوائي من أسباب تجاوزات الشرطة*، الخبر، 16 جويلية 2001، ص 3.
2- نقلا عن تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان (2002)، موقع انترنيت :
http://www.HRW.org/Arabic/mena/WR2002/Algeria.Htm.
3- تقرير الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان (FIDH)
Commission des droits de l'homme, 58éme session, 18 Mars, 28 Avril, 2002.
4- ورد ذلك في تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان (2000)، موقع انترنيت :
http:/www.HRW.org/arabic/1999/Repports/Wr2k/Algeria 1. Html

الأسرة تنص على أنه لا يمكن اعتبار الشخص مفقودا إلا باصدار حكم بذلك، ليبقى الحكم أربعة سنوات أخرى حتى تتمكن العائلة من استخراج شهادة الوفاة، و إن تم مؤخرا منح العائلات إعانات ومساعدات لدوافع إنسانية وليس كتعويض من أمن خزينة الدولة، فإن العائلات ترفض وتؤكد أن أفرادها أختطفوا، وهي تبحث عن الحقيقة.

إن هذه الوضعية، تستلزم التعامل مع الملف بحذر و دقة شديدين، خاصة أن وزارة العدل صرحت في ماي 2000 "أنها تلقت 3019 شكوى تم توضيح الثلث منها 1146 حالة، لكنها لم تقدم إلا قائمة بأسماء سبعة أشخاص"[1]، ثم إن الرئيس نفسه (عبد العزيز بوتفليقة) قال بأن المفقودين ليسوا في جيبه، و أنه كان هو أيضا ضحية لهذا الوضع عندما فقد ابن شقيقه في الثمانينات"[2]، و في موضع آخر رد على سؤال يتعلق بالملف بقوله : " كيف لكم أن تتجاوزوا هذه الحرب إذالم تنسوا".[3]

فهل هذا يعني أن النسيان هو حل ملف المفقودين ؟ !.

لعل الإجابة جاءت من خلال (المادة 02) من ميثاق الفيدرالية لجمعيات ضحايا الإرهـــــاب والموقع من طرف أغلب الجمعيات الجزائرية المتعلقة بضحايا الإرهاب بما في ذلك المفقودين كجزائرنا و صمود و الجمعية الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب. والتي تنص على محاربة النسيـــــان و ضرورة التذكر.[4]

و هي نفس الخلاصة التي أشار إليها علماء النفس في أولى الخطوات الواجب اتخاذها عند فقدان شخص و تعرف بـــ Le travail de deuil ، و هي نفس النقطة التي أشارت إليها الباحثـــــة (Claudine chaulet) بمصطلح : le travail de réparation.[5]

إن الوضعية جد شائكة و من شأنها أن تتحول إلى رافد جديد لتغذية العنف مما يستلزم التعامل معها باهتمام كبير وبحذر شديد، خاصة و أن رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان، ذكر بأن في الجزائر 3300 مدفون مجهول الهوية، و أن الدولة هي أول مفقود في الفتـــــرة (1992-1999).[6]

1- ورد ذلك في تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان (2000)، موقع انترنيت :
http://www.HRW.Org/Arabic/2000/Reports/WR2K/Algeria2.Html.

2- أوردتها : نائلة ب، نحوطي ملف المفقودين ؟ ، جريدة اليوم، 02 ماي 2002، ص4 .(ردا عن سؤال لممثلة عن عائلة المفقودين في تجمع بقاعدة بن خلدون).

3- ورد ذلك في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW (2000)، الموقع السابق.

4- تم توقيع الميثاق من خلال اليوم الدراسي:
Journée d'études sur la contribution de la société civile à la lutte contre le terrorisme, Alger , 26-27 Janvier 2002

5 – *Claudine chaulet, op.cit.*

6- ع. فيصل، فاروق القسنطيني في منتدى المجاهد: الدولة أول مفقود و العدالة في الجزائر تعرف تراجعا، جريدة الخبر، بتاريخ 30 مارس 2003، ص 07.

المطلب الرابع : تخويف نشطاء حقوق الإنسان

إن إنتهاك حقوق الإنسان في جو يتميز بالعمليات الإرهابية، وبإعلان لحالة الطوارئ يبدو أمرا طبيعيا، لكن ما القول بأن نفس هذه البيئة تشهد إنتقالا ديموقراطيا بانتخابات محلية،وتشريعية، ورئاسية، بل ويقال في جو ديموقراطي، الأمر الذي عبر عنه (مجيد بن شيخ)[1] رئيس اللجنة الدولية للسلام وحقوق الإنسان و الديموقراطية في الجزائر.

الأدهى والأمر، أن ترد حالات لتخويف نشطاء حقوق الإنسان، ونجد في ذلك المنظمات غير الحكومية مجندة لهذا الموضوع، حيث ترد منظمة العفو الدولية (Amnesty) وثيقة بعنوان " يجب الكف عن تخويف نشطاء حقوق الانسان"، وتعطى العديد من الأمثلة أبرزها رئيس فرع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في غيلزان (محمد اسماعين)، هذا الأخير حكم عليه بالسجن لمدة عام عقب إثارته أسئلة تتعلق بتورط الدولة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان".[2]

لاحقا رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (علي يحي عبد النور) يستنجد بنشطاء حقوق الانسان في العالم للضغط على الحكومة لإحترام (المادة 02) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و التي تنص : " لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع. و لا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر و الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثورة أو الميلاد أو أي وضع آخـــــر" و دعى إلى الإفراج عن أحد أعضاء الرابطة، و يرى بأن ذلك جزء من سلسلة مضايقات تستهدف الناشطين في هذا المجال.

إن كان الأمر يتعلق بالتشهير باعتبار التهم الموجهة لنشطاء حقوق الإنسان فإن هذه المنظمات غير الحكومية و التي من المفروض أن تعمل على تفعيل حماية حقوق الإنسان و حركية المجتمع المدني، قد ابتعدت عن أساس وجودها، أما إذا كان الأمر يتعلق بالتضييق و التخويف فإن الأمر يفرض العودة إلى نقطة البداية و لماذا السماح بوجودها أصلا". و هل الهدف حقوق إنسان صورية أو ديموقراطية واجهة ؟ !.و إن كان موضوع تخويف نشطاء حقوق الإنسان لم يتم الكشف عنه بحقائق يمكن الحصول عليها، فإن موضوع إتهام قيادات المؤسسة العسكرية حظي باهتمام كبير خاصة و أن جل الاعترافات و الشهادات وردت ممن كانوا أبناء هذه المؤسسة.

---

[1] *–Madjid Benchikh, le rapport de la mission de l'onu en Algérie : une analyse qui conforte les statuquo, voir le site :*
http://www.Algeria-watch.org/MRV/2002/Raponu2.Htm.

[2] *– يمكن الرجوع إلى :*
1- تقرير منظمة العفو الدولية، لسنة 2002 ، موقع انترنيت:
http://www.amnesty-arabic.org /text/news-services/ns-Mde/2002/Algeria-Mde-28-038-2002.Htm.
2- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان (6-09-2002)، موقع الانترنيت :
http.//www.maghreb-ddH.org/actualites/actu.pHp2id = 1290.

المبحث الثالث : قيادات المؤسسة العسكرية في قفص الاتهام

إن من أهم تداعيات مسألة الإرهاب، وضع قيادات المؤسسة العسكرية في قفص الإتهـــــام و اخطر ما في الأمر أن الإتهام جاء من أبناء المؤسسة ذاتها لقادتها و فيما يلي شهادات للبعض منهم.

المطلب الأول : شهادات أبناء المؤسسة العسكرية

الكل فر إلى الخارج لكي يدلي بشهادته، الكل إختار المنفى لكي يقول و يتهم قيادات المؤسسة العسكرية.

أولا : (هشام عبود)[1] – ضابط سابق – يعنون كتابه بـــ " مافيا الجنرالات" و يرى بأن المافيا الإيطالية مقارنة بها (أي مافيا الجنرالات) مجرد جوقة موسيقية لأطفال صغار، و يذهب أبعد من ذلك و يتهم بالإسم إحدى عشر جنرالا"، و يؤكد أن كل من (محفوظ نحناح) و (احمد مراني) عميلا المخابرات الأمنية، و أن الحسابات البنكية لمافيا الجنرالات هي نفسها امتزجت مع الخزينة العامة للدولة".

ثانيا : (لحبيب سوايدية)[2] – ضابط سابق- يروي في كتابه " الحرب القذرة" أمور تتعدى الفضاعة، حيث يقول : " رأيت زملائي و هم يحرقون طفلا حي عمره خمسة عشر سنة، رأيتهم يذبحون المدنيين و ينسبون الجرائم لهؤلاء الإرهابيين... إنه النظام من يريد ذلك ! ".

الأمر لم يتوقف هنا، الغرفة السابعة عشر للجنح التابعة لمحكمة باريس تحكم بتاريخ 27 ديسمبر 2002 ببطلان الدعوة التي رفعها الجنرال (خالد نزار) ضد (لحبيب سوايدية) بتهمه القذف، ليترك الحكم للتاريخ و الأجيال.

ثالثا : القائمة لازالت مفتوحة: (محمد سمراوي) – مسؤول سابق لجهاز أمن الدولة التابع للمخابرات الجزائرية – يعلن على الملأ بأنه يملك الأدلة التي تدين تورط جنرالات دفعة (لاكوست) في المأساة الجزائرية يقول : " تم وضع خطة للقبض على 1001 من كوادر جبهة الانقاذ بل صدرت الأوامر بإعدامهم ثم تم الإقلاع عن ذلك،...، لقد عقد القائد (اسماعيل العماري) معنا إجتماعا في قاعة القصر الجديدة، و صرح بأنه يجب إعدام ثلاثة ملايين جزائري من المعارضين، كي تبقى لنا السيطـــرة"[3] .

---

[1] - *Hichem Aboud, La Mafia des généraux, Editions Jclattés, France, 2002 (PP 32-72).*
[2] - *Habib Souadia, la sale guerre (le témoignage d'un ancien officier des forces spéciales de l'armée Algérienne), Edition la découverte, paris, 2001, (PP 23-173).*
[3]- *للتفصيل ارجع إلى :*
http:// www.Aljazeera.net/programs/under-scope/Artricles/2001/8/8-6-1.Htm.
http://alsahid.com/isjomada awa 122/News/gcozoh32.htm.
(ما ورد في الموقع، ورد أيضا في جريدة " Liberté " بتاريخ 4 أوت 2001).

(أحمد شوشان) – ضابط سابق أيضا– يذهب إلى نفس الشيء في اتهامه للجنرالات. (عبد القادر تيغا) إطار سابق في الأمن السري الجزائري، يتهم مرؤوسيه بقتل سبع رجال دين فرنسيين و ذلك بتسليمهم للجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة (عنتر زوابري)، و البلبلة التي أثارتها تصريحاته دخلت ضمن استراتيجية الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) لإضعاف المؤسسة العسكرية أو بالأحرى جنرالاتها على حد تعبير اليومية الجزائرية (le quotidien d'Algérie)[1]. مواقع إلكترونية توجه أصابع الاتهام للقيادة العسكرية مجسدة في جنرالاتها الأكثر نفوذا، ليس لأنهم أوقفوا المسار الإنتخابي بل لأنهم هم من أدخلوا البلاد في حمام الدم و صمموا استمرارية الوضعية (ANP.org مثال لذلك).

الغريب في الأمر أن حتى هذه المواقع حسب البطاقة التعريفية لها تضم ضباط فارين من الجيش منهم الضابط (سمير عبدي) – على حد ما ورد في الموقع – الذي يدلي بشهادة حول ضلوع قوات الأمن في قتل الأبرياء، و هذا مجرد مثال بسيط عما يرد في هذه المواقع (ملحق 18).

الجدير بالذكر أن هذه الإتهامات تتفق حول نقاط حساسة، إذا تم إثباتها تجعل من الجنرالات مجرمين ضد الإنسانية، كما أن تسطير هذه الاتهامات يدفع إلى القول بأن الجزائر تخضع لمؤامرة حقيرة، ثم إن هذه الأمور ليس من السهل الاستهزاء بها فهي تتعلق أولا بأرواح بشر، و بسيادة دولة ثانيا. و فيما يلي بعض مما يرد من هذه الاتهامات :

1- قتل الرئيس (محمد بوضياف) و تفجير مطار هواري بومدين (أوت 1992).
2- إغتيال (قاصدي مرباح)، (عبد القادر حشاني) و غيرهم.
3- إختراق الجماعات الإرهابية، و لكن ليس للقضاء عليها و إنما لتدعيم و تضعيف العنف الإرهابي (جمال زيتوني و عنتر زوابري مثالان لذلك)، و يذهب البعض إلى أن الجماعة الاسلامية المسلحة من تأسيس الاستخبارات الأمنية.
4- إحتكار إستراد السلع الأساسية من الخارج و السيطرة على الأراضي الخصبة و على ما تريد خصخصته بأسعار زهيدة.

إن مثل هذه الاتهامات التي أوردها من كانوا أبناء المؤسسة العسكرية و من قيل أنهم يخضعون لأوامر يتلقونها، قد يكون ردها في قول (نعوم تشومسكي)[2] : " لا شيء يستطيع أن يرغمنا للسير مطأطئي الرأس نحو الكارثة بحجة أنهم أعطونا الأمر لفعل ذلك"هذا من ناحية، ومن أخرى فإن مثل هذه الشهادات تفرض التساؤل: هل هذا العنف الإرهابي هو عمل جماعات مسلحة ضد السلطة؟ أم هو ايضا عمل جماعات داخل السلطة تسعى للقضاء على المشروع المجتمعي؟.

---

[1]_ *للتفصيل حول هذا الموضوع، إرجع إلى :*

** Jose Garçon, Algérie : les moines de tibehirine tués dans un ratissage de l'armée ?, voir le site : http://www.liberation.fr/page.php?Aeticle=76695.*

** D.S, Une compagne contre l'armée algérienne , voir le site : http://www.liberation.fr/page.php?Aeticle=76828*

[2]_ *نعوم تشوميسكي، كتاب تشريح الارهاب، جريدة البيان، بتاريخ 20 فيفري 2002.*

المطلب الثاني : تحليلات أخرى تذهب إلى نفس الفكرة

بعيدا عن شهادات أبناء المؤسسة العسكرية أو بالأحرى أبناء قوات الأمن السري، نجد تحليلات عديدة تذهب إلى نفس النتيجة.

أولا : (هواري عدى)[1] يقول : " في الواقع الجنرالات : محمد العماري، توفيق مدين، اسماعيل العماري، خالد نزار، العربي بلخير، الذين بعدما أزاحوا السيد الشاذلي بن جديد و بعد اغتيال محمد بوضياف عملوا على تنحية السيدين علي كافي و الأمين زروال، ليرشحوا السيد بوتفليقة،...، الصراع سيدوم طالما الجنرالات يحكمون قبضتهم على الدولة و الصحافة".

ثانيا : (عباس عروة)[2] في " موسوعة : تحقيق في مذابح الجزائر" بمشاركة ثلاثين باحث يقول : " إن هناك استراتيجية البقاء الفعلي على الرعب، إن الجماعة الاسلامية المسلحة تحولت في 1995 من منظمة ثائرة على النظام و مخترقة إلى حد ما، إلى منظمة للجهاد المضاد تستخدمها مديرية الاستخبارات و الأمن من أجل القيام بهذه البشائع".

" إن أحد الشيوخ الذين يفتون في لندن، لما أخضعت المصالح البريطانية هاتفه للمراقبة وجدوه يتصل بثكنة عسكرية في الجزائر- و هذا منشور في صحيفة (باري ماتش) بتاريخ 9 أكتوبر 1997".

ثالثا : (فرديناندو امبوزيماتو)[3] يقول : " كل ما ذكره لحبيب سوايدية من أحداث و وقائع مترابط مع ما أورده منذ سنين الملاحظون الحريصين على الحقيقة الجزائرية...إنها استراتيجية الضغط أو التوتر Tension".

إن مختلف هذه الشهادات و التحليلات تدل على وجود خلل ما أخرج القيادة العسكرية من صمتها، ليلخص القائد (الفريق محمد العماري) الرد في " نص الأمر اليومي لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي"[4] ، فهي محاولات للبلبلة تريد من الجيش الشعبي الوطني و مصالح الأمن. إن الأمر جد خطير و حساس إذ يتعلق بالمساس بالركن الأساسي لقيام الدولة الجزائرية رمز قوتها و صلابتها كما أنه ليس من السهل الاستهزاء بأرواح الجماهير ثم ما الذي يعنيه إتهام هذه القيادات و هي في مراكز حساسة، و الاتهام يأتي من الخارج؟.

يقول (احمد طالب الابراهيمي)[5] : " إنها مؤامرة بدأ تنفيذها في أكتوبر 1988 بضرب التيار الوطني، و تواصلت بعد الانتخابات البلدية و الولائية في جوان 1990 بمحاربة التيار الاسلامـــــي و استقرت بعدها بالتركيز على المؤسسة العسكرية التي تشكل العمود الفقري للبلاد".

1- *الهواري عدى، الجزائر : الحرب المستمرة، موقع انترنيت السابق.*

2- *قناة الجزيرة، حصة بلا حدود، قانون الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي، موقع الانترنت:*
http://www.aljazeera.net/programs/nolimites/articles/2001/2/2-19-1.htm.

3 - *Habib Souaïdia, la sale guerre, op.cit, (pp 11-15).*

4- *الفريق محمد العماري، الأمر اليومي لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش، العدد 452، مارس 2001.*

5- *أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية : الأزمة و الحل، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 10.*

إن الدور الحاسم الذي لعبه الجيش جعل من مؤسسة الرئاسة تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية بدليل ان حتى الرئيس الحالي (عبد العزيز بوتفليقة)[1] يصرح بان هناك خطوط حمراء رسمت له و بأنه يريد أن يمارس كل صلاحياته الدستورية، كما إعترف رئيس الحكومة السابق (بلعيد عبد السلام)[2] بأن الجيش هو الذي عينه و عين علي كافي و علي هارون ...وهو الذي جاء ببوضياف.

ونفس الأمر أشار إليه رئيس الحكومة السابق(عبد الحميد الإبراهيمي)[3] بقوله : "بأن هناك خمسة جنرالات يحكمون قبضتهم على المخابرات العسكرية ... و يسيطرون على كل شيئ في هذا البلد".

إن تصريحات من هم داخل العلبة السوداء بتعبير (دافيد ايستون) تعكس سيطرة القيادات العسكرية و تدخلها في الحياة السياسية، فلماذا لايتم الإعتراف بدورها قانونيا وينتهي الأمر؟.

يقول(احمد محيو)[4] :"من الافضل الاعتراف للجيش بهذه الوظيفة ،لكن مع تحديدها حتى يتوقف الجيش عن التدخل في كل شيئ وفي كل وقت ".

إن ماتم جنيه من كل هذا تعقد الوضعية أكثر وتعليقات من صحف أجنبية سلبية ومثال ذلك صحيفة libération في عددها بتاريخ 8 فيفري 2001"جيش المجانين في الجزائر"، أما صحيفة chali hebdo فكتبت "الجزائر لا تملك جيشا ولكن الجيش هو الذي يملك الجزائر"[5].

1- محمد الميلي، الجزائر ..إلى أين؟، المرجع السابق، ص 27.
2- حوار مع بلعيد عبد السلام (رئيس الحكومة السابق)، رسالة الأطلس، العدد 229، من 22 إلى 28 فيفري 1999، ص 7.
3- ورد ذلك على لسان عبد الحميد الابراهيمي، قناة الجزيرة، حصة آراء، الوئام الوطني في الجزائر، موقع انترنيت : http://www.Aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/11/11-26-1.Htm.
4- محمد الميلي، نفس المرجع السابق، ص 13.
5- ورد ذلك في حصة الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي، موقع انترنيت: http://www.Aljazeera.net/programs/nolimites/articls/2001/2/2-19-1.Htm.

المبحث الرابع : تجريد الحركة الاسلامية من النفوذ السياسي

لقد ساهمت الحركة الاسلامية في عزل نفسها، و في مسار الغرب لتشويه الاسلام حيث وجد مادته الاعلامية في العمليات الارهابية التي استعاضت لباس الاسلام. هكذا صور الغرب الإسلام هو الإرهاب، و في الواقع هذا تجسيد للعودة إلى تداعيات الماضي الصليبي، فالإسلام العدو الاستراتيجي للديمقراطية الغربية، ألم يطلب (ريتشارد نيكسون) " من صناع القرار في أمريكا أن يأخذوا حذرهم من خطر الإسلام، و أن تتفرغ أمريكا له بعد أن فرغت من العدو الشيوعي؟ !"[1]. ألم يقل الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) عقب وقف المسار الإنتخابي : " لو اتجهت الجزائر إلى حكم إسلامي لكان في غاية الخطورة على الشعب الجزائري و لجيرانه ويضيف (فرانسوا ميتران) بأن الأصولية لا تبدو بالنسبة إلينا أنجع وسيلة لتحقيق الديموقراطية"[2]. ألم تعمل فرنسا على دفع المزيد من المساعدات الإقتصادية إلى الجزائر في شكل هبات و قروض، و قدمت إيطاليا العديد من التسهيلات الإئتمانية القصيرة أو المتوسطة الأجل، بالطريقة نفسها التي قدمت فيها أمريكا قروضا طويلة الأجل، كما دفعت صندوق النقد الدولي إلى تقديم المساعدات و المنح إلى الجزائر، كان آخرها منحة بمليار دولار لمساعدتها على اصلاح أوضاعها الاقتصادية، و تعزيز جهودها في تبني إقتصاد السوق، مع التأكيد الأوروبـــي و باستمرار عقب وقف المسار الانتخابي على مساندة الحكومة و أفعالها، باعتبار أن وصول الاسلاميين يشكل تهديدا للأمن القومي الغربي.

إن الأمر لا يتعلق بالحملة الشعواء للغرب، بل إن الأعمال الإرهابية وصلت تداعياتها إلى المناطق العربية، لتساهم بذلك في تجريد الحركات الإسلامية من النفوذ السياسي،حيث أن الوضعية التي عاشتها الجزائر في العشرية الحمراء جعلت الحكومـة التونسية تحاصر حركة النهضة الاسلامية بقيادة (راشد الغنوشي)، على الرغم من أن الحركة تقدمت بالعديد من الحجج المطمئنة للنظام : " إن التكوين الفكري المتنوع للقائمين على الظاهرة الإسلامية في تونس هيأهم للتفاعل الإيجابي مع المطالب الديموقراطية المتصاعدة".[3]

بل لقد أوردت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن حوالي (2000 شخص) [4] سجنوا في تونس، معظمهم بتهمة الإنتماء إلى منظمة غير مرخص لها و المقصود حركة النهضة الإسلامية و لا يخرج الحال في المغرب عن تلك التطورات، فعلى الرغم من عمق التجربة الديمقراطية في المغرب نسبيا مقارنة بالجزائر و تونس، إلا أن الحكومة المغربية ظلت ثابتة في رأيها بخصوص " جماعة العـــدل

---

[1]_ منعم العمار، الجزائر و التعددية المكلفة، كتاب الأزمة الجزائرية، المرجع السابق، ص 85.
[2]_ الطاهر لعبيدي، أقوال على نمة أصحابها، المرجع السابق ، (ص ص 36 -37).
[3]_ منعم العمار، نفس المرجع السابق، ص 83.
[4]_ عن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان سنة 2000 ، موقع الإنترنيت :
http://www.HRW.Org/arabic/repports/WR99/Tunisia.Htm.

و الإحسان" و " الشبيبة الإسلامية"، اللتين تميزتا بمطالبهما الشاملة بإصلاح الدستور، نتيجة لإقتناعها بأن السبيل الوحيد لتحييد أي تاثير للحال في الجزائر في الوضع المغربي يكمن في صلابة موقفها من تلك الجمعيات.

إن كان هذا الوضع في أقرب بلدين جيوبوليتيكيا للجزائر، فإن وضعية الحركة الإسلامية ذاتها داخل الجزائر لا تخرج عن هذا النطاق، فأمام التداعيات الخطيرة لإستخدام الدين في الدعاية الحزبية حظر دستوريا طبقا (للمادة 42) من دستور 1996 اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني أو لغوي أو عرفي أو جنسي أو مهني أو جهوي، بل و طلب من الأحزاب بأن تجعل تسميتهـــا و أسسها و أهدافها مطابقة لذلك، و كان أولى الأحزاب المقصودة الأحزاب الإسلامية، حيث تحولت حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، و حركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة، بل إن الأمر لا يتعلق فقط بالأسماء و إعادة صياغة البرامج و إخلائها من أي إشارة للإسلام، ليتعدى إلى التعامل الإنتقائي و الحذر الشديد مع أي ملف جديد يودع لدى وزارة الداخلية يصب في إطار الحركة الإسلامية، الأمر الذي أخذ صورة واضحة مع " حركة الوفاء" بقيادة (أحمد طالب الابراهيمي) حيث أودع ملف اعتماده في 05 جويلية 1999، و عقد مؤتمره التأسيسي وفقا (للمادة18) من قانون الأحزاب في ديسمبر 1999، إلا أن السلطة رفضت إعتماده صراحة، خوفا من أن يأخذ مكان و مسار الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إذا كان هذا الوضع في البلدان الإسلامية فإن الحديث عن البلدان الغربية لا معنى له، إلا أنه إذا وصل الحال إلى القول بأن " الإسلام دين عنف و يسعى دائما إلى توسيع دائرته"، على حد تعبير أشهر رجال الإعلام الغربيين و من الذين يعتبرون من المتخصصين في ظاهرة الأصولية الإسلامية (شول لاتور)[1]، فإن الأمر يتطلب مراجعة كل حيثيات الدائرة المفرغة، فبمادة من وصفوا بالاسلاميين المتطرفين،الأصوليين،صيغ خطاب الإرهاب،ليتم الربط بصورة علنية أو ضمنية و بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين الإرهاب و الإسلام، و يذكر (إريك رولو)[2] بأن هناك خلط كبير بين مصطلحات الإسلام، التطرف، الإرهاب، التعصب، و قد بينت الدراسة بأن كل فرنسي من إثنين يقر أنه يخلط ما بين التعصب و الإسلام. و الواقع أن الفضل الكبير في ذلك يرجع إلى موقفنا نحن من الإسلام كدين وكفكر و كنظام، فهي مواقف كما وصفها (برهان غليون)[3] " من النقيض إلى النقيض... إن ما نحن أمامه هو انفجار أو تفجر عنيف لما يمكن أن نسمية بالمسألة الاسلامية أو مسألة الدين... ذلك أن المواقف المتناقضة من حول الإسلام لم تعد مجرد تفسيرات جزئية أو ترجمات بسيطة لتأويلات

---

[1]_ أوردها : البرشت متسكر، الأصولية الإسلامية بين العنف و الديموقراطية، الطبعة الأولى، 2000، موقع انترنيت:
http://www.Aljazeera.net/Books/2001/5/5-21-1.Htm.

[2]_ إيريك رولو ، الوجوه المتبدلة للإسلام السياسي، موقع انترنيت السابق.

[3]_ برهان غليون، الإسلام و أزمة علاقات السلطة الإجتماعية، موقع أنترنيت :
http://www. Aljazeera.net/Cases-analysis/2002/4/4-27-1.Htm.

متنوعة، و إنما تعبر عن مشكلة حقيقية هي مشكلة علاقة المجتمع بدينه"، و لعل هذا ما يفسر التهجم العلني للسناتور البلجيكي (Anne Marie Lizin)[1] على المدارس القرآنية و دعوته إلى ضرورة غلقها ،وهذا ليس بالجديد فقبله بكثير قال(تشارل ريتشرد)[2] بأنه يمكن تخليص الإسلام من عيوبه عن طريق الإسلام المتفتح أو المزود بحيوية أشد ،إنها محاولة ضرب الإسلام بالإسلام.مما يعنى أن ظاهرة الإرهاب تتخذ بعدا حضاريا ،يدخل في اطار ما يعرف بالصراع الحضاري بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الاسلامية .وقد نجح الغرب في صياغة صورة نمطية تربط بين الإرهاب والإسلام لإدارة عجلة اقتصاديات الحرب ،بشكل يجعل الدول الاسلامية غارقة في إثبات إسلامها .والجدير بالذكر أن فكرة الاصولية الاسلامية في الغرب ينظر اليها بمجموعة من المظاهر ابرزها اللباس الخاص وإطالة اللحية [3]، ونفس المنظور تم نقله الى البيئة العربية الاسلامية ومثال ذلك الربط بين اطالة اللحية وصفة الارهابي –حتى وان كان ارهابي– (انظر ماكتب ادناه):

"عثرت اول امس مصالح الدرك الوطني بقسنطينة ،في حدود السادسة مساء على راسي شخصين مجهولي الهوية.....................،بينت التحريات الأولية عن كونهما **لإرهابيين بالنظر لكثافة شعر لحيتيهما.....................**"

– عن جريدة الخبر17 جوان 2003.–

إن ما حدث في الجزائر من أعمال إرهابية شكل مأساة حقيقية للفرد و المجتمع و الدولة،و ما زاد الأمر تعقيدا تحول النتيجة إلى سبب جديد ليبدو الأمر وكأنه في دائرة مفرغة من الإرهاب والإرهاب المضاد.

1- مداخلة (Anne Marie Lizin) :
Journée d'études sur la contribution de la société civile à la lutte contre le terrorisme, Alger,26-27 Janvier 2002 .

2- ذكرها الدكتور رابح بلعيد ،في حوار معه اثناء اعداد البحث.

3– *انظر مشروع الاصولية الذي تتبناه الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم منذ عام 1988 ويضم أكثر من 200 باحث.عن جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 8 فيفري 1997.*

خاتمـــــــة :

إن الإرهاب ظاهرة معقدة، بداية بالمصطلح في حد ذاته الذي يحمل طابعا قيميا وصولا إلى أسبابه التي هي حصيلة تراكم تاريخي و نهاية بتداعياته التي تجعل من الوضعية أكثر تعقيدا، بل و من شأنها أن تكون أسبابا جديدة لتدعيم و تغذية الإرهاب و في النقاط الأساسية التالية توضيح لذلك :

أولا : بالنظر إلى نتائج العمل الإجرامي أو التخريبي، إذا كان قتل الأبرياء و العزل بما فيهم الأطفال والشيوخ و النساء، و تدمير ما هو ملك للشعب،مع خلق جو من الرعب والرهبة ،فإن ذلك يكون" عملا إرهابيا". وبالنظر إلى دوافعه من كبت الحريات و إنغلاق النظام السياسي و حالات التعذيب والإعتقال السري فإنه يصبح بمثابة عنف سياسي، و قد يصل إلى حد إعطائه وصف إرهاب دولة. وبالنظر إلى الكيفية التي تعامل معها كل من قانون الرحمة 1995 و قانون الوئام المدني 1999 يمكن القول بأن تلك الأعمال تتخذ صفة جريمة سياسية، و بالنظر إلى البيانات التي تتبنى العمليات التدميريـــــــة والتخريبية و عبارات الجهاد و المجاهدين، فيبدو أنها تندرج ضمن مظاهر التطرف الديني.

هكذا يبدو الأمر مختلط في الذهن، غير أن الإجماع يقع على أن ما من عمل منظم ذهب ضحيته أبرياء لا علاقة لهم بالصراع القائم هو " عمل إرهابي".

ثانيا : إذا كان انغلاق النظام السياسي بوصفه نظاما شموليا لم يولد أعمالا إرهابية و إن كان قد ولد معارضة مسلحة، فإن إقرار التعددية السياسية يعني تراجع العنف السياسي و ليس زيادته، لكن ما حدث العكس و يرجع ذلك أساسا إلى مأزق إدارة التغيير، و يتضح ذلك من خلال :

1- إن نظام الحكم الذي تميز بخاصية السلطة الأبوية يصعب عليه التخلي عن السلطة في ظل بروز منافسة حادة تتميز بشرعية تظاهي شرعيته التي استند إليها،والمقصود هنا : الشرعية التاريخية و الشرعية الدينية.

2- إن السلطة التي بنيت على عنف و تغذت و استمرت بالعنف و وجهت بالعنف، من شأنها أن تخلف "ثقافة عنف". و هو الأمر الذي جسدته المعارضة المسلحة (من جبهة القوى الاشتراكية إلى الإتجاه المسلح بزعامة مصطفى بويعلي)، مما يعني أن هناك أزمة ثقة في النظام من طرف المعارضة التي بقيت تتعامل بتوجس و حذر، قبل أن تنتقل تلك الأزمة إلى المواطن العادي.

3- إن وصاية الدولة على المجتمع، و محاولة بنائه و تهدئته على أساس الخطاب التعبوي من شأنها أن تخلق مجتمع ثائر في ظل مؤشرات تعكس الفساد السياسي و الأخلاقي و سيطرة الجهاز البيروقراطي و فئة تكنوقراطية شكلت طبقة مسيطرة أهملت كل قيم الجهد و الإبداع والفعالية باعتبارها المعايير الوحيدة التي تحظى بالقبول كقاعدة للتنافس.

ثالثا : إن إشكالية مفهوم الجهاد، جعلت الأعمال الإرهابية تتزين بلباس الشرع (خاصة وأن مظاهر الفساد الأخلاقي قد تفشت في المجتمع) ،ليتحمل جهاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسؤولية الأولى كتنظيم حزبي(بالنظر إلى التنظيمات المسلحة التي أنشأها من كانوا أعضاءا في الحزب ،مع الإنتباه إلىأن الحزب قد حل رسميا بتاريخ 5 مارس 1992) ،وإن كانت العديد من الفرق الأخرى لا تؤمن أصلا بالعمل الحزبي. كما أن توقيف المسار الإنتخابي كان بمثابة الصدمة التي فتحت الباب لتطور ممارسات التطرف الديني من ناحية، و من أخرى وجود من استغلوا الوضعية لأغراض مافياوية.

رابعا : لقد وجد كل من التطرف الديني و العنف السياسي بيئة ملائمة أعطته كل العناية لنموه وتطوره ليصبح في شكل أعمال إرهابية، بداية بتدهور الوضعية السوسيو إقتصادية(فقر،بطالة،مديونية،تبعية،...) و سيادة الشعور بالاحباط و اليأس حيث لم يتم تحييد العامل الإقتصادي كسبب من أسباب الإرهاب.
و ثانيا بخلق أزمة مفتعلة عرفت بأزمة الهوية، و ثالثا باستراتيجية السلطة في تسبيقها للحل الأمني قبل الحل السياسي.

خامسا : إن تداعيات الإرهاب من شأنها أن تتحول إلى عوامل تغذي وتطعم الإرهاب بل وتحصنه فتتدعم بذلك الدائرة المفرغة للإرهاب و الإرهاب المضاد، فتدهور معدلات النمو الإقتصادي، و زيادة نسب الفقر و البطالة من شأنها أن تشكل رافدا للإرهاب كما أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تولد إلا الشعور بالإغتراب و عدم الثقة، الذي من شأنه أن يتخذ اعمالا إنتقامية، فيدخل المجتمع مرحلة أكثر رهبة و فوضى، بل إن هذه الوضعية قد تسمح حتى بتدخل أجنبي لفرض سيطرته تحت شعار من الشعارات.

في الأخير (و إن كان يصعب وضع نقطة النهاية)، نصل إلى القول بأن الإرهاب كمصطلح غريب في سياقه الابستيمولوجي عن البيئة الجزائرية حتى و إن كان رصيد العنف الثوري يعكس البيئة غير المستقرة التي نشأ في ظلها نظام الحكم الجزائري، إلا أن أي ثورة لا تخلو من مثل هذه المظاهر الصراعية. و بالتالي فإن الإرهاب في الجزائر كظاهر هو نتيجة تراكم تاريخي لمختلف جوانب النسق السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، لكنه في الأخير نتيجة آلية تفكير واحدة قائمة على منطق القوة و العنف بمؤشري الوسيلة و الهدف.

أولا : الوسيلة

أهم ميزة تتميز بها وسيلة الصراع السياسي الجزائري، بالإضافة إلى طابع القوة و العنف، اللجوء إلى ما يعرف بـــ" ثقافة الكفاح"، من خلال تثمين مفهوم الشهادة و الجهاد ضد الظلم والطغيان

و الثورة على النظام، فهناك إتفاق حول مبادئ الثورة التحريرية منذ بيان الفاتح نوفمبر 1954 (فبن بلة) عند توليه الحكم استند للشرعية التاريخية، و (هواري بومدين) عندما قام بالإنقلاب استند إلى المشروعية الثورية، و (الشاذلي بن جديد) استند أيضا إلى الشرعية التاريخية فهو اقدم ضابط في الجيش، و توقيف المسار الانتخابي استند إلى هيبة الدولة و استمراريتها من خلال العودة أيضا إلى الشرعية التاريخية التي تجسدت في المجلس الأعلى للدولة برئاسة أحد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (محمد بوضياف).

نفس المفهوم المتعلق بثقافة الكفاح إلتجأت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهي تواصل جهاد 1954 على حد قول رئيس الحزب (عباسي مدني) أما الرجل الثاني للحزب (علي بلحاج) فيضع السلطة في مرتبة الاستعمار فيصبح جهاده فرض عين.

على ضوء ذلك ،نجد هناك اتفاق حول مبادئ ثورة التحرير الوطني، و لكن علينا أن نعلم أن الثورة الجزائرية كمبادئ و تضحيات ليست ملكلية لأحد، بل هي تراث الجزائر كلها.

ثانيا : الهدف

الميزة الثانية للصراع تتمثل في " الهدف" سواء الوصول إلى السلطة أو حماية السلطة و البقاء فيها. و الواقع أن السلطة أداة و ليست غاية في حد ذاتها، و تحولها إلى غاية يرجع إلى غياب قواعد اللعبة السياسية بصورة واضحة و عدم إحترام البناء المؤسساتي للدولة.

إن الوضعية التي تعيشها الجزائر محصلة العديد من الأزمات و على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إنها مجموع أزمة الشرعية وأزمة التوزيع وأزمة المشاركة لتتحول إلى أزمة ثقة. الأمر الذي يفسر مراحل الانتقال من عشرية سوداء إلى عشرية حمراء. لكن الأمة العظيمة لا تولد إلى من المحن الكبيرة،و يبد أنه لا بد على كل واحد منا أن يوقض ضميره و الشعور بالمسؤولية.

بناء على ذلك ،فقد تكون أولى الخطوات الواجب إتخاذها كبداية للخروج من الأزمةهي:

1* ضرورة الاعتراف بمختلف التجاوزات المرتكبة ضد عناصر الهوية الوطنية من دين ولغة وامازيغية من قبل كافة الفاعلين السياسيين.

2* العمل على احترام عناصر الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وإخراجها من حيز المصادرة مع ضرورة التجسيد الفعلي لذلك.

3* إعادة الإعتبار لمعايير الجهد والإبداع والفعالية والنظر إليها كقاعدة أساسية ووحيدة للتنافس والتمايز.

4* محاولة بناء مفهوم ثقافة السلم لدى الأجيال القادمة ،من خلال برامج تعليمية تصب في هذا الإطار.

5* ضرورة الإهتمام بمفاهيم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية ، بتفعيل دور المجتمع المدني إعطاء الهيئات غير الحكومية حرية العمل في إطار نظام قانوني يحفظ هيبة الدولة.

6* إن الميزة الأساسية للإسلام هي الرحمة والسلام ،الأمر الذي يتطلب تفعيل دور العلماء لنشر تعاليم الدين الإسلامي خاصة أمام الحملات الشنيعة التي يتعرض لها.

قائمـــــــــة المراجــــــــع

أولا: المصادر و الكتب

أ) المصادر :

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي الشريف.

ب) الكتب :

I – باللغـــــة العربيـــــة :

1- ابــراهيم (حســنين توفيــق) ،ظاهــرة العــنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان، 1992.

2- ابــن الهاشمي (أبو صديق فوزي) ،الحركة الإسلامية بالجزائر (1962 – 1988)، دار الإنتفاضة ،الجزائر، 1992.

3- أبــو الــروس (أحمد) ،الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر، 2001.

4- أبــو زيد (علاء عبد العزيز) ، الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الأسياوية ، القاهرة ،مصر، 1998.

5- الإبــراهيمي (أحمــد طــالب) ، المعضلة الجزائرية : الأزمة و الحل، دار الأمة الجزائر، الطبعة الأولى، 1996.

6- الإبــراهيمي (عــبد الحميــد) ،في أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999)،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،2001.

7- الأطــرش (محمــد) ، التنمية العربية و بعض أشكالياتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، مارس 1997.

8- الرياشـــي (ســليمان)، الصــيداوي (ريــاض) ،و آخرون ، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والإجتماعيـــة و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 1999.

9- العكرة (أدونيس)، الإرهاب السياسي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1993.

10- العياشـــي (أحميــدة) ، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، دار الحكمة ، الجزائر 1991.

11- القرضاوي (يوسف) ، الصحوة الاسلامية بين الجحود و التطرف، كتاب الأمة، قطر، 1992.

12- الكـنز (عـلي) ، حـول الأزمة (5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي)، دار بوشان للنشر ،الجزائر، 1990.

13- المهدي (عطا الله عكري) ، المتفجرات و الارهاب الدولي، دار المعارف القاهرة، مصر، 1992

14- الهرماســي (محمـد عـبد الباقي)، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سبتمبر 1987.

15- بوالشعير (سعيد)، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الجزء الأول ، 1989.

16- ـــــــــــــــ،النظام السياسي الجزائري،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.

17- بوزيدي (عبد المجيد) ، تسعينات الإقتصاد الجزائري، ترجمة جربيب أم الحسن، موفم للنشـــر و التوزيع ، الجزائر 1990.

18- بيومــي (محمد أحمد) ، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، 1992.

19- تامالت (محمد)، الجزائر من فوق البركان، بدون دار النشر، بدون سنة الطبع.

20- حريشــان (عـبد القادر)، الإنقاذ و السلطة (1988 – 1992)، بدون دار النشر ،الجزائر، بدون سنة الطبع.

21- حريــز (عـبد الناصـر)، الـنظام السياسي الإرهابي الإسرائلي، مكتبة مدبولي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 1997.

22- حســن بهـلول (محمـد بلقاسم)،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الجزء الثاني ،1999.

23- حوى (سعيد) ،جند الله ثقافة و اخلاقا،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان بدون سنة الطبع.

24- دبــارة (مصـطفى مصـباح)، الإرهــاب (مفهومــه و أهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي) ،منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى ،1990.

25- رمضان الجزائري (عبد المالك بن أحمد)، مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعيـــة و الإنفعــالات الحماســية (الكتاب الأول عن ملف الجزائر)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة الطبعة الرابعة، 2001.

26- ـــــــــــــــــــــــ ، فــتاوي العـلماء الأكابــر فيمــا أهــدر مــن دماء في الجزائــر(الكــتاب الثاني عن ملف الجزائر)،بدون بلد النشــر،بدون سنة الطبع.الكتاب مدعم بتوقيع الشيخ ابن عثيمين.

27- زكــريا (فــؤاد) ، الحقيقــة و الوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، دار القباء، القاهرة، مصر ، 1998.
28- ســليمان (عــبد الله)، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1962.
29- شكري (محمد عزيز) ، الإرهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1991.
30- صــبيحي (أحمــد شــكري) ،مستقبل المجتمع العربي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2000.
31- صــدوق (عمر) ، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1995.
32- ضــاهر (تــركي)، الإرهــاب العــالمي، دار الحسام للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان ،الطبعة الاولى، 1994.
33-عبد الحافظ (عادل ثابت)، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،1997.
34- عثمان (محمد موسى) ، الإرهاب : أبعاده و علاجه، مكتبة مدبولي، بدون بلد النشر، 1996.
35- عصــامي (محمــد)، فــي عمــق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م.سطوف ،المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر، 2002.
36- غليون (برهان) ، بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.
37- قطب (السيد) ، في ظلال القرآ ن، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982.
38- قيرة (اسماعيل) و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002.
39- لمشيســي (عــبد الكــريم) ، الإســلام و النشاط الإحتجاجي في المغرب العربي، دار هارمانان ،باريس، فرنسا، 1989
40- لونســي(رابح) ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دارالمعرفة، الجزائر .2000
41- محــب الدين (محمد مؤنس)، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، دار الوزان للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1987.
42- مصطفى (أحمد سيد) ، إدارة السلوك التنظيمي (رؤية معاصرة)، بدون دار نشر،2000.
43- مقدم (محمد) ، الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2002.
44- ناصــف (عــلي منصور) ، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (ص)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، المجلد الرابع ،1962.

45- نافع(إبراهيم) ، كابوس الإرهاب و سقوط الاقنعة، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
46- هارون (علي) ، مذكرة اللواء خالد نزار ، دار النشر شهاب، باتنة، الجزائر، 1999.
47- يوسفي (محمد مصدق)، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة، دار المعرفة، بدون بلد النشر ، 1998.

II- باللغة الفرنسية :

1- Aboud (Hichem), la mafia des généraux, Editions Jclattès, France 2002.
2- Addi (Lahouari), l'état et pouvoir (approche méthodologique et sociologique),office des publication universitaires ,benaknoun, Alger,1990
3- ———————, l'impasse du populisme (l'Algérie ; collectivité politique et état en construction) , entreprise nationale du livre Alger , 1990.
4- Brahimi (Mohamed), le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionelle,office des publications universitaires,ben aknnoun, Alger,1995.
5- leca (Jean) et Vatin (Claude jean), l'Algérie politique (institution et régime) Imprimerie Chirat.
6- Redjala (Ramdane) ,l'opposition en Algérie depuis 1962 (le PRS-CNDR ,le FFS),Editions Rahma , imprimerie Guerfi,Batna, Alger,1991.
7- Rouadjia (Ahmed), les frères et la mosquée- enquête sur le mouvement islamiste en Algérie-, Karttala, Paris, 1991.
8- Souadia (Habib), la sale guerre (le témoignage d'un ancien officier des forces spéciales de l'armée Algérienne), Edition la découverte, Paris, 2001.
9- Stora (Benjamin), la guerre invisible (Algérie, années 90), Editions Chihab, France, 2001.
10- yefsah (Abdel Kader), la question du pouvoir en Algérie , ENAL , Alger 1992.

ثانيا : الدوريات و الجرائد

I- الدوريات :

أ- باللغة العربية

1- الثقفي (أحمد سلطان) ، عن ندوة (الإرهاب و العولمة)، مجلة الأمن و الحياة، العدد 235، (فيفري – مارس 2002).

2- الحسيني (محمد تاج الدين)، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة الوحدة ،العدد 67 ،أفريل 1990.

3- الدسوقي (أيمن ابراهيم) ، المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة)،مجلة المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.

4- الشايجي (عبد الله خليفة)، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، مجلة المستقبل العربي ،العدد 226، ديسمبر 1997.

5- الشهراني (سعد) ، المنظور الإقتصادي للظاهرة الإرهابية، مجلة الأمن و الحياة، العدد 236 ،افريل 2002 .

6- الصياد (عبد العاطي) ، الإرهاب بين الأسباب و النتائج في عصر العولمة، مجلة الأمن و الحياة ،العدد 235،مارس2002.

7- العاشوري (عبد العزيز) ، اللغة العربية و الهوية الثقافية و تجارب التعريب،مجلة المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981.

8- العماري (الفريق محمد) ، الأمر اليومي لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش، العدد 452، مارس 2001.

9-العموش (أحمد فلاح) ، عن ندوة (مكافحة الإرهاب) ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203 ، (جوان- أوت 1999).

10- المديني (توفيق) ،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد259،سبتمبر 2000.

11- الميلي (محمد) ، الجزائر.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 271، سبتمبر 2001.

12- النويري (أحمد النيل)، مشكلة تعريف الإرهاب، مجلة العلوم القانونية، العدد 6، مطبعة قالمة ،الجزائر، 1991.

13- اليوسف (عبد الله)، العوامل الإجتماعية و علاقتها بالظاهرة الارهابية، مجلة الأمن و الحياة ،العدد 236،افريل2002.

14- بن جديد (الشاذلي)، كلمة استقالة ، مجلة التضامن، العدد 6 ، أوت 1992.

15- بن عبد العزيز (عبد الرحمان) ،التقنية الحديثة للارهاب،مجلة الأمن و الحياة،العـــدد 234 ،فيفري2002.
16- د عبد الدايم، أحداث أكتوبرتحت المجهر، مجلة التضامن، العدد16،اكتوبر 1993.
17- رمضان (عصام صادق)، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 85 ،جوان 1986.
18- عبد الخالق (أحمد) ، الآثار الإقتصادية للإرهاب، مجلة الأمن و الحياة، العدد 211،(جوان 2000).
19- عبد اللطيف (عرسان) ، الإرهاب و سبل المواجهة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204 ،(مــــارس – ماي 1999).
20- عمامرة (تركي رابح) ، الصراع و التعريب في الجزائر،مجلة المستقبل العربي، العدد 238 ،ديسمبـــر 1998.
21- عيد (محمد فتحي) ، واقع الإرهاب في الوطن العربي، مجلة الأمن و الحياة، العدد 234 ،فيفـــري 2002.
22- كابلان (روبرت) ، هل كانت الديمقراطية مجرد لحظة ؟ ! ، مجلة الثقافة العالمية، العدد 63 ،(مارس- أفريل 1999).
23- كشود (محمد) ، اللغة العربية بين الواقع و الطموح،مجلة الجيش، العدد 431، جوان 1999.
24-كيلاني(هيثم)، إرهاب الدولة بدليل الحرب في العلاقات الدولية، مجلة الوحدة، العدد 67 ،أفريـــــل 1990.
25- لعبيدي (الطاهر) ، أقوال على ذمة أصحابها، مجلة التضامن، العدد 16، اكتوبر 1993.
26- ميري (عبد الحميد) ، الأزمة الجزائرية : الواقع و الآفاق، مجلة المستقبل العربي، العدد 226 ،ديسمبر 1997.
27 - مرتاض (عبد الملك) ، التعددية اللغوية فخ جديد لتمزيق الهوية، مجلة العربي، العدد 503 ،أكتوبر 2000.

ب- باللغة الأجنبية :

1- Brahimi (Ali), gestion catastrophe, Révolution Africaine, N°1425, du 20 au 26 juin 1991.
2- Fekih (Bachir), le gouvernement connaît la direction du FIS, Révolution Africaine, N°1431, du 1er au 7 Août 1991.
3- Kerraz (Nadia), un goût d'inachevé, révolution africaine, N° 1425, du 20 au 26 juin 1991.

4- Merrani (Ahmed), Hachani a menace Guechi, Révolution africaine, N°1431, du 1er au 7 août 1991.

II- الجرائد (مقالات و حوارات)

أ- باللغة العربية :

* المقالات :

1- الرميحي (محمد) ، هل ترهن الجزائر مستقبلها لتناقضات النخبة؟، رسالة الأطلس، العدد 345 ،من 13 إلى 19 ماي 2001.

2- الصيداوي (رياض) ، صراعات النخب، رسالة الأطلس، العدد 303، من 24 إلى 30 جويلية.

3- امين (لحسن)، ازمة 62 : صائفة 100 قتيل ، الخبر الاسبوعي، العدد 123، .

4- أمين (يوسف) ، محاولات فاشلة لتوحيد صفوف المسلحين، أخبار الأسبوع، العدد 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002.

5- بلعيد(رابح)، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 174 ،من 2 الى 8 فيفري 1998 ،الحلقة الاولى.

6- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 175 ،من 9 الى 15 فيفري 1998، الحلقة الثانية.

7- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 176 ،من 16 إلى 22 فيفري 1998 ،الحلقة الثالثة.

8- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 177 ،من 23 فيفري الى 1 مارس 1998 ، الحلقة الرابعة.

9- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 178 ،من 2 الى 8 مارس 1998 ، الحلقة الخامسة.

10- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 179 ،من9الى15مارس1998،الحلقةالسادسة.

11- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 180 ،من16 الى 22 مارس 1998 ،الحلقة السابعة.

12- ———— ، الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،رسالة الأطلس ،العدد 181 ،من 23 الى 29 مارس 1998 ، الحلقة الثامنة.

13- ———— ، تاريخ الجزائر الحديث، رسالة الأطلس، العدد 157، من 29 سبتمبر إلى 05 أكتوبر 1997 .

14- ـــــــــــــــ، هكذا اختطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي، الشروق اليومي، عدد 151، 6 ماي 2001 .
15- ـــــــــــــــ، دور الحكومات الجزائرية...في تخريب وعي الشباب الجزائري، الراية، العدد 08، من 9 إلى 15 اكتوبر 1999، الحلقة الخامسة.
16-حليمي (فاتح)، لغة تزييف الأرقام في جزائر الـــ 2000، رسالة الطلس، العدد 297، من 12 إلى 18 جوان 2000.
17- رحماني (أنيس) ، الفريق العماري يستعد للرحيل، جريدة الخبر ، 3 جويلية 2002.
18- شكيب (عدلان) ، سياسة السلطة مع الجماعة المسلحة، أخبار الأسبوع، العدد 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002.
19- عليوة (أحمد) ، هل تنسف تصريحات اللواء العماري إتفاق الهدنة ؟، الجزيرة، العدد 01 ، من 13 إلى 20 جويلية 2002.
20- ع. فيصل، فاروق القسنطيني في منتدى المجاهد: الدولة أول مفقود و العدالة في الجزائر تعرف تراجعا، جريدة الخبر، بتاريخ 30 مارس 2003.
21- غرايبية (ابراهيم) ، الحركات الإسلامية و أثرها في الإستقرار السياسي بالعالم العربي، النبأ ، العدد 366 ، 19 نوفمبر 2002.
22- كبيل (جيل) ،الجيش الجزائري ربح سياسيا وعسكريا فقط،رسالة الأطلس،العدد303، من24 إلى 30 جويلية 2000.
23- منور(أحمد) ، إطلالة على واقع الأطفال ضحايا الإرهاب في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، العدد 451، 28 أفريل 2002.
24- ـــــــــــ، محنة المثقفين الجزائريين في العشرية الحمراء و الممثليات الدبلوماسية بالخارج،جريدة الشروق اليومي، العدد 317، 18 نوفمبر 2001.
25- هانتنجتون (صامويل) ، زمن حروب المسلمين، رسالة الأطلس، العدد 379 ، من 6 إلى 12 جانفي 2002.

*** الحوارات :**

1- حوار مع عبد العزيز بلخادم، الموعد، العدد 194، 26 سبتمبر 1996.
2- حوار مع عبد القادر بوخمخم، رسالة الأطلس، العدد 419، من 20 إلى 26 أكتوبر 2002.
3- حوار مع علي هارون، الموعد، العدد 190، 22 سبتمبر 1996.
4- حوار مع عيسى لحيلح، رسالة الأطلس، العدد 303، من 24 إلى 30 جويلية 2000.

ثالثا : مواقع الإنترنيت (دراسات ، تقارير، و حصص تلفزيونية)

أ- دراســــــــات :

1- الشوبكي (عمر) ، ما بعد 11 سبتمبر: مستقبل حركات الإسلام السياسي، موقع أنترنيت:
http://www.syassa.org.eg/asiyassa/ahram/2002/4/1/Rep01.htm
2- الغضبان (نجيب) ، التزامن بين التحول الديمقراطي و المد الإسلامي، موقع انترنيت :
http://www.Aljazeera.net/Books/2002/4/4-22-1.htm
3- الفضل (منذر)، الأساس الشرعي و القانوني في مقاومة الإرهاب، موقع انترنيت :
http: kabel.netvisit.nl/~Minza01/dr-MnzR-24-4-02.htm
4- المستيري (عمر)، ملاحظات حول الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، موقع أنترنيت :
http://hem.breadband.net
5- الموسوي (عبد الرحمن)، من العنف إلى الجهاد في الجزائر، موقع أنترنيت :
http://www.globenet.org/Horizon-local/delphes/delpnous.Html.
6- بن رمضان (جمال)، عنف لا يطاق في الجزائر، موقع انترنيت :
http:// monde- diplomatique.fr/1999/03/ Benramdane/11763.Htm.

7- بن الشيخ (مجيد)، تقرير بعثة الأمم المتحدة في الجزائر، موقع انترنيت :
http://www.Algeria-watch.org/MRV/2002/Raponu2.Html.
8- تشومسكي (نعوم)، الإرهاب سلاح الأقوياء، موقع أنترنيت :
http : //www.Rezgar.com/debat/show.art.asp?date –id =1 code=arabic cid=145 aid=502.

9- رولو (إيريك)، الوجوه المتبدلة للإسلام السياسي ، موقع انترنيت :
http://www.Mondiploar.com/Nov01/articles/rouleau.Htm.
10- طه (عبد العليم طه)، خطيئة التعريف الأمريكي للإرهاب، موقع انترنيت :
http://www.moquawama.Org/arabic/terrorism/doc2002/Khatia.Htm
11- عبد المبدئ (يحي)، مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق، موقع أنترنيت :
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2001/11/article1.shtml.
12- عدي (الهواري) ، الجزائر : الحرب المستمرة، موقع إنترنيت :
http:// www.mondiploar.com/Apr01/articles/addi.htm.
13- غرايبية (ابراهيم) ، الحركة الاسلامية و الديمقراطية: رؤى اسلامية و غربية، موقع انترنيت:
http://www.Aljazeera.net/cases-analysis/2002/4/4-27-1.htm.
14- غليون (برهان) ، الإسلام و أزمة علاقات السلطة الإجتماعية، موقع أنترنيت :
http://www. Aljazeera.net/Cases-analysis/2002/4/4-27-1.Htm.
15- ليليان (ميشال)، الإرهاب عنف مفاجئ يخالف الإجرام العادي، موقع انترنيت :
http://www.moquawama.net/arabic/terror/doc2002/onof.htm

16- مارتيناز (لويس)،الحرب المدنية في الجزائر، موقع أنترنيت :
http://www. MSN.Com/la guerre civile en Algérie- Karthala, 1998.Htm.
17- متسكر (ألبرشت)، الأصولية الإسلامية بين العنف و الديموقراطية، موقع انترنيت:
http://www.Aljazeera.net/Books/2001/5/5-21-1.Htm.
18- محمد مهدي (شمس الدين) ،فقه العنف المسلح في الاسلام، موقع انتيرنت:
http:// www. Kitabat.com/Ka-84.Htm
19- محمد (خالد) ، دور الأمة في النظام السياسي الديني، موقع انترنيت:
http:// www.Annaba.org/Nba62/Dauraluna.htm.
20- ملاط (شبلي)، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي: تناقضات الحرب بعد هجمات 11 أيلـــول موقع انترنيت :
http://www.balagh.com/news/230.html
21- مناع (هيثم) ، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع أنترنيت :
http://hem.bredband.net/dccls/stuach-ar-manna%20about%20terorism .htm
22- هايزبور (فرنسوا) ، فرط الإرهاب : الحرب الجديدة، موقع إنترنيت :
http://www.aljazeera.net/Books/2002/5/5-19-1.Htm

ب- التقاريـــــــــر :

1- تقرير منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (سنة 1998)، موقع انترنيت :
http://www.fidh.imaginet.fr/Rapports/flRap.http.
2- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (سنة 2000)، موقع انترنيت :
http:// www.HRW.ORG/ARABIC/1999/REPPORTS/ WR2K/ Algeria1.html
3- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (سنة 2000)، موقع الإنترنيت :
http://www.HRW.Org/arabic/repports/WR99/Tunisia.Htm.
4- تقرير منظمة العفو الدولية (سنة 2002)، موقع انترنيت:
http://www.amnesty-arabic.org /text/news-services/ns-Mde/2002/Algeria-Mde-28-038-2002.Htm.
5- تقرير منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (سنة 2002)، موقع انترنيت :
http://www.fidh.imaginet.fr/Rapports/flRap.http.
6- تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان (سنة 2002)، موقع انترنيت :
http://www.HRW.org/Arabic/mena/WR2002/Algeria.Htm.
7- تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان (سنة 2002)، موقع انترنيت :
http.//www.maghreb-ddH.org/actualites/actu.pHp2id = 1290.

جـ - الحصص التلفزيـــــــة :

1- قناة الجزيرة، برنامج أراء، الوئام الوطني في الجزائر، موقع انترنيت :
http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/11-26.htm.

2- قناة الجزيرة، برنامج تحت المجهر، الوئام الجزائري بين العنف و العنف المضاد، موقع انترنيت:
http://www.aljazeera.net/programs/ under-scope/ articles /2000/14/12-8-1.html

3- قناة الجزيرة، برنامج تحت المجهر، لقاء مع محمد سمراوي، موقع انترنيت :
http:// www.Aljazeera.net/programs/under-scope/Artricles/2001/8/8-6-1.Htm.

4- قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، قانون الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي، موقع انترنيت:
http://www.aljazeera.net/programs/nolimites/articles/2001/2/2-19-1.htm.

د- مواقع انترنيت أخرى مساعدة :

1 - عن مختلف تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، موقع انترنيت:

WWW.Foreignaffairs.Org.

2- عن برنامج الفانوس السحري للولايات المتحدة الأمريكية، موقع انترنيت :

http:// www.cyberscopie.com

3- حصيلة إعلامية لعدد المجازر التي شهدتها الجزائر، موقع انترنيت :

http://www.Algeria.watch.org/MRV/2002/Bilan-massacres

5- عن مختلف الإحصائيات السوسيوإقتصادية، مواقع انترنيت :

http://www.ONS.dz.
http://www.sinistra.net/pib/upt/prolac/nuveip obef.html.
http://Membres.Lycos.fr/Alyo/textes/eco.html.

6- حول الإرهاب و العنف في الإسلام،خدمة موقع أنترنيت :

http : //Stmarychurch.org/feqh/.

7- عن بعض المعلومات الصحفية، مواقع انترنيت :

http://www.liberation.fr/page.php?Aeticle.
http://www.Albayan.co.ae/albayan/alarbea

رابعا : المؤتمرات، الملتقيات، الأيام الدراسية

1- المؤتمر القومي العربي العاشر، عن حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2000.

2- الملتقى الدولي حول الأشكال المعاصرة للعنف و ثقافة السلم، الجزائر، من 20 إلى 22 سبتمبر 1997.

3- الملتقى الدولي للإرهاب :الخبرة الجزائرية، الجزائر، من 26 إلى 29 أكتوبر 2002.

4- اليوم الدراسي حول مشاركة المجتمع المدني في محاربة الإرهاب، الجزائر، من 26 إلى 27 جانفي 2002.

خامسا : الوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة، الجريدة الرسمية، العدد 11، السنة 32 ، 1 مارس 1995.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، تقرير(1994 – 1995)، ENEP ، الرويبة، الجزائر، 1996.
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع تعديل الدستور 1996.
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وثيقة أرضية الوفاق الوطني، 1996.
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، قائمة أهم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، ديسمبر 1998.
7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 1998.
8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد 46، السنة 36، 13 جوان 1999.

قائمة الملاحق:

الملحق الأول : مجمل الإتفاقيات الدولية التي تتناول الإرهاب	المرجع: - ميشال ليليان، الإرهاب عنف مفاجئ يخالف الإجرام العادي، موقع انترنيت: http://www.moqawama.net/arabic/terror/doc2002/anet.htm -Andre R.lewin,des effets et des causes,voir le site d'Internet www.Geoscopie.com/themes/t241lew.html
الملحق الثاني : نماذج الإعتداءات الإرهابية	المرجع: أنظر لتهميش الملحق.
الملحق الثالث : تصريحات تؤكد إفتعال أحداث أكتوبر 1988	المرجع: أنظر لتهميش الملحق.
الملحق الرابع : فتوى الجماعة المسلحة لقتل النساء والصبيان	المرجع : محمد مقدم ،الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ،المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ،الجزائر ،2002.
الملحق الخامس : إعترافات التائبين حول فتاوى التكفير	المرجع : عبد المالك بن أحمد رمضان الجزائري ، فتاوي العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر(الكتاب الثاني عن ملف الجزائر)،بدون بلد النشر،بدون سنة الطبع.
الملحق السادس : من المرسوم الرئاسي رقم 196/91	عن المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 5 جوان 1991.
الملحق السابع : تعليمة 22 للجبهة الإسلامية للإنقاذ	المرجع : محمد عصامي،في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م.سطوف ،المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر، 2002.
الملحق الثامن : مقتطفات من كتاب العصيان المدني	المرجع : أحميدة العياشي ،الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص ،دار الحكمة ، الجزائر 1991.
الملحق التاسع : دعوة للجهاد من طرف علي بلحاج	المرجع : عبد المالك بن أحمد رمضان الجزائري،مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية و الإنفعالات الحماسية (الكتاب الأول عن ملف الجزائر)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة ،الطبعة الرابعة، 2001.
الملحق العاشر: تصريحات لكل من أحمد مراني والسعيد قشي	المرجع : Merrani (Ahmed), Hachani a menace Guechi, Révolution africaine, N°1431, du 1er au 7 août 1991.
الملحق الحادي عشر: وثيقة ندوة وهران	المرجع : النذير مصمودي ،من وثائق الحركة الإسلامية في الجزائر ،مجلة التضامن ،العدد 16 ،أكتوبر 1993

الملحق الثاني عشر: بيان الوحدة والجهاد والإعتصام بالكتاب والسنة	المرجع : محمد عصامي،في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م.سطوف ،المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر، 2002.
الملحق الثالث عشر : شهادة علي يحيى عبد النور حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر	موقع انترنيت : www.google.fr/soc.culture.algeria
الملحق الرابع عشر : شهادة الضابط الشرعي عبد الحميد حول فعالية قانون الوئام المدني	المرجع : عبد المالك بن أحمد رمضان الجزائري ، فتاوي العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر(الكتاب الثاني عن ملف الجزائر)،بدون بلد النشر،بدون سنة الطبع.
الملحق الخامس عشر : إقتراح قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للخروج من الأزمة	المرجع : محمد عصامي،في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م.سطوف ،المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر، 2002.
الملحق السادس عشر: المؤشرات التشاؤمية	المرجع: أنظر لتهميش الملحق.
الملحق السابع عشر : رسالة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان 2002	موقع انترنيت : www.Fidh.Org/
الملحق الثامن عشر: شهادات تؤكد بأن الإرهاب مفتعل	موقع انترنيت : www.Anp.Org/

ملحق 1 : مجمل الإتفاقيات الدولية التي تتناول الإرهاب.

1- إتفاقية جنيف 29 أفريل 1958 : تضمنت سلسلة من البنود حول كيفية مقاومة الإرهاب و القرصنة الجوية و البحرية.

2- إتفاقية "قمع الاستلاء غير المشروع على الطائرات " الموضوعة في لاهاي بتاريخ 16 ديسمبر 1970.

3- إتفاقية منع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد " سلامة الطيران المدني" الموضوعة في مونتريال بتاريخ 23 سبتمبر 1971.

4- الإتفاقية المتعلقة "بمنع و قمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون" الموضوعة في نيويورك 14 ديسمبر 1974.

5- الإتفاقية الدولية المناهضة " لأخذ الرهائن" الموضوعة في نيويورك بتاريخ 18ديسمبر 1979.

6- إتفاقية "الحماية المادية للمواد النووية" التي قررت في جنيف 3 مارس 1980.

7- البروتوكول المتعلق "بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي" الموضوعة في مونتريال 24 فيفري 1988.

8- إتفاقية "قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة الجوية" بروما 10 مارس 1988.

9- البروتوكول المتعلق "بقمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة المنصات الثابتة على الحرف القارئ" روما 10 مارس 1989.

10- إتفاقية بشأن "تمييز المتفجرات البلاستيكية" بغرض كشفها التي أقرت في مونتريال 1 مارس 1991.

11- الاتفاقية المتعلقة "بالجرائم و بعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات" طوكيو 14 سبتمبر 1993.

12- اتفاقية "مكافحة العمليات الارهابية بواسطة المتفجرات "،15 ديسمبر 1997.

13- الاتفاقية الدولية" لقمع تمويل الارهاب"، 9 ديسمبر 1999.

(إهتمام دولي بجلنب مهم في ظاهرة الارهاب و هو مسألة التمويل التي تثير العديد من الاشكاليات ترتبط هي الأخرى بمسألة التعريف).

بنظرة بسيطة، لهذه الإتفاقيات نجدها تتبنى تعريفا للأفعال الارهابية يركز على أسلوب من أساليب الارهاب كخطف الطائرات، و وضع المتفجرات و إحتجاز الرهان، أو مجرد أحكام

تتعلق بإلتزام الدول الموقعة بإتخاذ إجراءات الردع، ففي جل الاتفاقيات نجد كلمات قمع، منع، حماية، و كلها تتجاوز المسألة المعقدة لتعريف الارهاب كمصطلح أو ظاهرة،الأمر الذي يفسر مثلا : أن اتفاقية مكافحة العمليات الارهابية بواسطة المتفجرات (15ديسمبر1997) حضيت بتوقيع ما يقل عن ثلث المجتمع الدولي (58 دولة) وبمصادقة 29 دولة فقط،أما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب فإنها لم تتحصل إلا على مصادقة أربع دول.[1]

---

[1] حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

Andre R.lewin,des effets et des causes,voir le site d'Internet:
www.Geoscopie.com/themes/t241lew.html

ملحق 2 : نماذج الإعتداءات الإرهابية[1]

أولا : الإغتيالات

و مست مختلف شرائح المجتمع : صحافيين، موظفي الدولة، فنانين متقفيـــــــن و مدرسين، قضاة و محامين، شخصيات سياسية، أعضاء السلك الطبي، أجانب، و كذا رجال الدين حيث تقدر السلطات الرسمية عدد المرجعيات الإسلامية التي اغتيلت بـــ 84 مفتي وإمام و مؤذن. و حتى النساء و الأطفال و قد سجل المرصد الوطني لحقوق الإنسان 300 إمرأة (1994 -1995).

ثانيا : استعمال السيارات المفخخة و القنابل

إذ نفذت العديد من الاعتداءات باستخدام هذه الوسيلة الإرهابية كانفجار قنبلة في مقبرة الشهداء في سيدي علي (مستغانم) التي أدت إلى مقتل 5 أطفال و 17 جريح، و قد تم تسجيل إنفجار 5575 قنبلة و 95 سيارة مفخخة أدت إلى مقتل 3335 شخص و إصابة 12434 شخص في الفترة الممتدة (1992 – 1996) كما تم تفكيك ما يزيد عن 13848 قنبلة في نفس الفترة.

ثالثا:الهجوم على المدن والقرى المعزولة

بالاضافة إلى الهجومات المسجلة على وسائل النقل، تعرضت المدن و القرى المعزولة بصورة أشد إلى مجازر رهيبة ذهب ضحيتها المدنيين من أطفال و نساء و شيوخ ، و قد سجل مالا يقل عن 708 مجزرة (92 – 2002) أشهرها : مجزرة الرايس 29 أوت 1997 مجزرة بن طلحة 22 سبتمبر 1997، مجزرة بني مسوس، و لايقل عدد الضحايا في كل منها عن 100 قتيل.

---

[1] الأرقام مستمدة من :

- *حصيلة إغتيال 60 صحفي قدمها : الدكتور محمد لعقاب، الصحافة الجزائرية و حرية التعبير في مجتمع مهزوز، الشروق اليومي ، الخميس 02 ماي 2002، العدد 454، ص 11.*
- *حصيلة إغتيال 90 مرجعية دينية قدمها : محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ،الرويبة ،الجزائر،2002 ، ص 273.*

ما تبقى من الإحصائيات مستمد من :

- *عبد الرزاق معيزة، الجيش الوطني في مواجهة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 473، ديسمبر 2002، (ص ص، 21-25).*
- *الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، تقرير 1994 – 1995.*
- *موقع انترنيت : http://www.Algeria-watch.org/MRV/2002/Bilan-Massacres.htm .*

رابعا : تحطيم المنشآت و مركبات أخرى

ارتكبت العديد من الأعمال التخريبية للمنشآت القاعدية من مباني عمومية مقرات المجالس الشعبية البلدية، مراكز البريد و المواصلات، المحاكم، محافظات الشرطة، محطات توزيع البنزين، طرق و جسور، المصانع، الوكالات البنكية، المتاحف، الأضرحة قدرت تكلفتها بعدة مليارات و حتى المؤسسات التعليمية و مراكز التكوين المهني لحقتها الأعمال التخريبية حيث دمر ما لا يقل عن 163 ثانوية و 295 إكمالية و 352 مدرسة و 26 مركز للتكوين المهني. و حتى سنة 1995 تسببت هذه الأعمال في فقدان حوالي 42000 إلى 54000 منصب شغل.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القتلى	744	7473	6524	4475	7244	3042	1475	957
الجرحى	432	3172	56 65	52 41	64 49	3759	1981	1211

ملحق 3 : تصريحات تؤكد إفتعال أحداث أكتوبر 1988

1) اللواء (خالد نزار)[1]

" هل لاحظتم متظاهري اكتوبر يحملون لافتات أو شعارات تطالب بحرية الصحافة و الرأي، و بانتخابات حرة و بفصل السلطات، و بحق إقامة التجمعات السياسية و التعددية الحزبية، أنا شخصيا لم أر ذلك".

2) وزير الخارجية الأسبق (احمد طالب الابراهيمي)[2]

" إنهزم الرئيس الشاذلي في الجولة الأولى عندما صدر ميثاق 1986، و هو خال من التغييرات الجوهرية التي كان يريدها، و لكنه كسب الجولة الثانية عندما تخلص من مبدأ العدالة الإجتماعية و ممن كان يدافع عنه، و ذلك من خلال أحداث أكتوبر 1988 المفتعلة ".

3) اللواء (لكحل عياط)[3]

" إن فريق الرئاسة كان قد طلب من مختلف المؤسسات المشرفة على تصدير أو استيراد السلع الضرورية القيام باخفاء كميات منها في إنتظار ما سينتج عن المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني".

4) الأمين العام السابق لوزارة التربية (بوعبد الله علام الله)[4]

" يرى أن فرنسا استعانت ببعض الجهات النافذة في السلطة لتحطيم جبهة التحرير و القضاء نهائيا على النهضة التي بدأت تعرفها عمليات تعريب مختلف القطاعات الإدارية و التربوية، بالإضافة إلى تنمية الروح الإسلامية للفرد الجزائري بمفهومها الحضاري الذي كرسته ملتقيات الفكر الاسلامي و الندوات العلمية" .

5) [5]رئيس الحكومة الأسبق(بلعيد عبد السلام)

" إن الفريق الرئاسي كان يضم أيضا الهادي لخديري الذي عمل على تسريح الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيرها و تخريبها، و يضيف أن السلطة كانت تتواطأ مع الفريق الرئاسي الفرنسي الذي كان يعمل على تفجير الوضع لإبعاد جبهة التحرير نهائيا من الساحة و كذلك مع الاشتراكية و كانت تتلقى منه الاعانة بين الفينة و الأخرى، لكن إنضمام فئات الشعب للمظاهرات أخرجها من يد من خططوا لها و فجرها أكثر".

---

[1]_ علي هارون،مذكرات اللواء خالد نزار،دار النشر شهاب،باتنة،الجزائر،1999،ص172.
[2]_ أحمد طالب الإبراهيمي،المعضلة الجزائرية:الأزمة و الحل،دار الأمة،الجزائر،1996،ص47.
[3]_ محمد تامالت،الجزائر من فوق البركان،بدون بلد النشر،بدون سنة الطبع،ص24.
[4]_ نفس المرجع السابق،ص25.
[5]_ نفس المرجع السابق،ص25.

ملحـــق 4

فتوى الجماعة المسلحة لقتل النساء والصبيان

هذه الفتوى تبيح قتل النساء والأطفال.وهي الفتوى التي بررت المجازر الجماعية التي قامت بها الجماعة الإسلامية المسلحة. ويعتقد أنها صادرة عن عمر ابو عمر المدعو أبو قتادة الفلسطيني.وقد عثر عليها في أكتوبر 1997 في مخبأ بقرية أولاد علال بسيدي موسى (جنوب العاصمة) ،حيث قامت قوات الجيش بتدمير معاقل الجماعة الإسلامية المسلحة .

وهذا نص الفتوى كاملا:

"في حكم قتل النساء والصبيان وكذا الشيوخ والرهبان وإتلاف الأشجار والحيوان".

إن الله لا يصلح عمل المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولايصلحون ولاضرر ولا ضرار ،ولعن الله الرجل يقتل دابة عبثا...هذا حق ولكن يوم أن تكون الغاية إقامة العدل والدين ومحق الكافرين لإزالة الفساد العظيم والضرر البهيم ،فإن المسألة وجها آخر .فكل من قاتل ليصد عن سبيل الله أو أعان على قتال أو كانت منه فتنة أو ضرر على الإسلام والمسلمين وجب إزالته كائن من كان ...وكل ما حظر قتله أو إتلافه من هؤلاء إذ تعذر عند القتال تمييزه عن غيره ممن وجب قتاله أو إتلافه كأن يختلطوا بهم اختلاط يصعب التمييز أو في حالة القصف الشامل أو الغارة عليهم ليلا فآنذاك لا يرى الشرع بأسا باستمرار القتال مهما أصيب من هؤلاء فهم منهم بعضهم أولياء بعض وإن قدر أن منهم معذروا أو مكرها أو يخفي ايمانه فإن الله يبعثهم على نياتهم ولكن لا بد من محق الفتنة وازالـــة الشرك أيا كانت الخسائر فيما هم المؤمنون يغامرون بنفوسهم الغالية عند الله وأموالهم النافعة الصالحة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

وعامة الفقهاء -كما يستبين- يرون أنه لو تترس المشركون ببعض الأطفال المسلمين ونسائهم واحتموا بهم فلا بأس يقاتلهم إن لم يكن هناك بد ولو تعرض ذراري (أبناء) المسلمين للضرر فأيما عمل أوجع الكافرين وأوقع بهم الهزيمة وكسر شوكتهم فهو مندوب شرعا مرصود به الأجر ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب في سبيل الله ولا يطأون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح (إن الله لا يضيع أجر المحسنين)التوبة 12 .

علي بلحاج

... في الليل ... مهم من ... وأن أفراد ... كفرون كل ... مثل الألباني ... لقد سمعت ... الشرعي للجيا،

بالدولة الجزائرية التي لها قانون فيه بعض شرائع الإسلام وبعض القوانين الوضعية.

هذه هي الأدلة التي يقدمونها لمحاربة الدولة والشعب، ففي البداية كان قتال النظام من جيش ودرك وأمن وحتى الصحافة، فقد قيل لأفراد الجماعات أن ليس هناك جمهورية، بل هناك فقط عسكر وصحافة، والصحافة تحاربهم بالفكر.

من أراد محاورة جماعة عنتر زوابري كفروه

ويستدلون على قتل الصحافيين بقصة كعب بن الأشرف الذي كان يهجو الرسول ويحرض بلسانه ويثير قريش ضده، فبعث له الرسول مفرزة (زمرة) على رأسها الصحابي محمد بن مسلمة في عملية اغتيال في بيته، فقطعوا رأسه.

هكذا تفكر الجماعات المسلحة وهذه هي نظرتها للدين الذي تختصره -ظلما- في أحكام قتل.

وهذا ما شحنت به الجماعات الدموية رؤوس الكثير من المؤمنين وخاصة الشباب مثل إسماعيل الذي ذكر أنه التزم المساجد سنوات طويلة.

وفي عملية غسل "الدماغ" التي قامت بها تلك الجماعات اعتمدت على فتاوي بعض

... الجزء 27 ... راءين لهم ... حدث هذا الردة عملا ... من قالها في ... زخان: "لقد ... به وغيرها، ... أي طائفة ... يجب قتالها ... هذه الفتوى ... يون التاتار

إمام التكفير والهجرة له مستوى الـ6 ابتدائي

محمد بن صالح العثيمين

رجال الدين وبعض الوقائع والأحاديث التي ينسبونها إلى النبي (ص). وفي هذا الشأن أصدرت الجيا ما تسمى بـ"بيان المسافات الطويلة". هذا البيان موجه ضد الشبان المتراوحة أعمارهم بين 19 و22 سنة حتى يمنعهم من الالتحاق بالخدمة الوطنية". هذا البيان، كما يقول هذا "التائب" "أمر الشباب بعدم الخروج من مناطقهم حتى تعرف الجماعة الجند فتقتله. وكان أفراد الجماعة لا يعترفون بأي مراحل أو عقل. وإذا كان الشاب جنديا فقد وقتل السلاح، وإذا لم يكن جنديا فيبعث (يوم القيامة) على نياته. ويستدلون على هذا بحديث مفاده أن الصحابة، ومن بينهم عائشة، سألوا رسول الله: عندما يكون قوم يبيدا، يكون فيهم المجنون والشيخ والصبي ومن يلحق بأولهم وآخرهم، فقال "يموتون موتة واحدة ويبعثون على نواياهم شتى". ويعلق ابن تيمية على هذا الحديث فيقول: إن الله قادر على أن يهز لكهف "بالمجاهدين") إن يبرزوا وقال" نحن معذورون ومأجورون. وهذه الفتوى من أخطر ما يكون لأنها تدخل الاعتقاد بأن القتل قرب من الله"!

وفي موضع آخر يقول نفس التحدث التائب" كل هذه المبررات جعلت الشباب يعتقد أنهم على حق. وهناك ناس من الشعب لا يزالون يعتقدون أن جماعة عنتر زوابري على حق، وفي ما قامت به من أعمال".

علي بلحاج أخفى فتوى الألباني ودعا إلى الجهاد

عيسى المدعو "عيسى لاكتيك" أمير منطقة "الساحلون" (العاصمة) وبعد التهمة كلفه بـ"التحسس والتجسس على الأمن والدرك وشراء المؤونة".

وبعد انقطاع أشهر بعد عملية فرار، ملال، عاود الاتصال بأبي عبد الله عيسى الذي أرسله عنتر زوابري والأمير الوطني للجيا ...

"لم أكن أعلم أن الجماعة تقتل". سألته هل قامت الجماعة بالمجازر فقال لي نعم وهذا عمل شرعي "كيف"؟ حكمت جماعة زوابري على الشعب بالردة وقد أصدر زوابري بيانا يهدد فيه المواطنين بعنوان "قطع الرقاب لمن خرج يوم الانتخاب" ولكن لما تمت انتخابات 1995 ازداد حقد الجماعة على الشعب وكلفت الجماعة تقول أنه لا اختيار أمام المرتد استنادا إلى حديث نبوي يقول "من بدل دينه فاقتلوه" وبما أنهم حكموا عليه بالردة، فهناك أحكام تتعلق بالردة، منها اعتبار نسائهم سبايا ويختطفونهن، متذرعين، كما يقول، بما فعله الخليفة أبو بكر الصديق في قتال مانعي الزكاة والمرتدين"

ويواصل التائب "إسماعيل" كلامه فيقول إن اغتيال الرضع والأطفال "في قضية قتل الشبهان كان فيه اجتهاد طويل، فهم يستدلون بحديث وارد في "صحيح البخاري" إذ سأل

الصحابة رسول الله عن قرية نغزوها في الليل فيل نميز الصبيان، فقال "هم منهم يبعثهم بين ..."

عملية محطاب كانت اغتيال محفوظ لحناح وقاصدي مرباح، ونزيج بهذه الأخيرة

إسماعيل، الجزائر تمت استنادا إلى فتاوى وهابية التتاري

ويقول نفس التائب أن أفراد الجماعات الإسلامية "يكفرون كل العلماء المعاصرين مثل الألباني وبن باز والعثيمين... لقد سمعت عدنان، النائب الشرعي للجيا، وهو من يشر خادم يقول، بأن الألباني عدو الله وهو ممن يداهنون الحكام.

ملحق 6 : من المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في(5 جوان 1991).

المادة الثالثة :

" تفوض إلى السلطة العسكرية الصلاحيات المسندة إلى السلطة المدنية مجال النظام العام و الشرطة. و بهذه الصفة تلحق مصالح الشرطة بالقيادة للسلطات العسكرية التي تخول قانون صلاحيات الشرطة. و تمارس السلطة المدنية الصلاحيات التي لم تنتزع منها".

المادة السابعة :

" يمكن للسلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة ضمن الشروط المحددة عن طريق الحكومة أن تقوم بما يأتي :

- أن تجري أو تكلف من يجري تفتيشات ليلية أو نهارية في المحال العمومية و الخاصة و كذلك داخل المساكن.
- أن تمنع إصدار المنشورات و الإجتماعات و النداءات العمومية التي يعتقد أنها كفيلة بإثارة الفوضى و إنعدام الأمن و استمرارها.
- أن تأمر بتسليم الأسلحة و الذخائر قصد إيداعها".

المادة الثامنة : يمكن للسلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة أن تقوم بواسطة عبر جزء مقاطعة كل واحدة منها أو كله بما يأتي :

- أن تطبق أو تمنع مرور أشخاص أو تجمعهم في الطرق و الأماكن العمومية.
- أن تنشىء مناطق ذات إقامة مؤقتة لغير المقيمين.
- أن تمنع إقامة أي شخص راشد يتبين أن نشاطه مضر بالنظام العام و السير العادي للمرافق العمومية.
- أن تنظم عن طريق الادارة مرور المواد الغذائية أو بعض المعدات المعينة وتوزيعها.
- أن تمنع الاضطرابات التي يمكن أن تعرقل استعادة النظام العام العادي للمرافق العمومية.
- أن تأمر عن طريق التسخير في حالة الإستعجال أو الضرورة كل مرفق عام أو مؤسسة عمومية أو خاصة بأداء خدماتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق 7

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
المكتب التنفيذي الوطني

قال الله تعالى: "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل"

تعليمة

نظرا لتصعيد السلطة الموقف واعتدائها على المسلمين بالقتل العشوائي والجماعي والرمي بالرصاص في مقاتل الإنسان، فإن الهيئة المكلفة بمتابعة الإضراب المنبثقة من المجلس الشوري الوطني ترى لزاما متابعة الخطوات التالية.

1- كسر حظر التجول ليلا على الساعة الثانية عشر بتكبيرات المتنقلة بسرعة عبر الأحياء

2- لابد من الدفاع عن النفس والمقاومة في الأحياء وكذلك حتى تحديد الطريقة التي يراها كفيلة بتحقيق هدف المقاومة

3- حراسة بيوت الله تعالى والمراكز الحساسة في البلديات بالتكتيك وهذا تفاديا لهجمات أكثر

4- الابتعاد عن المواجهة الجماعية للجيش وإنما لابد تحديد خطة مقاومة فعالة.

5- جعل حواجز في طرق البلدية ليلا إلا تتعابر.

6- تحديد دوريات على مدى ٢٤ ساعة متوالية في داخل البلدة أو الحي ولكل دورية ٢ ساعات.

7- تعطيل الأجهزة والأماكن الفعالة للشرطة خاصة والدرك والجيش عامة (الرادار ومراكزه)

8- عدم السماح بأخذ واختطاف الإخوة من منازلهم أو تفتيشها من طرف المقاومة.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
١٥ شارع
خليفة بوخالفة

٩ - في حالة إختطاف القيادات في الجبهة الإسلامية للإنقاذ لابد من المعاملة بالمثل للشخصيات الهامة مع عدم التعذيب والإعتداء الجسدي عملا بأحكام الشريعة الإسلامية

١٠ - العناصر الفعالة المتحركة لابد لها من عدم التمركز في الأماكن المعلومة لدى أجهزة الأمن.

١١ - تخصيص جماعات للعمليات الهجومية المنظمة على المراكز الحساسة التي تهيب العدو أو الإلتحاق بالولايات المجاورة أو [illegible]

١٢ - تنظيم مسيرات مصغرة في الأحياء وخاصة الشعبية منها في غير وقت الحصار.

13 - المساجد لابد لها أن تقوم بدورها في الدعوة ورفع المعنويات في كل وقت.

١٤ - في حالة إلقاء القبض على رجال المخابرات والشرطة يجب تعذيبهم مع المعاصم والإحتفاظ بهم قدوة بالرسول صلى الله عليه وسلم وعدم تسليمهم لأي جهة إلا بأمر من قيادة الجبهة الإسلامية إلا مع السرية التامة بأماكنهم.

١٥ - لكل بلدية أو ولاية أو دائرة أسلوبها في تحديد الخطة الإجرائية الأمنية

١٦ - تعطيل إنارة الشوارع ليلا

١٧ - إعداد العدة الكافية للردع دفاعا عن الدين والنفس والمال

١٨ - تسجيل الموقوفين والمفقودين والمجروحين في كل حي

١٩ - تهريب الجنود والشرطة والدرك الذين سلموا أنفسهم

٢٠ - ضرورة استمرارية الإضراب مع التصعيد

٢١ - على التجار فتح المحلات صباحا إلى غاية آذان الظهر دعما للمضربين

٢٢ - لا يتم توقيف الإضراب إلا بإعلان من طرف الشيخ عباسي مدني وعلي بن حاج وذلك بتفويض من مجلس الشورى الوطني [illegible]

هذه أهم النقاط التي ينبغي اتباعها لأنها كفيلة بردع المعتدين وفي نفس الوقت تحقق مبدأ الدفاع عن الدين والنفس والمال والعرض والحريات

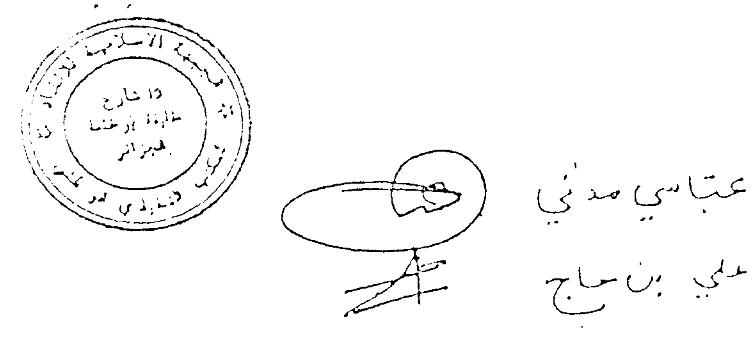
قال الله تعالى

" ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين

عن اللجنة الوطنية لمتابعة وتسيير الإضراب

الجزائر في ٢٢ ذو القعدة ١٤١١ هـ .

06 جوان ١٩٩١ م .



ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار
وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون

العصيان المدني

الأسس و الأهداف
الوسائل و طرق العمل

البيان/ المعارضة/المظاهرة/المسيرة/المقاطعة/
الإضراب/الإضراب العام/ تعويض السلطة.

- سعيد مخلوفي -

ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار
وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون

العصيان المدني

الأسس و الأهداف
الوسائل و طرق العمل

البيان/ المعارضة/المظاهرة/المسيرة/المقاطعة/
الإضراب/الإضراب العام/ تعويض السلطة.

- سعيد مخلوفي -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»

أسس وأهداف العصيان المدني

قال تعالى: (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون) (1)- يقوم الظلم ويستمر لسبب رئيسي هو صمت وسكوت الأغلبية. فالنظام الحاكم ليس له أي سلطة خارج تلك التي يعطيها إياه المجتمع برضاه وسكوته وطاعته وتعاونه معه: وبدون رضانا وسكوتنا لايمكن النظام الحاكم أن يتحكم في ما يزيد عن عشرين مليون انسان بأربعمائة ألف جندي وشرطي، ولتغيير المنكر والظلم والفساد علينا أن نسحب الثقة من النظام الحاكم وألا نتعاون معه وألا نطيعه وذلك هو الأساس والطريق في استراتيجية العصيان المدني وقد نبه الله سبحانه وتعالى الى هذه الحقيقة والعلاقة بين استمرار الظلم ورضى وسكوت المجتمع في قوله (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم بما عصوا وكانوا يعتدون، كانوا لا

1- سورة هود/113

الرأي العام لإبراز موقفه من المشكل المطروح بل يصبح من الضروري دعوته للعمل والنزول الى الميدان وساحة الصراع. وتتميز هذه المرحلة بالتواصل وعدم انقطاع المظاهرات والمسيرات وقد يشتد الصراع الى درجة تمنع فيها السلطة المظاهرات ولا بدّ في هذه المرحلة من ضرورة تقييم قدرة المتظاهرين على مواجهة السلطة بوسائل أمنها وقمعها (الشرطة، الدرك، الجيش)، فيجب تدعيم التأطير ومصالح أمن المظاهرات وربما تقليص عدد المتظاهرين قصد التحكم فيها. فأي انقطاع للمظاهرات يمكن أن يؤثر سلبا على معنويات الأفراد.

5 ـ الانذار النهائي: يصحب كل التحركات من (بيانات ومظاهرة ومسيرات) حوار مع الجهات صاحبة القرار. وعند فشل كل محاولات الحوار يصبح من الضروري تحديد آخر أجل للانتقال الى مرحلة ثانية من العمل تتميز بالعمل الميداني المباشر. يكون الانذار الأخير مكتوبا يذكر بالأسباب والأهداف والمفاوضات السابقة وأسباب فشلها. ويعتبر الانذار النهائي وسيلة من وسائل الارغام وليس وسيلة من وسائل الاقناع ويعتبرها النظام الحاكم تهديدا ومساومة وبالتالي سيرفض الانذار لا محالة.

6 ـ الصراع المباشر ووسائله:

عندما يصبح من الضروري والحتمي الدخول في صراع ومعركة مع النظام بعد فشل وسائل الاقناع، يكون من المفيد اللجوء الى وسائل أعنف في هذه المرحلة لا يُدعى

ونجد ان الوسائل والطرق المستعملة في هذا الصراع هي:

1 ـ الاخلاء: انه يوم إضراب عام يطالب فيه من كل الشعب مغادرة أماكن العمل والطرق، انه يوم تتعطل فيه كل النشاطات وقد يقرر الاخلاء لتدشين مرحلة الصراع والمواجهة المباشرة، لن الاخلاء يعبر عن تصميم الشعب في مواصلة الصراع حتى الاعتراف بحقوقه، كما يبرز وحدة وانضباط الشعب، كما يعبر نجاح الاخلاء عن ادراك الأمة لأبعاد الصراع.

2 ـ المقاطعة: ان مبدأ المقاطعة من المبادئ والطرق الأساسية في الصراع مع الحكم الظالم يمكن ان تكون مقاطعة لها أشكال مختلفة، كمقاطعة السلع أو المؤسسات، كعدم دفع الضرائب، عدم التعامل مع الادارة أو العدالة وغير ذلك. ولا يمكن ان تنجح المقاطعة إلا باشتراك أكبر عدد من الافراد ويكون هدفها محدد ودقيق.

يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون)(2). وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم القادرون على أن ينكروه فلا ينكروه فإذا فعلوا ذلك عذب الخاصة والعامة»(3).

X فجوهر القضية هو مقاومة إرادة الحكومة الظالمة المستبدة أي سحب الثقة منها وتغييرها. وإذا أظهر الشعب تصميما وتمسكا بموقفه الموحد فإن النظام الحاكم بأجهزته ووسائله سيسقط ولأن الحكم كان السبب ولا يزال في ظلم وإفساد عقيدتهم وهو مقدم على فساد وإفساد كبيرين بسبب السياسة الربوية وتفتحها على أعداء الإسلام من نصارى ويهود وبيعه ثروات البلاد بين أيديهم وتحت تصرفهم فإنه من الواجب والضروري مقاومته بسحب الثقة منه وعدم التعاون والتعامل معه حتى السقوط.

2- سورة المائدة/79،78

3- رواه أحمد والطبراني

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يهلك الناس هذا الحي من قريش قالوا: فما تأمرنا؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم»(4).

X إن الشعب الذي يركن للظالمين خوفا أو طمعا يصبح حليف الحكم الذي يضطهده ويظلمه ومن هنا لا تصبح مقاومة الحكم هي الواجب فقط بل يجب كسر جسور التعاون مع النظام الحاكم ومع الظالمين المفسدين وممارسة الضغط عليهم ومقاطعتهم حتى يظهر الحق ويزول الظلم والباطل. قال صلى الله عليه وسلم: «الظلم ظلمات يوم القيامة». عن البراء بن عازب قال: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع فذكر عيادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ورد السلام ونصر المظلوم وإجابة الداعي وإبرار القسم. قال العلماء: نصر المظلوم فرض واجب على المؤمنين على الكفاية لمن قام به سقط عن الباقين(5).

4- رواه البخاري

5- البخاري على السندي.

X إن الديمقراطية وسيلة من الوسائل المستعملة لدفع الفرد وإرغامه على الركون للظالمين فهي رأي الأغلبية هو الذي يحدد ويبين الحق والعدل بل الله سبحانه وتعالى هو الذي يبين ويحدد «... تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون»(7) إن رأي الأغلبية لا اعتبار له كما أنه ليس القانون الذي يملي علينا الحق والعدل بل ما هو حق وعدل هو الذي يملي القانون بشرع الله سبحانه وصراطه المستقيم هو الحق والعدل وما سواه ظلم وفساد وباطل. فالذين لهم مهمة إرغام الناس على احترام القانون الظالم سواء كانوا سلطة تنفيذية كالحكومة والولاة والشرطة والعسكر أو سلطة قضائية كالمحاكم والقضاة أو سلطة تشريعية كالمجلس الشعبي الوطني يشتركون في جريمة واحدة هي خيانة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام «يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول» بتعطيل الفرائض والسنن ولا تنخدعوا وراء الحجة القائلة أن طاعة القانون واجبة

7- سورة البقرة/229

كيف وأن الظالم نصب بكلمته ناهبا لأمواله ومتحكما بأعراضه وسبوا نساءه وقتلوا رجاله خروجا عليه وسنوا عليه قوانين وفرضوا إزالته فعلينا ألا نركن للظالمين ولا نطيع الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ونظمها التي أنشأتها لتحمي نفسها وتديم ظلمها وتطيل من عمرها. يجب علينا ذلك بناء على القاعدة الفقهية «الضرر يزال» أي تجب إزالته لأن الأخبار في كلام الفقهاء للوجوب(8) ولوجوب درء المفاسد قبل جلب المصالح ولأن في سياسة النظام الحاكم أكبر من المصالح بكثير والضرر أعظم علينا بدفع المفسدة الأعظم وهي النظام الحاكم عينه. إن رفض الركون للظالمين مبني على إدراك حقيقة غالبا ما تهمل وهي أن طاعة القانون تعني حمل مسؤولية ما ينجر عنه فمن يخضع لقانون ظالم مسؤول عن ظلم القانون، وعليه أن يبرئ نفسه ولا يكون ذلك إلا عن طريق سحب الثقة من النظام الحاكم.

8- شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء (دار القلم ص [illegible])

رسالة علي بن حاج إلى الجماعات المسلحة: دعوة إلى الجهاد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بالصلاة والزكاة [illegible] القرآن [illegible] وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في مصباح الظلام [illegible] من تنزيل القرآن [illegible] الاشخاص والحوادث التي تدخل تحت العموم [illegible] أهل الإسلام [illegible] قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل [illegible] تنزيل القرآن [illegible] بخصوص السبب [illegible] من تكفير من فعل ما فعلت اليهود من الصد عن سبيل الله [illegible] وتنزل [illegible] في هذا الباب [illegible].

اخوتي المجاهدين في سبيل الله لإعلاء كلمة الله [illegible] في الرسالة [illegible] الجهاد [illegible] يتنفذ البلاد والعباد من الطغمة العسكرية [illegible] بشتى الوسائل الإعلامية [illegible] المسلم [illegible] منذ أكثر من [illegible] سنة [illegible] المسؤول الأول [illegible] الشباب المسلم [illegible] أنواع الفساد المنتشرة في [illegible] البلاد [illegible] الشباب [illegible] الطغمة [illegible]

[illegible] من خلال شرع الله [illegible] كما أجاز الشرع [illegible] الأئمة [illegible] النظام [illegible] السلطة بالقوة [illegible] على الحق الواضح.

اخوتي المجاهدين لقد [illegible] في الداخل والخارج [illegible] الدولية [illegible] وزارة [illegible] ومن جهة أخرى [illegible] الاستئصال [illegible] توصيكم بالثبات في الجهاد في سبيل الله تعالى حتى [illegible] العدو [illegible] في الطغمة العسكرية [illegible] بالثبات [illegible] الجبهة الإسلامية [illegible] الجهاد [illegible] الشرعية [illegible] الإسلام [illegible]

وأخيرا **اخوتي المجاهدين** [illegible] الأمة بتقوى الله العظيم والتزام الشرع [illegible] والكبير [illegible] الرفق بالرعية والإحسان إليها [illegible] الفقراء والمساكين والأرامل [illegible] الشرعي [illegible] الإرهاب [illegible] الجهاد بالإرهاب [illegible] الفتنة [illegible] شرع الله [illegible] المسلمين [illegible] الشعوب [illegible] في الصبر [illegible] الذين [illegible] ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون [illegible] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوكم [illegible]

[illegible]

[illegible]/10/1996

HMED MERRANI

« HACHANI A MENACE GUECHI »

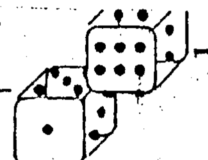
)Légalement, je suis membre au Madjlis houra du FIS et je ne me retirerai pas jusqu'au ngrès. Parce que j'ai un rapport qui intéresse base sur ce qui se passait dans la direction et volution de la direction et du parcours du FIS) Ces derniers jours, nous avons entendu ler d'un comité exécutif provisoire, et non du reau exécutif, ce comité qui était présidé par hamed Saïd, secondé par Abdelkader Hacha- Ce comité n'est que la continuité du complot érieur visant à égorger la direction du FIS. On coup d'Etat politique. Il y a un groupe qui pelle « Djaz'ara », ayant des contacts avec s membres du Madjlis Echoura. Ils ont mis un n pour égorger la direction du FIS. Ensuite iter de la base du FIS à travers ces trois mbres par lesquels la « Djaz'ara » compte ter la base. Ce comité exécutif provisoire n'a un cachet juridique ou légal. (...) La ren- tre Guechi-Hachani a démontré on ne peut ux le plan de Hachani et de la « Djaz'ara ». ce que Hachani, lors de cette rencontre, a nacé Guechi de déchirer le FIS au cas où ses ndications ne sont pas prises en considéra- , à savoir la nécessité pour la direction de la az'ara » d'entrer dans le Madjlis Echoura La direction de la « Djaz'ara » ayant senti possibilité pour elle d'entrer dans le madjlis, nseillé à Hachani d'assister à la réunion de a, tout en exigeant la présence de certains naux de wilaya, car la « Djaz'ara » a des ents dans certains bureaux (...) La base oute pas seulement Abassi, Benhadj, Moha- Saïd et Hachani, ce sont seulement des eurs que la « Djaz'ara » tente de propager l'imagination de la base (...) (laquelle) ait pas l'expérience dans le domaine politi- (...) La base a cru que Mohamed Saïd peut tituer la continuité. Ils n'ont pas compris s'agit d'un coup d'Etat politique (...) La z'ara » est connue pour avoir cueilli les s des autres durant les années 70. A cette époque, son écho se limitait à certaines universi- tés. Ses intellectuels s'imprégnaient des idées de Malek Bennabi. Ils se cachaient derrière la pensée de Bennabi pour obtenir la légitimité. A partir de 1978, lorsque les gens ont commencé à remplir les mosquées, et parce qu'ils n'avaient pas une culture assez approfondie pour lire et comprendre Malek Bennabi, ils ont utilisé l'Asso- ciation des oulémas algériens. Ils ont utilisé le nom de Ahmed Sahnoun pour longtemps. Jus- qu'à 1983, ils savaient que les gens suivaient les symboles. Et puisque Ahmed Sahnoun est un symbole des Oulémas, ils l'ont utilisé pour faire passer tout ce qu'ils voulaient. Ils lui faisaient signer n'importe quoi. D'ailleurs, Sahnoun me l'a dit personnellement, en présence de Kamel Eddine Kherbane « je ne suis utile que pour la signature » (...) Si la « Rabita » avait été consti- tuée pour rassembler la mouvance islamique, qu'est-ce qui aurait poussé Mahfoud Nahnah et Abdellah Djaballah a créer les partis ? La Djaz'a- ra voulait utiliser la « Rabita » pour les buts de la « Djaz'ara » (...) Lors de la rencontre entre Ghozali et Mohamed Saïd, ce dernier a proposé trois personnalités de sa « djamaâ » pour partici- per au gouvernement Ghozali (...) En vérité, je ne pense pas que Hachani puisse être l'instigateur principal de la destabilisation du FIS. C'est un gamin en politique. Je ne pense pas qu'il ait un tel degré d'intelligence et d'expérience pour fomenter un complot de cette envergure. Mais je dis qu'il est un élément exécutif du grand complot préparé par la « Djaz'ara » et qui a profité à un homme intelligent et rusé comme Ali Djeddi. Il a utilisé Hachani et Abdelkader Boukhamkham et Abdelkader Oma pour l'exécu- tion du plan de l'égorgement interne du FIS (...) Le complot vient de l'extérieur du FIS. Je pré- cise : de la part de certains éléments de la « Djaz'ara » et certaines personnes qui étaient au pouvoir et qui ont été écartées par le Président Chadli ; c'est pour se venger de Chadli ».

BACHIR FEKIH

« Le gouvernement connait la direction du FIS »

« Pour nous, le traître est celui qui a trahi Dieu et son Prophète. Jusqu'à présent, je n'ai trahi ni Dieu, ni le Prophète, ni les Musulmans. Au contraire, j'ai avisé les Musulmans du danger de Abassi Madani. Celui qui trahit Dieu et le Prophète c'est Abassi Madani. Nous avons des preuves (...). Depuis les années 76, je fais de la Daawa. Je connais mes frères de la base et ils me connaissent. Nous nous respectons mutuelle- ment. Je citerai, à titre d'exemple, les frères Abdallah Djaballah et Mahfoud Nahnah (...). Ce qu'il faut chercher, c'est les raisons qui ont amené le FIS à déclencher la grève. Ceci nous conduit à parler des hyènes qui ne mangent un cadavre que quand il pue. Ce que la base devrait savoir, c'est que Abassi Madani a imposé la grève allant jusqu'à menacer le Madjlis Echoura de démissionner si la grève n'a pas lieu (...). Lorsque les choses se sont aggravées à Alger (lors de la grève, NDLR), un fax d'Alger ordonnait aux militants de l'Ouest d'intensifier les manifesta- tions. On nous disait aussi qu'Alger est à feu et à sang. Le fax en question est sûrement parvenu au bureau du gouvernement qui, à son tour, n'a pas hésité à pousser le pourrissement de la situation le plus loin possible (...). Qui est Hachani ? Depuis quand a-t-il rejoint les rangs du FIS ? Je le savais avec Djaballah, ensuite il est allé je ne sais où. Il est venu au FIS qu'il a d'ailleurs quitté pour rejoindre « DjamaÂte El Djaz'ara » (...). Le gou- vernement connait la direction du FIS, il y a une seule direction composée des membres fonda- teurs et élargie au Conseil national (...). Le rôle de « DjamaÂte El Djaz'ara », c'est la législation. Et, à la base, ils préfèrent laisser les « illettrés » appliquer au niveau de la commune ce que pense la « djamaâ » au niveau national. Je ne les savais pas à l'intérieur du FIS. Ils étaient à l'extérieur. Ils manipulaient Abassi comme ils voulaient (...). Ils utilisent Cheikh Sahnoun comme ils veulent, ils le déplacent comme un pion. Vous voulez des noms ? Thabet Aouel Mohamed (dit Hammi) chez qui on a interpellé 5 membres du FIS (dont Ali Djeddi et Boukhamkham) alors que lui, a été laissé en liberté. Il y a aussi Tahar Adjal, Haddam, Abdelmoutaleb, Brahmi Mustapha... Mohamed Saïd était contre la grève. Il a rejoint la grève pour faire plaisir à Abassi. Je considère que ces gens-là sont des hyènes et je les qualifie d'opportunistes. Mohamed Saïd et son groupe ont grillé les étapes et se sont grillés eux-mêmes (...). Mohamed Saïd a proposé trois noms pour des portefeuilles dans le cabinet de Ghozali : Boulemdène, recteur de l'université de Batna, Haddam en tant que ministre de la Santé et Zetili, recteur de l'université de Blida pour le poste de ministre de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique. »

ملحق 11



من وثائق الحركة الإسلامية في الجزائر

وثيقة «ندوة وهران»



النذير مصمودي

تقديم:

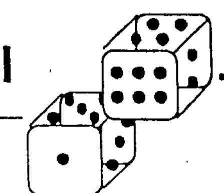
هذه الوثيقة لم يسبق نشرها ولا تداولها، إذ لم يستنسخ منها سوى خمس نسخ فقط، وزعت على من يهمهم أمر الإسلاميين في هذه الديار، وقد تعاهد المجتمعون في «ندوة وهران» ألا تنشر هذه الوثيقة ولا توزع إلا بعد المصادقة عليها، ولأن المصادقة قد تمت فإني أراني متحللا من عهدي، لأنه من حق أبناء الصحوة الإسلامية في الجزائر وفي العالم أن يعرفوا حقيقة بعض ما كان يجري في الكواليس.

■ العمل على توحيد أجنحة الحركة الإسلامية أولى الأولويات في هذه المرحلة

■ رد الإعتبار التنسيقي والتنظيمي لرابطة الدعوة الإسلامية هو طريق النجاة

■ حصول الحركة الإسلامية على مقاعد في البرلمان ليس الغاية بل هو وسيلة للتمكين لشرع الله تعالى.

■ إن على الجماعات الإسلامية ألا يشغلها العمل الحزبي عن بذل الجهد الدعوي، والإهتمام بنشر العلم الصحيح، والتربية وتثقيف الجماهير....



الأجواء التي ولدت فيها الوثيقة:

هذه الوثيقة ليست وليدة عمل ارتجالي، إنما هي ثمرة جهود مضنية قام بها رجال غيورون على دينهم ووطنهم ولعل قراء «التضامن» يدركون هذه الحقيقة عندما يتحركون في أجواء بعض ملابسات ظروفها التي ولدت فيها.

● بدأت المساعي الحميدة سنة 1990 عندما أصدرت «جمعية الارشاد والإصلاح» نداء التحالف الوطني الإسلامي بتاريخ 1990/08/27، ونظمت لقاءات جهوية بتاريخ 1990/09/20 فتمخضت هذه اللقاءات عن انضمام 05 تشكيلات حزبية وأكثر من 600 جمعية غير سياسية لنداء التحالف...

لكن بعض العناصر حوّلوا المسألة إلى قضية فقهية، وقالوا «لا حلف في الإسلام» فتفرق الناس، عندئذ بادرت مجموعة من أهل الفضل بتنظيم اتصالات «ماراطونية» مكثفة على مستوى الولايات الغربية أسفرت عن وضع قاعدة «العمل الوحدوي» لكن أحداث الخليج أفسدت جميع الخطط وخلطت كل الأوراق... فانتظر الجميع مرور العاصفة.

● بتاريخ 03 و 04 ماي 1991 (قبل الإعلان عن الإضراب الشامل بعشرين يومًا) اجتمع في قلب مدينة وهران 86 رجلا، يمثلون صفوة الرابطة والانقاذ، وحماس والنهضة، والأحرار من دعاة الجزائر وعلمائها و«أئمتها» بمبادرة بعض دعاة الغرب، وبمباركة الشيخ أحمد سحنون (رئيس رابطة الدعوة الإسلامية) وعلى مدار يومين مغلقين تمت مدارسة الواقع الجزائري برمّته، وخلص المجتمعون إلى جملة من التوصيات والإقتراحات، عرضت على ممثلي الأحزاب الإسلامية الثلاثة (الإنقاذ، حماس، النهضة) الذين حضروا وقائع الجلسة الختامية، وقد حمّلهم الحضور أمانة عرض هذه «الوثيقة» على المجالس الشورية لكل تشكيلة ثم موافاة رئيس الرابطة بالنتائج، وبعد 05 أيام جاءتنا التقارير تقول إن:

- حماس تقبل وترحب بكل ما جاء في الوثيقة بغير إضافة ولا تحفظ

- النهضة تقبل من حيث المبدأ وتتحفظ على بعض البنود الواردة في الوثيقة

X - الإنقاذ ترفض الوثيقة جملة وتفصيلا وتتحدث عما هو أهم مما جاء في نص الوثيقة.

وبعد مرور 30 شهرًا على هذا اللقاء التاريخي نرى من حقنا إطلاع أبناء الصحوة الإسلامية في الجزائر وخارجها على النص الكامل لوثيقة «ندوة وهران» المهورة بتوقيع 77 رجلا.

ليعلم أبناء الحركة الإسلامية أن الحقيقة ليس كما صورها الإعلام، وأن أمثال «مؤمن آل فرعون» لم ينقرضوا من هذا الوطن، ولن ينقرضوا بإذن الله تعالى حتى تقف أمتنا على قدميها، وماذلك اليوم عنا ببعيد.

وثيقة وهران

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الدعاة المجتمعين بمدينة وهران يومي الجمعة والسبت 18 - 19 من شوال 1411، الموافق الثالث والرابع من ماي 1991.

امتثالا منهم لأمر الله تعالى بالإعتصام بحبله، والتعاون على البر والتقوى ونهيه عن التفرق، والتنازع، قال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»، وقياما بواجب النصح واصلاح ذات البين، كما أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بهما، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة فاصلحوا بين أخويكم»، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله رضي لكم ثلاثا، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أموركم»...

وبعد أن تدارسوا الوضع الذي يمر به العمل الإسلامي الدعوي والسياسي وبخاصة منذ إفساح المجال للتعددية الحزبية، واستعراضهم ما تحقق من أعمال خيّرة مباركة خلال هذه الفترة الوجيزة، على الأصعدة النفسية والفكرية والمادية، مما قرب الجزائر المسلمة من توجهها الحضاري الإسلامي الأصيل، رغم ما ظهر من هنات، وما سُجل من ثغرات، لأسباب عدة، ذاتية من داخل الحركة الإسلامية نفسها وخارجية موضوعية أو مدبّرة.

وبعد النظر في الخلاف الذي اتسع نطاقه داخل الحركة الإسلامية واستفحل أمره، مما جعل قطاعات من الأمة نهبًا للدعاية المغرضة التي يتعاون عليها خصوم الإسلام، ودعاة التغريب، الذين وفرت لهم الفرقة فرصة مواتية للعمل على تثبيت أفكارهم، والتمكين لدعواهم فاتّحدوا على الباطل، وتفرقنا عن الحق، مما قد ينتج عنه عرقلة الحل الإسلامي الذي لاحت بشائره في الأفق.

لهذه الأسباب، توجهت مجموعة من الدعاة إلى هذا المسعى الهادف إلى جمع الكلمة، وتوحيد الصف، رغم وعيهم بصعوبة الموقف، وخطورة المحاولة.

وبعد مشاورات كثيرة، واتصالات عدة مع رابطة الدعوة الإسلامية ورئيسها الشيخ أحمد سحنون حفظه الله، الذي زكى المسعى مرارا بل وحث عليه، ووافق على حضور هذا اللقاء لو لم تمنعه ظروفه الخاصة وبعد الإتصال بالكثير من (الدعاة في مختلف أرجاء القطر)، الذين وجدنا عندهم الرغبة ذاتها فأبدوا استعدادهم للعمل، وحضر الكثير منهم؛ بعد هذا كله، استخلص الملتقون من الكلمات والمناقشات، والإقتراحات الأسس الآتية التي يدعون الجماعات الإسلامية إلى الموافقة عليها، واعتبارها قاسما

مشتركا تبنى عليه قواعد وحدة الحركة الإسلامية، أو يتم على وفقه ماتونها من أعمال التعاون والتنسيق، على أنها تؤكد قبل ذلك أن هذه «الندوة» ليست بديلا عن «رابطة الدعوة الإسلامية» وانما هي مستوحاة من أهدافها، كما أنه لا وصاية لها على الجماعات، وإنما تسعى لإصلاح ذات البين، وتقريب وجهات النظر، بعد محاكمة القضايا الخلافية إلى الشرع.

● إن على الجماعات الإسلامية ألا يشغلها العمل السياسي (الحزبي) عن بذل الجهد الدعوي والإهتمام بنشر العلم الإسلامي الصحيح والتربية، وتثقيف الجماهير، لأن العلم قبل القول والعمل، ولأن من شأن هذه العناية أن تضيّق شقة الخلاف، إذ يعرف بها العاملون كيف يردون إلى الله ورسوله ماتنازعوا فيه، وهم متفقون على أصل الرد.

● وعليها أن تسعى جهدها لصيانة وحدة الأمة العامة بالتأكيد على «منهاج أهل السنة والجماعة» حتى لا تصاب بتفتّت جديد، أكثر مما تعاني منه..

● تعلن الجماعات الإسلامية عن هدفها بوضوح، وهو المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية، التي تعتمد في حياتها، وتشريعاتها، وعلاقاتها الدولية، على كتاب الله، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- والإجتهاد فيما لا نص فيه من قبل أهله ضمن أصول الشريعة ومقاصدها.

● تقرّ الجماعات الإسلامية بأن الأصل فيمن يعملون لإقامة منهاج الله تبارك وتعالى أن يكونوا جماعة واحدة، وأن الإختلاف الذي يحدث داخل الجماعة، ليس مسوّغا لانشاء أحزاب، فإذا أفضى إلى ذلك فلعدم الانضباط بقواعد الشرع.

● إذا كان العمل الحزبي، والتنظيم السياسي ضروريا لبلوغ الهدف في هذه الظروف، فإنه ينبغي أن تبذل الجهود، حتى لا يحشر العمل الإسلامي في نظرة «حزبية» ضيقة متعصبة تكون مدعاة لنفور فئات من الأمة؛ واجتناب هذا المنزلق متوقف على نوع الخطاب الذي تعتمده الجماعات، وتقديم الكفاءات الإسلامية، التي تنتهج الخط الشرعي، وتعتمد الطريق الصحيح، وتخاطب الناس بما يفهمون.

● إن الجماعات الإسلامية -وقد اتفقت على الهدف- من الجائز أن تكون لها وجهات نظر مختلفة في الوسائل والطرق، وفي التدرج والمراحل، وبعد التسليم بأنه لا يدعي إلى الحق إلا بالحق، ولايقاوم الباطل إلا بالحق، فإن مثل هذه الأمور ينبغي أن يوكل النظر فيها إلى مجلس علمي -في إطار رابطة الدعوة الإسلامية- يضم الكفاءات من مختلف الإختصاصات التي يجمعها الإقتناع بالحل الإسلامي لتبتّ فيما تستشار فيه، امتثالا لأمر الحق سبحانه «ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»، على أن ذلك يتطلب تعزيز الرابطة بمجموعة من العناصر الإسلامية الكفاة.

● إذا كان تعدد الأحزاب الإسلامية -المجمعة على الهدف الواحد- أمرا غير مرضٍ، وكان مطلب الوحدة من أوكد المطالب يتحمل المسؤولية أمام الله كل من يسعى في عرقلته، ولا ينبغي أن ينزل عنه

إلى مساوئه.. إلا على سبيل الاضطرار، ومن قبل ارتكاب أخف الأضرار، في هذه الحالة، فإن الجماعات الإسلامية تلتزم بالعمل من منظور كونها روافد، يكمل بعضها بعضا، إما بالتخصص في المجالات المختلفة أو بالعمل في المجال الواحد، وفي الحالتين ينبغي أن يبذل الجهد لتتغلب محاسن هذا المستوى على مساوئه، ومنافعه على مضاره، ويمكن -متى صح القصد وخلصت النية- استغلال هذا التعدد في استقطاب أكبر قدر من الجماهير وتجميعها وتجنيدها خلف القيادات المختلفة، وتحت العناوين العديدة، على أن يكون التنسيق محكما بين القيادات في كل مواقعها، ويتمن رابطة الدعوة الإسلامية، التي ينبغي أن يوسع نطاق عملها، ويعمق دورها، وأن تغدو رابطة الكفاءات لا رابطة الكيانات...

● أن فريضة التعاون على البر والتقوى بين الجماعات الإسلامية، لايجوز أن يقدم عليها، ولا أن يكون حاجزا دون تحقيقها حرص هذا التنظيم أو ذاك على مايدعي بالمكاسب المحققة، أو الأسبقية في العمل السياسي، أو الامتداد الزماني والمكاني، وما إلى ذلك من العناوين والرموز، إن شيئا من ذلك ليس مبررا شرعيا يشترط في تحقيق الوحدة، أو في التعاون.

● تلتزم الجماعات بعدم التعاون مع الأحزاب والهيئات التي تعادي شرع الله، ولا تلتزم بثوابت الأمة، لما يترتب على ذلك من تحسين صورة دعاة الباطل وزعزعة ثقة الجماهير بالدعاة، والجماعات بعضها لبعض ولأن فيه تعاونا على الإثم والعدوان.

قال الله تعالى: «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار».

● إن الجماعات الإسلامية -وهي تبذل جهدها لتحقيق الوحدة، أو القدر المطلوب من التعاون والتنسيق- تقر أن ذلك منوط بداية، واستمرارا بتوفير مناخ جديد ينتعش فيه التواصل والتلاقي، ويضمحل التقاطع والتدابر ومما يساعد على ذلك:

أ- تجنب كثرة التصريحات- فضلا عما كان فيه مجازفة- والتزام الحق فيها، وحسن عرضه، لتجنب سوء تأولها، واستغلالها من وسائل الإعلام التي تتصيد الأخطاء، وتضخمها الدس والكيد بين المسلمين.

ب- ممارسة الإنتقاد (النقد الذاتي) وتقديم النصح في المجالس، وإقامات الرابطة والكف عن الطعن والتجريح.

د- تلاقي قادة الجماعات الإسلامية في الندوات والتجمعات.

ﻫ- الإنتقاء الدقيق لن يتولون المسؤولية في مختلف المستويات وعمل كهذا سيؤدي إلى تجاوز الكثير من العراقيل، وتلافي العديد من الأخطاء.

هذا عن القواعد التي ينبغي أن تحكم علاقة الجماعات بعضها ببعض، غير أنه، لابد من عمل سريع، وجريء تواجه به الجماعات الإنتخابات البرلمانية المقبلة بموقف موحد ان كانت عازمة على خوضها.

ورغم أن ضيق الوقت قد يحول دون تنفيذ ما يقدم من مقترحات، فإننا نعرض مانراه مفيدا بصورة مجملة، على أن تترك التفاصيل، والاجراءات لهيات الجماعات:

- إن حصول الحركة الإسلامية على مقاعد في البرلمان ليس الغاية، بل هو وسيلة للتمكين لشرع الله تعالى ولهذا فكيفما كان موقف الجماعات الإسلامية من الدخول في الإنتخابات فإن عليها أن تبحث -فورا وبجد- مايكون عليه العمل فيما بعد، يوم يجد النواب المنتمون إليها بعضهم إلى جوار بعض دون برنامج متفق عليه يتم على أساسه اتخاذ المواقف مما يعرض على المجلس.
- أن هناك عدة اقتراحات بشأن الموقف الذي ينبغي أن تقفه الجماعات الإسلامية في الإنتخابات، نذكرها مرتبة، وحسب الأولوية:

أ- ينبغي ألا يرشح الاّ من تتوفر فيه المواصفات التي حددتها رابطة الدعوة الإسلامية، مضافا إليها شرط «العصبة» (الحضوة بثقة الجماهير حسب إمكانيات كل دائرة) على أن يترك حق التصرف للمسؤولين عن الجماعات وفق ما يحقق المصلحة.

ب- دخول الإنتخابات تحت عنوان الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكونها حصلت على قاعدة شعبية عريضة، وسبقت أخواتها إلى التأسيس.

د- الاتفاق على تقديم من تتوفر فيه الشروط الشرعية والتخصصية بقطع النظر عن انتمائه السياسي، ويوكل ذلك إلى لجنة تنسيق في الدائرة أو الولاية.

ك- تقسيم الدوائر الإنتخابية، مع مراعاة قوة التنظيمات وشعبيتها في كل دائرة.

هـ- إيجاد ضمانات حتى لا تذهب مقاعد الجماعات الإسلامية إلى غيرها في عمليات التحالف.

و- إذا دخلت الجماعات الدور الثاني فينبغي أن يتنازل صاحب الأقلية لصاحب الأغلبية.

نؤكد ضرورة دخول الجماعات بالمرشح الواحد في مستوى الدائرة الإنتخابية الواحدة لضمان نجاح «القائمة الإسلامية»، كما ينبغي حتما الإتفاق على شكل المعارضة للنظام، ومنهجية العمل لإقامة دولة الإسلام التي هي هدف كل الأطراف.

ملاحظة: توجّه هذه الوثيقة إلى قادة الجماعات الإسلامية ولايعلن عن مضمونها إلا بعد المصادقة عليها من قبلهم.

اللّهم قد بلغنا، اللّهم فاشهد

وهران: 19 من شوال 1411هـ

الموافق لـ 04 من ماي 1991م

توقيع الشهود

ملحـــق رقــم 12:

الجماعــــة الإسلاميـــة المسلحــــــة

بيان الوحدة و الجهاد و الاعتصام
بالكتاب و السنة[1].

قال تعالى : " و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا" 102-103 آل عمران.
و قال تعالى :" إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص".
الآية 4- الصف-

لقد أوجب الله في الكتاب و السنة وحدة الأمة و وحدة الراية للجهاد إستجابة لأمـــر الله و رسوله صلى الله عليه و سلم إن هذه الوحدة من عوامل النمر و التكين و تأييد الله سبحانه و تعالى و في ذلك ذرة المفسدة و الفرقة و ما ينجم عنها من شر مستطيــــــر و ضعف في الصفوف و قوة للاعباء قال تعالى :" و لا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم" 46 الأنفال و وفاء لتضحيات الاخوة المجاهدين و بذلوه من دمائهم في سبيل إعلاء كلمة الله :" منهم من قضى نحبه و منهم من ينتظر و ما بدلوا تبديلا" 23 الأحزاب.

و تحقيقا لعقيدة الولاء و البراء و إرساء لشركة الاسلام التي لا تكون إلا بالولاء الايماني بموالات المسلمين بعضهم بعضا و إجتماعهم.

الجماعة الاسلامية المسلحة و الجبهة الاسلامية للانقاذ و حركة الدولة الاسلاميـــــــة و بعد استعراض مسيرة الجهاد و منجزاته و ثم أنة على ضوء مقاصد الشـــــــرع و نصوصه و عمليات الواقع فإنه قد تم بحمد الله و توفيقه الاتفاق على ما يلي :

أولا : الاعتصام بالكتاب و السنة و المنهج السلفي. قال تعالى : " و إن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله"الآية 153 الأنعام.

ثانيا : لاحوار، لا هدنة، لا مصالحة، لا آمان و لا ذمة مع هذا النظام المرتد.

---

[1]- محمد عصامي، في عمق الجحيم (معول الإرهاب لهدم الجزائر)، ترجمة د.م سطوف، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 2002.

ثالثا: الجهاد فريضة ماضية إلى قيام الساعة.

رابعا : أن المقصود من الجهاد هو إقامة الخلافة على مناهج المنبرة.

* خامسا : تمت الوحدة الكلمة منهجا و تنظيما في إطار الجماعة الاسلامية المسلحة.

سادسا : إن الجماعة الإسلامية المسلحة في الاطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر.

سابعا : يجب على كل المجاهدين أن يلتحقوا بالجماعة الاسلامية المسلحة.

ثامنا : تمت مبايعة الجميع للأخ أبي عبد الله أحمد أمير الجماعة الاسلامية المسلحة.

تاسعا : أضيف في المجلس الشوري للجماعة الاسلامية المسلحة الشيخ محمد السعيد و الاخ عبد الرزاق رجام، الشيخ سعيد مخلوفي، الشيخ عبد القادر شبوطي، الاخ رابح قطاف.

عاشرا : ثبت الشيوخ مدني عباسي و علي بن حاج أعضاء في المجلس الشوري للجماعة الاسلامية المسلحة.

إن الجماعة الاسلامية المسلحة الإطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر تدعو الشعب الجزائري المسلم إلى نصرة الجهاد و المجاهدين و الالتفاف حولهم ابراءا للذمة لأن الجهاد غدا اليوم من فروض الأعيان و تدعوا كافة المجاهدين إلى الانضراء تحت رأيتها الشرعية و أن لا يتركوا منفذا للشيطان و لا لأي قوة طاغوتية جلية أو خفية أن تعمل على تقسيم الصفوف مهما كانت الذرائع و المبررات.

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله و كونوا مع الصادقين" التوبة

من ميدان الجهاد:

يوم الجمعة 4 ذي الحجة 1414 هـ

13 ماي 1994 م

عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الرزاق رجام

عن حركة الدولة الإسلامية

سعيد مخلوفي

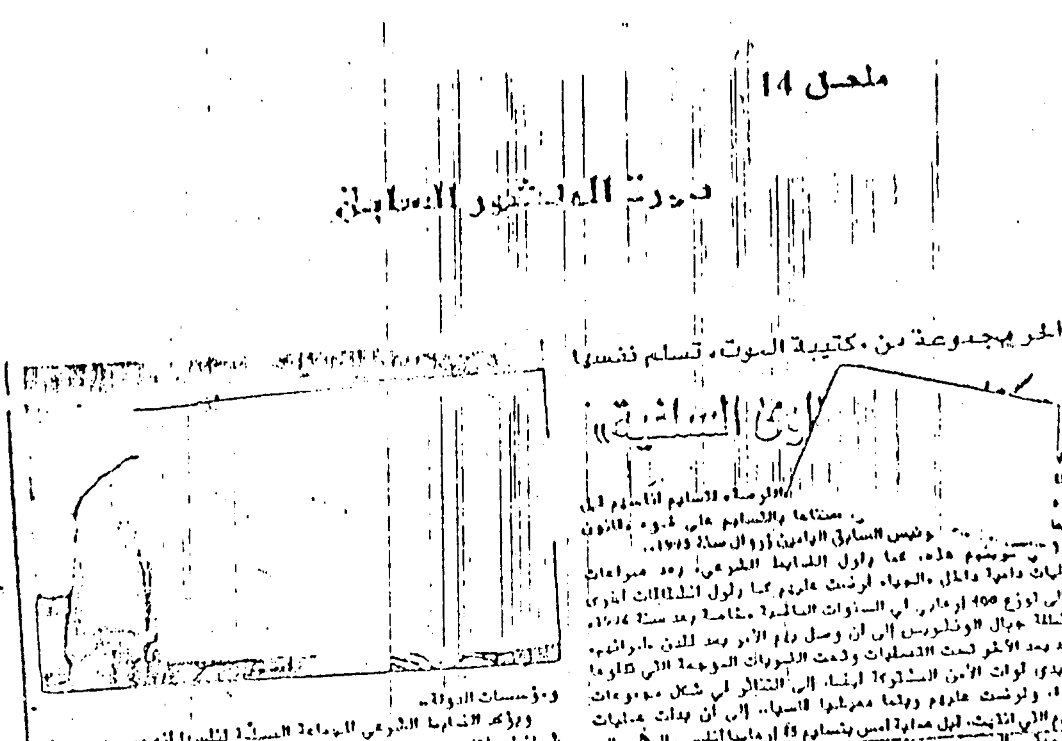
عن الجماعة الاسلامية المسلحة

أبو عبد الله أحمد

ملحق 14

ندوة الم[illegible]ور الإسلامي

الحرب مجموعة من «كتيبة الموت» تسلم نفسها



«[illegible] السلفية»

[illegible] الأن [illegible] الرحمان [illegible] الوصاة الاسلام [illegible] منتاها بالاسلام على [illegible] الرئيس السابق اليامين زروال سنة 1995.

[illegible] وهذه كما رأول الضابط الطرعي بعد مراعات والسلطات [illegible] الحل [illegible] ارضت عليهم كما [illegible] الى توزيع 400 ارهابي في السنوات [illegible] خاصة بعد سنة 1996 في منطقة جبال الونشريس الى ان وصل [illegible] الأمر بعد الذي [illegible] واحد بعد الأخر تحت التسليات ولحت الضربات الموجعة التي [illegible] على ايدي قوات الأمن المشتركة [illegible] الى التناثر في شكل مجموعات [illegible] ولرضت عليهم [illegible] الاستسلام الى ان بدأت عمليات الاسلام التي [illegible] قبل صاية امس بتسليم 45 ارهابيا انفسهم لمصالح الأمن وذكر المدعو عبد [illegible] بالاوبة مشيرا الى [illegible] عبد العزيز [illegible] الذي استعملوا [illegible] من خطابات الرئيس لم يكن لها تأثير [illegible] في كل الأحوال [illegible] الضابط الشرعي الجماعة [illegible] ان الوسيلة الوحيدة لاقتناع [illegible] والاستسلام [illegible] الرسائل والفتاوى لأكبر علماء السلفية [illegible] الشيخ ابن باز والعثيمين وناصر الدين الالباني [illegible] الى ان معظم الموجودين بالجبل هم من السلفية ولا يقتنعون الا بالفتاوى السلفية، [illegible] ان يذكر [illegible] كانوا يعتقدون ان السلفية كانت [illegible] الشعب [illegible]

ومؤسسات الدولة.

وذكر الضابط الشرعي الجماعة [illegible] انه بمجرد وصول [illegible] وفتاوى العلامة [illegible] والاعلان عن الامن الوئام المدني [illegible] نحو المصالحة الوطنية، قرر الـ 45 ارهابيا تسليم انفسهم وهم يأملون في [illegible] العودة الى ذويهم.

ومن جهة اخرى علمنا من مصادر مطلعة ان كتائب الأهوال [illegible] عناصر [illegible] زوابري [illegible] من نواحي [illegible] الونشريس [illegible] على اعتبار انها تشكل [illegible] على الانزواء الى هذه [illegible]

حكيم سعد محمد

قال جامعه: ينبغي التنبّه إلى أنّ العنوان الصحفي هنا غير مطابق للمُحتوى، إلاّ أن يُقصَد به: السلفيّة التي يُراد تشويهُها!!

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزائر في 19 محرم 1416هـ

الموافق 18 جوان 1995م

المبادئ والإجراءات الضرورية للخروج من الأزمة

• تمهيد

إنّ الشعب الجزائريّ متمسّك بدينه الحنيف، وأصالته العربيّة والأمازيغيّة؛ ومتابع لمسار أمّته الحضاريّ والثقافيّ، بأبعاده الإسلاميّة والعربيّة والمغاربيّة والوطنيّة؛ ووفيّ لتاريخه المجيد، وثوراته التحريريّة الخالدة، وتضحيات أجياله الغالية. فعلى هذه المقوّمات الثابتة والدّعائم الصلبة انبنت وحدة هذه الأمّة وصمدت عبر الأجيال.

ولقد استرجع الشعب الجزائريّ سيادته واستقلاله من الاستعمار الفرنسيّ بعد تضحيات جسام سعى من خلالها إلى " إقامة الدولة الجزائريّة الديموقراطيّة الاجتماعيّة ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلاميّة " كما جاء ذلك في نداء أوّل نوفمبر 1954م. فأصبح بذلك جديرا بأن يستعيد التمتّع بحقّه المشروع في أن يقاد بالاختيار لا بالإجبار، وبالرضى لا بالإكراه، وبالحقّ لا بالباطل.

ثمّ صارت التعدّديّة السياسيّة والحرّيات العامّة مكسبا شعبيّا بعد أحداث 5 أكتوبر 1988م.

ولمّا كانت الأزمة الحاليّة قد أدّت إلى انتزاع الكلمة من الشعب، ومصادرة حرّياته، واحتدام المجابهة الدّامية بين أبنائه؛ فإنّه لا أمل في الخروج منها إلاّ بالعودة إلى الشرعيّة، في كنف الوفاق والأمن والحرّيّة والعدل، بكلّ أبعاده السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

ومادامت المساعي السابقة لم ترق إلى مستوى تحقيق الحلّ السياسيّ الشرعيّ العادل المنشود، فإنّه صار لزاما أن تحدّد المبادئ والإجراءات الضروريّة للخروج من الأزمة في ما يلي:—

• المبادئ

1. الإسلام دين الأمة والدولة الجزائرية، ومصدر عقيدتها وأخلاقها وتشريعاتها. ويجب أن يبقى فوق كل الاعتبارات بحكم مكانته بين ثوابت الأمة.

2. وجوب الحفاظ على الهوية الجزائريّة في بعدها الإسلاميّ والعربيّ والأمازيغيّ. وردّ كلّ تنازع في هذه المقوّمات الثلاثة التي تنبني عليها أصالة هذه الأمّة ووحدتها.
3. ينبغي العمل بدستور 23 فبراير 1988م إلى أن يغيّر أو يعدّل عبر الإرادة الشعبيّة المعبّر عنها بالطرق المشروعة.
4. احترام التعدّدية السياسيّة في ظلّ القيم الوطنيّة.
5. احترام حقوق الإنسان، وكفالة الحرّيات الفرديّة والجماعيّة في الميادين السياسيّة والإعلاميّة والاجتماعيّة والدعويّة؛ في إطار قيم الأمّة ومقوّماتها.
6. حقّ الشعب في اختيار حكّامه وممثّليه ومشروعه عن طريق الانتخاب الحرّ.
7. ضمان احترام التداول السياسيّ على الحكم عن طريق الاختيار الحرّ للشعب الجزائريّ، عبر انتخابات تعدّدية.
8. عدم اتّخاذ القوّة وسيلة للبقاء في السلطة أو الوصول إليها. وحقّ الشعب في الدفاع عن اختياره بالطرق المشروعة.
9. جعل مؤسّسة الجيش الوطنيّ الشعبيّ في منأى عن الشؤون السياسيّة والنزاعات الحزبيّة، والتزامها بمهامّها الدستوريّة.

• الإجراءات

1. رفع الحظر القانونيّ عن الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ.
2. رفع حالة الطوارئ وكلّ الإجراءات الاستثنائية، وتولّي قوّات الأمن العاديّة مهمّة الأمن، وفتح مجال العمل السياسيّ والإعلاميّ والاجتماعيّ والدعويّ.
3. إيقاف المواجهات بين الطرفين بعد توسيع الشورى إلى كلّ الذين تكون مشاركتهم ضروريّة في اتّخاذ القرارات. وإرجاء تصفية الأوضاع المتعلّقة بمخلّفات النزاع إلى مرحلة الشرعيّة.
4. تعويض كلّ الضحايا والمتضرّرين من الأزمة.
5. إطلاق سراح كلّ المساجين، وتوقيف الإعدامات داخل إطار القضاء وخارجه، وإنهاء المتابعات الناجمة عن الأزمة، مع ردّ كلّ الحقوق المدنيّة والسياسيّة.
6. تعيين حكومة حياديّة تكلّف بتنظيم الانتخابات وإدارة الشؤون العاديّة. وتنصيب هيئة تكلّف بمراقبة تنفيذ الاتّفاق، وتضبط كلّ إجراءات العودة إلى الشرعيّة؛ بالتوافق بين الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ والأحزاب التمثيليّة والسلطة.
7. العمل على استئناف الحياة العاديّة، ورفع كلّ إجراءات المنع ـ سيّما في الساحة الإعلاميّة ـ وتشجيع كلّ القوى السياسيّة والاجتماعيّة على حماية الحلّ.
8. الإعلان عن الاتّفاق في شفافية تامّة وفق شكل يحدّد بين الطرفين.

{PAGE }

• إجراءات أولية

[تلتزم السلطة بتنفيذها فور الانتهاء من إنجاز الاتفاق الأولي]

1. إطلاق سراح الشيوخ والعناصر القيادية الفعالة، وإزالة كل القيود لتمكينهم من السعي الجاد للتمكين للحل.
2. غلق المحتشدات في الصحراء، وإطلاق سراح النساء المسجونات.
3. تحسين أوضاع المساجين.
4. كف التصعيد الإعلامي الرسمي.
5. المعالجة الإعلامية لهذه الإجراءات تضبط بين الطرفين.

• ملاحظة أساسية

هذه الوثيقة هي ثمرة مناقشات بين شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتبارهم جزءا من قيادتها الشرعية. وقد جاءت تتويجا لمسار شاق من الاتصالات والمناقشات مع ممثلين عن السلطة الانتقالية. وهي تمثل مقترحات أولية، تتعلق بمبادئ وإجراءات ضرورية للخروج من الأزمة، و[illegible] بعد مناقشتها مع المخلصين من [illegible] من [illegible] الشورى [illegible] الاتفاق الأولي الذي تسفر عنه هذه المناقشة [illegible] أن مشاركتهم ضرورية في اتخاذ القرار أو تنفيذه حتى يأخذ الاتفاق شكله النهائي.

الشيوخ:

مدني عباسي علي بن حاج عبد القادر حشاني [مسجونون]

عبد القادر بوخمخم علي جدي كمال قمازي عمر عبد القادر [مفرج عنهم]

ملحق 16 : المؤشرات التشاؤمية

1- محمد الصالح منتوري (رئيس المجلس الإقتصادي و الاجتماعي) يصرح عام 2000 "إن الآفاق مسدودة عمليا، و التقدم متوقف، و الأمل ضاع تقريبا"[1].

2- بوعلام صنصال (المدير العام للصناعة في وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة) يصرح بتاريخ 19ماي 2001 : " إن الوضع لا يتسم فقط بأنه لم يشهد إنطلاق أي شيء، بل إن عدة قطاعات شهدت تدهورا حتميا لا يمكن تداركه ... لا يوجد لدى أمل حاليا، فليس لنا مذهب، إن إقتصاد السوق ما يزال حديث صالونات"[2].

3- عبد الكريم حرشاوي (وزير المالية الأسبق في حكومة أحمد أو يحي) يصرح :" إن الجزائر تعيش اليوم حالة إحتقان حقيقية على كل المستويات"[3].

4- كريم النشاشيبي (خبير بالشؤون الإقتصادية في تقرير أعدة لصالح صندوق النقد الدولي) : " ...إن النمو الاقتصادي المرتقب سنتي (2002- 2003) لم يتعدى 4 % و هو مستوى متدني مقارنة بحاجيات الجزائر في مجال التوظيف ومكافحة البطالة التي بلغت 30 % وسنة 2010 الوضعية كارثية..."[4].

5- يقول (شيخاوي أرسلان)[5]: "إن قانون المالية لسنة 2003 أكذوبة كبيرة ...فـــ 14 مليون دولار يوميا من مبيعات المحروقات لا يعلم أحد مصيرها !".

---

1 ـ محمد الميلي، الجزائر.. على أين ؟ المستقبل العربي، العدد 271 ، سبتمبر 2001، ص 25.
2 ـ نفس المرجع السابق، ص 25.
3 ـ ورد في جريدة : الأحداث، 31 ديسمبر 2002، ص 19.
4 ـ التصريح ورد في جريدة : الخبر، 17 جويلية 2002، ص 3.
5 ـ [illegible] عنه ملتقى دافوس من ضمن مئة شخصية المعترف لها بالخبرة في سوق المال و الأعمال، التصريح ورد في [illegible] 2002، ص 02.

ملحق 16 : المؤشرات التشاؤمية

1- محمد الصالح منتوري (رئيس المجلس الإقتصادي و الاجتماعي) يصرح عام 2000 "إن الآفاق مسدودة عمليا، و التقدم متوقف، و الأمل ضاع تقريبا"[1].

2- بوعلام صنصال (المدير العام للصناعة في وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة) يصرح بتاريخ 19ماي 2001 : " إن الوضع لا يتسم فقط بأنه لم يشهد إنطلاق أي شيء، بل إن عدة قطاعات شهدت تدهورا حتميا لا يمكن تداركه ... لا يوجد لدى أمل حاليا، فليس لنا مذهب، إن إقتصاد السوق ما يزال حديث صالونات"[2].

3- عبد الكريم حرشاوي (وزير المالية الأسبق في حكومة أحمد أو يحي) يصرح :" إن الجزائر تعيش اليوم حالة إحتقان حقيقية على كل المستويات"[3].

4- كريم النشاشيبي (خبير بالشؤون الإقتصادية في تقرير أعدة لصالح صندوق النقد الدولي) : " ...إن النمو الاقتصادي المرتقب سنتي (2002- 2003) لم يتعدى 4 % و هو مستوى متدني مقارنة بحاجيات الجزائر في مجال التوظيف ومكافحة البطالة التي بلغت 30 % وسنة 2010 الوضعية كارثية..."[4].

5- يقول (شيخاوي أرسلان)[5]: "إن قانون المالية لسنة 2003 أكذوبة كبيرة ...فـــ 14 مليون دولار يوميا من مبيعات المحروقات لا يعلم أحد مصيرها !".

---

[1]- محمد الميلي، الجزائر.. على أين ؟ المستقبل العربي، العدد 271 ، سبتمبر 2001، ص 25.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 25.
[3]- التصريح ورد في جريدة : الأحداث، 31 ديسمبر 2002، ص 19.
[4]- التقرير ورد في جريدة : الخبر، 17 جويلية 2002، ص 3.
[5]- شيخاوي أرسلان، عينه ملتقى دافوس من ضمن مئة شخصية المعترف لها بالخبرة في سوق المال و الأعمال، التصريح ورد في رسالة الأطلس، العدد 419، من 20 إلى 26 أكتوبر 2002، ص 02.

FIDH

Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme

Lettre ouverte

Aux responsables du comité d'organisation du Colloque international sur le terrorisme à Alger les 26, 27, 28 octobre 2002

Paris, le 25 octobre 2002.
La Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme a appris par voie de presse hier, que le comité d'organisation du Colloque international sur le terrorisme qui se tiendra à Alger du 26 au 28 octobre prochains, avait annoncé la participation de la FIDH à cette rencontre au cours d'une conférence de presse.

Dans une lettre adressée au Premier Ministre algérien, le 18 septembre dernier, le Président de la FIDH se voyait contraint de décliner l'invitation à prendre part au colloque international sur le terrorisme en raison du refus persistant des autorités algériennes à reprendre un dialogue exhaustif avec la FIDH.

En effet, depuis mai 2000, la FIDH a sollicité à cinq reprises les autorités algériennes pour qu'elles l'autorisent à se rendre en Algérie sans jamais recevoir de réponse. En outre, le Président de la FIDH, a été déclaré persona non grata en Algérie, alors qu'il était invité à participer à une conférence indépendante sur les droits de l'Homme. La FIDH ne peut que constater, pour la déplorer vivement, la volonté des autorités algériennes de ne pas reprendre le dialogue avec elle.

Dans sa lettre au Premier Ministre, la FIDH indiquait néanmoins qu'elle serait disposée à participer au colloque sur le terrorisme si elle pouvait rencontrer, à cette occasion, les plus hautes autorités algériennes, ainsi que les acteurs de la société civile. La FIDH précisait, qu'il lui serait nécessaire à cette fin, d'obtenir un visa pour deux à trois semaines à compter du 15 octobre 2002.

Devant le silence des autorités algériennes à la suite de ce courrier, la FIDH se voit contrainte de ne pas se rendre en Algérie à l'occasion du présent colloque. En tout état de cause, la FIDH n'a jamais précisé aux organisateurs qu'elle souhaitait être présente au colloque sans " participer en tant qu'intervenante ".

Tel : +33(0) 1 43 55 25 18 / fax : +33 (0)1 43 55 18 80
17, PASSAGE DE LA MAIN D'OR - 75011 PARIS - FRANCE
E. MAIL : fidh@fidh.org / SITE INTERNET : http://www.fidh.org

* Le commencement de la dérive au sein même des rangs de l'ANP, la corruption, les affaires, les relevés de comptes bancaires (à l'étranger) de certains généraux.
Nous allons aborder dans ce dossier les affaires de malversations et les parts (commissions) sur les marchés conclus par le MDN et les grandes entreprises nationales.

* De Mohamed lamari, Toufik, Fodil Cherif, et Smain Lamari: la chaine des donneurs d'ordres. Dans un Telex émis depuis l'Etat Major / ANP à Alger, Mohamed Lamari a ordonné à l'ensemble des unites militaires situés dans la première region militaire, de cesser tout déplacement de troupes, même les compagnies d'alerte devaient rester au sein des enceintes militaires sous n'importe quel motif que se soit sous peine de lourdes représailles. La fin de cette consigne a été communiqué beaucoup plus tard.

MDN
EM/ANP
DOP/CPO
A toute les unites 1RM.Stop.
Consigne de tout le personnel militaire.Stop.
Ne sortir sous aucun pretexte.Stop.
Annuler toute permission.Stop.
Etat d'alerte 1.Stop.
Communiquez toute infraction a cet ordre.Stop.

Fin.stop.
Le chef d'etat major

* *Depuis le Poste de commandement Operationnel au siège de la DRS au MDN, Toufik a mené les operations les plus incroyables: Infiltrations, Retournements, Bombes, Armements, liquidations, (en Algerie et à l'etranger)........*

* *Journalistes, Chanteurs, Hommes de culture, Etrangers, rien n'arrête la raison d'état.*

* *Ils ont servi Toufik et Smain, et ont une grande part de responsabilite dans la tragédie nationale:*
Kamel Rezag Bara,
Sayeh Abdelmalek,
Khalida Messaoudi,
El-hachemi Cherif,
Saida Benhabiles,
Ahmed Merani,
Mahfoud Nahnah,
Said Guechi,
Hamraoui Habib Chouki,
Djamel Zitouni,
Antar Zouabri,............
Même a l'etranger, les noms ne manquent pas, l'argent non plus.

Fin.stop.
Le chef d'etat major

* Depuis le Poste de commandement Operationnel au siège de la DRS au MDN, Toufik a mené les operations les plus incroyables: Infiltrations, Retournements, Bombes, Armements, liquidations, (en Algerie et à l'etranger)........

* Journalistes, Chanteurs, Hommes de culture, Etrangers, rien n'arrête la raison d'état.

* Ils ont servi Toufik et Smain, et ont une grande part de responsabilite dans la tragédie nationale:

Kamel Rezag Bara,
Sayeh Abdelmalek,
Khalida Messaoudi,
El-hachemi Cherif,
Saida Benhabiles,
Ahmed Merani,
Mahfoud Nahnah,
Said Guechi,
Hamraoui Habib Chouki,
Djamel Zitouni,
Antar Zouabri,.............

Même a l'etranger, les noms ne manquent pas, l'argent non plus.

Fin.stop.
Le chef d'etat major

* *Depuis le Poste de commandement Operationnel au siège de la DRS au MDN, Toufik a mené les operations les plus incroyables: Infiltrations, Retournements, Bombes, Armements, liquidations, (en Algerie et à l'etranger)........*

* *Journalistes, Chanteurs, Hommes de culture, Etrangers, rien n'arrête la raison d'ètat.*

* *Ils ont servi Toufik et Smain, et ont une grande part de responsabilite dans la tragédie nationale:*
Kamel Rezag Bara,
Sayeh Abdelmalek,
Khalida Messaoudi,
El-hachemi Cherif,
Saida Benhabiles,
Ahmed Merani,
Mahfoud Nahnah,
Said Guechi,
Hamraoui Habib Chouki,
Djamel Zitouni,
Antar Zouabri,............
Même a l'etranger, les noms ne manquent pas, l'argent non plus.

Temoignages d' Officiers

Il a fallu un courage immense pour que j'ecrive ces lignes qui sont maintenant entre les mains du soldat Algerien.....

Un temoignage devant l'histoire, pour la condamnation de la tyranie des services de securite qui ont atteint les limites les plus incroyables dans leur mepris des vies des citoyens et de leur securite, plongeant ainsi l'Algerie dans le noir d'une nuit sans fin.

En tant qu'officier de l'ANP, je porte une part de responsabilite devant l'histoire et devant le peuple, Car le silence est l'allie le plus fort des forces du mal au sein de l'institution militaire, et la peur est le carburant de cette machine infernale qui moissonne les vies humaines.

Pour cette raison mon temoignage ne met pas en cause seulement un groupe de generaux, mais l'institution militaire toute entiere; c'est parceque les atrocites et les crimes n'ont ete commis qu'apres que ce groupe de generaux ait neglige et bafoue l'ANP et la totalite de ses services de securite.

L'incroyable et le plus honteux vient du fait que tous les massacres et les carnages, sont commis sous la baniere de l'interet de la nation , la preservation de la republique et la lutte anti-terroriste avec la complicite de la dite societe civile et des partis microscopiques.

Le secret des tortionnaires a ete decouvert: n'est-il pas temps de l'arreter et de prendre soin de ce peuple meurtrie, egorge? Est-ce-que les enfants fideles de l'Algerie au sein de l'ANP et les services de securite sont convaincu que le remede vient du refus des faux symboles et le jugement de ceux qui ont enfonce l'Algerie dans cette terrible experience, le seul chemin vers la reconquete de la dignite et de l'honneur vient de la reconciliation nationale, et le retour au peuple qui est seul apte a choisir son destin et ceux qui le gouvernent suivant la loi et la constitution. Est-il temps pour nous de revenir a notre mission essentielle qui est la defense du territoire national et la legalite constitutionnelle.

L'histoire n'est pas clemente, et c'est la raison pour laquelle "avec notre nombre eleve" au sein de l'ANP nous souffrons et regrettons ce qui se passe en Algerie entre meurtres et massacres, et tout cela pour qu'une poignée d'opportunistes (soit visible ou dans les coulisses) puisse durer dans les postes de decisions.

Pour tout cela nous incombons la responsabilite de la crise et ses concequences aux generaux decideurs, car l'argument du terrorisme islamiste "GIA" n'est plus valable et ne satisfait plus personne.

Nous sommes au courant plus que toute autre personne de la realite concernant ce groupe "GIA" fictif et ses limites réelles ainsi que ses capacites a tuer et massacrer des villages entiers.

Ceux qui ont planifie et execute le plus ignoble des projets que le monde Arabe ait vu, sont les memes qui qualifient leurs adversaires de terroristes et d'extremistes.

Est-ce que le soldat Algerien est arrive a un stade où il est suffisamment conçient pour ne plus permettre aux crimes de se reproduire.

Nous l'esperons.

Capitaine: Samir Abdi

Garde Republicaine

الفهـــرس